

أيدولوجية جمال عبد الناصر

ومفاهيمها في التربية والتعليم

تقديم : الأستاذ الدكتور محمد حافظ غانم

تأليف : محمد سليمان شعلان
دكتور يوسف خليل يوسف

مكتبة غريب

أيدى لوجه جمال عبد الناصر

وصفا لحياتها في التربية والتعليم

تقديم
الأستاذ الدكتور محمد حافظ غانم

تأليف

دكتور يوسف خليل يوسف

محمد سليمان شعلان

الناشر

مكتبة غريب

١٠ ، ٣ شارع كامل صدقي - الفجالة
تليفون ٩٠٢١٠٧

تقديم للأستاذ الدكتور محمد حافظ غانم

وزير التربية والتعليم

يقترن كل عصر بثورات فكرية كبرى ، وحركات إنسانية متفردة تطبع العصر وتميزه ، وتضعه في مكانه من خريطة التطور الإنساني .

وفي رحاب كل عصر يبرز زعماء وقادة فكر أفذاذ يحسون نبضات العصر ، ويلتحمون عضواً بشعوبهم ، فيمسكون روح العصر ، ويجسدون آمال الشعوب فكرياً وعملاً .

وزعيمنا الخالد « جمال عبد الناصر » حين نضع فكره وثورته ومواقفه في إطار العصر الذي أنجبته ، فإنه يبرز واحداً من أعظم الزعماء وأساطين الفكر الملمهين ، وتشغل ثورته مكاناً شامخاً بين الثورات الإنسانية الكبرى .

فن ناحية ، شهد القرن ثورة إنسانية عارمة اتجهت في مجراها الهائل نحو تحرير الإنسان ، وتحرير الأوطان من أغلال الاستعمار والاستغلال في كافة الصور والأشكال ، قديمها وحديثها ، وتميزت بالسعي إلى التحرك بسرعة نحو الأمام ، تعريضاً عن التخلف الطويل المدى الذي عانت منه الشعوب ، ووصولاً إلى التقدم الذي تفرضه إرادتها وتطلعاتها ، وإلحاحها في تأمين حياة إنسانية حرة كريمة لها .

ومن ناحية أخرى ، يشهد عالمنا المعاصر ثورة من نوع آخر هي التي اصطاح على تسميتها بالثورة العلمية والتكنولوجية ، مستهدفة التطبيق العملي لثمار العلم وتنتائج التقدم العلمي في مختلف ميادين الحياة .

وتحت تأثير هاتين الثورتين ، يسير التطور العالمي بسرعة مذهلة لم يشهدها تاريخ البشرية من قبل .

فإذا نحن جئنا إلى فكر زعيمنا الخالد ، وإيمانه القوى ، وتراثه العظيم والخطوط التي إتزمها وحكمت بمجمع عمله الثوري في هذا القرن ، نجد أنفسنا أمام بطل من أعظم شخصيات العصر ، وزعيم بارز لحركة التحرر الوطني ، وحركة الكفاح ضد الاستغلال الاجتماعي ، وحركة النضال من كرامة الإنسان والديمقراطية السليمة . . . لقد كان زعيمنا أباً ، ورائداً ، ومعلماً للثورات الوطنية والاجتماعية في المنطقة العربية وإفريقية وآسيا ، وسائر أنحاء العالم الثالث ، وإن إسهامه المؤثر في حركة التطور العالمي ، قد جعل من بلاده وأمة قوة أساسية ومركزاً لهذا التطور من أجل عالم أفضل .

هذا من جانب ، ومن جانب آخر فإن زعيمنا الخالد في نضاله ضد التخلف وصولاً إلى التقدم ، وإحداث التغيير ، قد فتح أمام بلاده ومهد الطريق الذي يسمح لها بأن تلحق بركب الثورة العلمية والتكنولوجية لبناء اقتصادياتها ودفاعها الوطني وتحقيق الرفاهية للمواطنين .

وواقع الأمر ، أن الفكر الرحيب للزعيم الخالد ، المفتوح على كل التجارب كما يشمل في تراثه في فلسفة الثورة ، وفي الميثاق ، وفي بيان ٣٠ مارس ، وفي خطبه ، وأحاديثه ، وفي المبادئ التي وقف من أجلها دوماً بشرف وبسالة . . . إن هذا الفكر بجانب أنه يحمي حركة الأمة العربية وتطلعاتها ، فإنه يمثل سياسة حية تتميز بشمولها وتكامل جوانبها ، وهي تعني بحاضر الجماعة ومستقبلها كما تتميز بفاعليتها كقوة محركة دافعة ليست للشعب العربي في مصر فحسب ، وإنما للأمة العربية جمعاء ولسائر الشعوب المناضلة من أجل تحقيق السكينة والذات القومية ، والتنمية والتقدم في شتى المجالات .

وزعيمنا الخالد خلال قيادته لأمة وزعامته التي امتدت أقل من عشرين عاماً ، قد قطع لوطنه وشعبه ، وأمة العربية ، والإنسانية أشواطاً بعيدة في سبيل بلوغ الأهداف ، وتطبيق المبادئ الخالدة الرفيعة التي كافح من أجلها . . . لقد كنا نتمنى على الله أن يطول بزعيمنا العمر حتى يصل بنا إلى نهاية الشوط ويباغ سائر الأهداف التي حددوها لوطنه وشعبه وأمة العربية . فإذا كان الله عز وجل قد شاءت حكمته أن يسترد وديعته ، فإن الزعيم الخالد سيبقى حاضراً دائماً بما حققه من تغيير في حياة أمة ، وبما استحدثته من قيم ومثل في حياة الإنسانية جمعاء ، وسيبقى خالداً بما وضعه

من مبادئ تضيء الطريق ويعيش عليها وبها هؤلاء جميعاً ، وبما أنجز من منجزات
شأنه ستظل دائماً مصدر فخر واعتزاز لأمتنا العربية .

وبعد ، فإنه وفاء لابن مصر العظيم ، وبطل أمته العربية ، ورجل الإنسانية
كافة — رأت وزارة التربية والتعليم أن تتجه إلى تخليد ذكرى زعيم العصر بإعداد
دراسات توضح أفكار ومبادئ الزعيم الخالد ، ومضامينها في التربية والتعليم .

ويسرني أن أقوم اليوم بالتقديم لبا كورة هذه الدراسات ، وهو كتاب يهم
— بالدرجة الأولى — أبناء طلائع دور المعلمين والمعلمات بوصفهم معلمى
المستقبل المنوط بهم تنشئة الأجيال الصاعدة على طريق عبد الناصر ، ومن ثم ينبغي
أن يدركوا عن وعى وبصيرة أبعاد فكر الزعيم الخالد ، وما تنبؤ به من مبادئ
وأهداف ، وما تعنيه من تطبيقات في مجال التعليم الذين هم حملة مشاعله والتأثرون
على النهوض برسائله . . .

ولقد قام مؤلفا الكتاب بدراسة الموضوع في قسمين رئيسيين :

(الأول) : يعالج أيديولوجية الزعيم الخالد ، وينتظم هذا القسم خمسة فصول
تتناول أبعاد هذه الأيديولوجية ، في المجال الاجتماعى والاقتصادى ، وفى مجال الفكر
السياسى المصرى ، وفى المجال القومى العربى ، وفى المجال الثقافى ، ثم فى المجال الدولى .

(والثانى) : يعالج المضامين التربوية فى أيديولوجية الزعيم الخالد ، وينتظم
أربعة فصول فيما يخص : أهداف التربية ، وتخطيط المناهج ، وإعداد المعلم ، وتخطيط
ممارسة التعليم .

والله أسأل أن يوفقنا جميعاً لحمل الأمانة ، وأداء الرسالة وأن يهدينا سواء
السبيل ، حاضراً ومستقبلاً للسير قدماً فى جبهة صلبة قوية وراء رفيق الزعيم الخالد
أنور السادات ، لتحقيق أهداف نضالنا القربية والبعيدة فى النصر ، وإتمام بناء
مجتمعتنا ، وإعلاء إرادة أمتنا ، وتحقيق أهدافنا فى : الحرية والاشتراكية والوحدة ،
على طريق الزعيم الخالد جمال عبد الناصر .

محمد حافظ غانم

القاهرة — ١٩٧١ / ١ / ٢

مقدمة

مفهوم الأيديولوجية :

يعرف الأستاذ فير تشيلد (H. P. Fairchild) الأيديولوجية بأنها مجموع الأفكار والمعتقدات التي تضافى على جمع ما ، شخصية مميزة متفردة سواء أكان هذا الجمع أمة من الأمم ، أو طبقة من الطبقات الاجتماعية ، أو مذهباً من المذاهب يعتبر عن الاتجاهات والعقائد لأهل هذا الجمع أو حزباً من الأحزاب السياسية .

وتتأثر الأيديولوجية في رأى « فير تشيلد » في كل أمة بظروفها الخاصة ، فهي التي تنطق بمشخصاتها الذاتية ، وتعبّر عن طابعها الذي يميزها عن غيرها من الأمم (١) .

ويتفق الأستاذ « كارل مانهيم Karl Manheim » مع فير تشيلد في أن الأيديولوجية هي البوابة التي تلبثق منها اتجاهات ثقافة الجماعة وعقائدها ، وأفكارها ، وتقاليدها في فترة زمنية معينة ، وهذا ما يجعلها أداة فعالة للحفاظ على ثقافة المجتمع وتماسكها (٢) .

وقد تصاب الأيديولوجية بمجتمع ما ، فتتسكس وتكون سبباً مباشراً لتخلفه ، وقد تجد الأيديولوجية في مجتمع آخر مناشط تدفع بها إلى الأمام في طريق التقدم ، ومن ثم تتسم بالحياة والحركة ، وبذلك تكون ركيزة من ركائز تطويره وتقدمه .

فالأيديولوجية تعنى جمود المجتمع وتكون عاملاً من عوامل التخلف الاجتماعي حين تقف عند تقدير الماضي ، وحين يحاول أفراد الجماعة التمسك بما تعبر عنه الأيديولوجية من اتجاهات وعادات وأنظمة يعيشوا بها ، وعن طريقها ، في زمان

Henry Pratt Fairchild, Dictionary of Sociology.

(١)

(London : Saxone House, 1958) P. 149.

Karl Manheim, Man and Society.

(٢)

(New York, Harcourt, Brace and Company, 1940) pp. 50-56.

يختلف مطالبه وحاجاته وأفكاره عن ظروف الزمان الذى نشأت فيه ، وعندئذ يتحول الأفراد المتمسكون بها إلى مقاومة التغيير والتجديد .

ومن زاوية أخرى ، فالأيديولوجية تعنى الحركة والتقدم حين تعبر عن ثقافة الجماعة بما يحدث فيها من تجديد وتغيير — قد يكون جذرياً — فى الأنظمة والأهداف ، والبنيان الاجتماعى ، ومعنى ذلك أنها لا تتضمن تقديراً لماضى الجماعة فحسب ، وإنما ينتظم إطارها تقديراً للحاضر ، وتصوراً للمستقبل ، ورسم الطريق التخطيطى شامل لحياة الجماعة ، ومن ثم تصبح الأيديولوجية قوة دافعة للجماعة تعمل على الإسراع فى تجديد حياتها وتطويرها باستحداث وإبراز قيم ، وممان ، وحاجات ، واتجاهات جديدة لم تكن واضحة أو قائمة من قبل ، وتساعد الجماعة على النظر فى محيطها الثقافى والاجتماعى ، لا نظرة جهود وتقديس لما درجت عليه ، وإنما نظرة ناقدة مستمرة قوامها تصورات اجتماعية سليمة تناسب ومدنية العصر الذى تعيش فيه ، والنظر إلى انطلاقات المستقبل بما تعكسه من آمال وأهداف ينبغى أن تضمها الجماعة موضع الاعتبار عند تحليل واقعها الاجتماعى ، لى تطلق منه لتحقيق اتجاهات وأهداف المستقبل الذى ينظر الجماعة فى المدى الطويل لحياتها ، وبذلك تصبح الأيديولوجية ترجمة صادقة لمقومات الثقافة بما فيها من تغيرات ، وتعبيراً عن النسق العام ، والتصوير الواضح لمطالب ومستحدثات هذه التغيرات فى المستقبل (١) .

وبعد ، فنحن إذ نتصدى لمفهوم أيديولوجية الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ، فإنما نتصدى لأيديولوجية حية ، تتميز بمرونتها ، وتكامل جوانبها ، تعنى بحاضر الجماعة ومستقبلها ، كما تتميز بفاعليتها كقوة دافعة محركة ليست للجمع العربى فى مصر وحسب ، وإنما للأمة العربية جمعاء ، مما سنأتى على تفصيله فيما بعد .

وفى علاجنا لأيديولوجية الزعيم الخالد عبد الناصر فى الباب الأول ، سنحاول الكشف عن معالم تلك الأيديولوجية كذهب سياسى ، وعقيدة اجتماعية معاصرة فى مجالها النظرى ، وعلى ضوء من الواقع فى مجالها التطبيقى .

(١) د . محمد الهادى عفيفى : التربية والتغير الثقافى (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة الأولى ١٩٦٢) ص ٣٠١ — ص ٣٠٣ .

ولما كانت الأيديولوجية الحية هي حصيلة تفاعل عضوي مستمر لمجموعة متشابهة من الاتجاهات والقيم الاجتماعية ، والثقافية ، والسياسية ، والاقتصادية ، رأينا أن تعالج أيديولوجية الزعيم الراحل في مجالات أربعة متميزة هي :

— المجال الاجتماعي والاقتصادي .

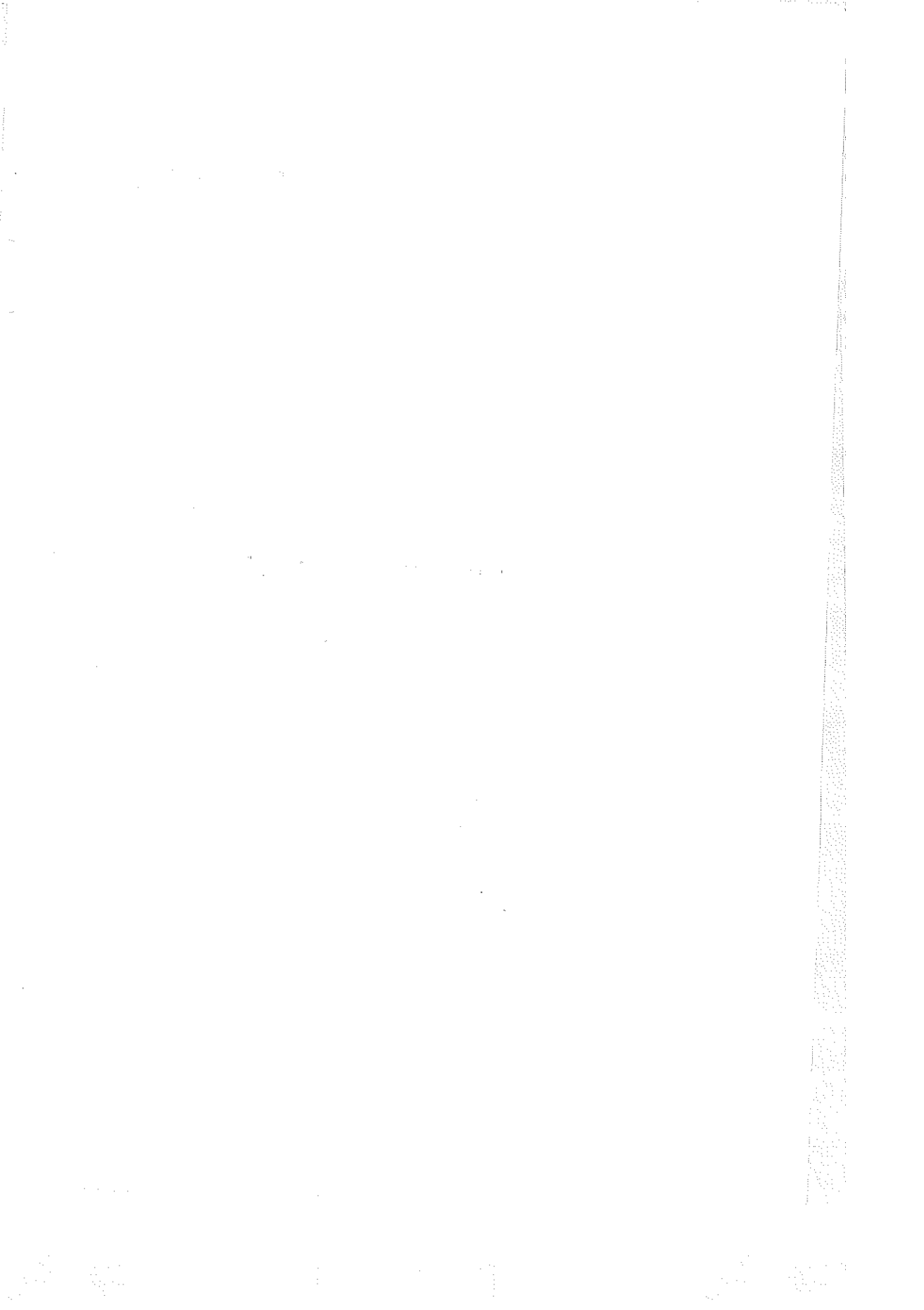
— المجال السياسي القومي العربي .

— المجال الثقافي .

— المجال السياسي الدولي .

الباب الأول

أيدولوجية جمال عبد الناصر



الفصل الأول

أيدولوجية عبد الناصر في المجال الاجتماعي والاقتصادي

يقصد بالجانب الاجتماعي من حياة الجماعة ، مجموعة النظم الاجتماعية والقوانين والأوضاع والمتواضعات الاجتماعية التي يصب فيها الأفراد أعمالهم وفقاً لما ترسمه لهم الجماعة من حدود كما يشمل المجال الاجتماعي بمجموعة العلاقات والتفاعلات التي تربط أعضاء الجماعة بعضهم ببعض (١) ، والأسس التي تقوم عليها هذه العلاقات ، وعوامل توجيهها وتشكيلها بهذه الصورة أو تلك ، وما ينعطف على ذلك من تحديد مكانة الفرد من خريطة الجماعة التي ينتمي إليها ، ودوره فيها ، باعتباره عضواً في كيان اجتماعي ، وهل هو مجرد آلة تسيير في عجلة الجماعة ، أو أنه يمثل خلية حية في جسم مجتمعي حتى يعمل كوحدة وكل متشابه من حيث علاقات وتفاعلات أفرادها .

ويرتبط بذلك بيان ما للأفراد من حقوق : حدودها ، ومجالاتها وما يتفرع عنها ، وما يتصل بها من مسؤوليات وواجبات حيال المجتمع الذي يعيشون في كنفه ، ويستظلون بنظامه ، وغير ذلك مما يحكمه القانون وينظمه .

ومن حقوق سائر أفراد المجتمع ومسؤولياتهم ، يتكون دستور الجماعة أو العقد الاجتماعي الذي يربط الأفراد ويجعل منهم جماعة منظمة (٢) تحقق بقائه المجتمع وتقدمه بقدر ما يكون بينهم من روابط وتماسك وتفاعلات ، وإدراك واضح لحقوقهم ، ووعي صحيح لواجباتهم .

ويتصل بمفهوم الجانب الاجتماعي كذلك ، رسم أبعاد هذا المجتمع ومعالجه ، وعلاقته بأفراده الذين يكونون بنائه ، ومسؤوليات المجتمع قبالهم ...

H. P. Fairchild, Dictionary of Sociology, P. 293.

(١)

(٢) مصطفى كامل - شرح القانون الدستوري .
(القاهرة : مطبعة دار الكتاب العربي - الطبعة الأولى ١٩٥٠) ص ٣٧ .

على أن هذه العلاقات والتفاعلات المتشابهة بين المواطن وسائر المواطنين من ناحية ، وبين سائر المواطنين وكيان الجماعة ككل وكوحدة من ناحية أخرى لا تستمد تنظيمها من الفضاء ، وإنما تشتق أصولها وفلسفتها من أيديولوجية الجماعة التي هي انعكاس مباشر ، وتعبير دقيق لماضي الجماعة وحاضرها ، وتصورها للمستقبل بما تنتظم هذه الأبعاد الزمنية من تقاليد ومعتقدات ، وقيم فكرية ، ومعايير اقتصادية ، وفلسفة سياسية ، وغير ذلك من القوى الاجتماعية الكبرى التي تحرك الجماعة بما يواجه حاجاتها طبقاً لمقتضيات العصر الذي تعيش فيه .

وأيدىولوجية الزعيم الخالد قد حددت ، منذ البداية ، معالم المجتمع الذي يستهدف إرساء قواعده وتصميمه بأنه « مجتمع اشتراكي ديمقراطي » متحرر من الاستغلال السياسي ، والاستغلال الاقتصادي ، والاستغلال الاجتماعي ^(١) .

والزعيم الخالد في تصميمه المجتمع العربي المعاصر على هذه الصورة ، إنما يستلهم الواقع العربي المتروك للتأثر على الأوضاع الاجتماعية والسياسية ، وما فيها من تناقضات ، ويستوحى خير ما في العروبة من قيم روحية ومثل عليا ، ومن قوى كامنة حيل بينها وبين تشكيل حياة هذا المجتمع ، وما لاقته شعوبه من ظلم واستغلال في الداخل والخارج .

ويؤكد الزعيم الخالد أهمية اتساق بناء المجتمع العربي الجديد ، وتصميمه بما يتمشى مع طبيعة هذا المجتمع وحاجاته ، وينبثق عن تجارب التاريخ التي عاناها أصحابه دون أن يستورد أو يتبنى تجربة مجتمع آخر من شرق أو غرب ، فكل مجتمع يصنع تطوره ، والنظام الذي يلائمه ... ويقول الزعيم الخالد بهذا الصدد في الميثاق الوطني ما نصه : « ... إن التسليم بوجود قوانين طبيعية للعمل الاجتماعي ليس معناه القبول بالنظريات الجاهزة ، والاستغناء بها عن التجربة الوطنية .

(١) الرئيس جمال عبد الناصر : خطاب في المؤتمر التعاوني الذي عقد بجامعة القاهرة في ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٧ .
(مصلحة الاستعلامات خطاب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر ١٩٥٢ - ١٩٥٩) .
الجزء العاشر : سلسلة اخترنا لك - العدد ٨٦ ص ١٨٢٥ .

« إن الحلول الحقيقية لمشكلات أى شعب لا يمكن استيرادها من تجارب شعب غيره » (١).

يبد أن بناء المجتمع بما يتمشى مع ظروف الجماعة وواقعها وتجاربها ، لا يعنى بالطبع أنها تضرب بتجارب الغير عرض الأفق ، أو أنها لا تساط عليها أضواء الفحص والدراسة « فنحن » كما قال الزعيم الخالد ، مطالبون بأن ندرس تجارب الآخرين حتى نستطيع أن نستفيد منها ، ولكننا لا نستطيع بأى حال من الأحوال أن نقلها » (٢).

ومن جانب آخر ، فالفلسفة الديمقراطية الاشتراكية ، فى مذهب الزعيم الخالد ، ليست التزاماً بنظريات جامدة بعينها ، وإنما هى فلسفة ديناميكية ، أى حركية متطورة ، ترفض الجرد ، وتقبل المرونة طبقاً للظروف ، تعترف مقدماً بإمكانية الخطأ ولكنها تؤمن بأنه يجب أن تعدل من الظروف والأساليب التى أدت إلى ذلك الخطأ حتى تحقق الصواب ، ومن ثم فالمقد الذى أخذ خصائصها ، وإلى هذا المغزى يشير الرئيس فى الميثاق فيقول :

« . . . وإن تجربة الصواب والخطأ هى فى حياة الأمم كشأنها فى حياة الأفراد ، طريق النضج والوضوح » (٣).

ومن جانب ثالث ، فإن أيديولوجية الزعيم الخالد فى المجال الاجتماعى ، فلسفة تسمى إلى الشمول والتكامل فليس ثمة فصل ، أى فصل بين حرية الإنسان السياسية ، وحرية الاجتماعية ، أى بين الديمقراطية والإشراكية ، لأنه بدون الاشتراكية التى مضمونها تحرير الفرد من الاستغلال ، لا يمكن أن تتحقق الديمقراطية أى الحرية السياسية .. ويؤكد الزعيم الخالد فى الميثاق هذا المفهوم فيقول :

« . . . إنه لا معنى للديمقراطية السياسية أو للحرية فى صورتها السياسية من غير

(١) الرئيس جمال عبد الناصر : الميثاق الوطنى الباب الخامس الديمقراطية
السياسية ص ٤٤ .

(٢) الرئيس جمال عبد الناصر : طريق المستقبل .
(القاهرة : وزارة التربية والتعليم ١٩٥٩) ص ٢٠ .

(٣) الرئيس جمال عبد الناصر : الميثاق الوطنى ص ٤٠ .

الديمقراطية الاقتصادية في الحرية في صورتها الاجتماعية ،^(١) ،

وفيا إلى سنحاول تحليل المفاهيم والقيم التي تعنيها فلسفة الديمقراطية الاشتراكية ،
في أيديولوجية الزعيم الخالد كمقدمة اجتماعية ، ومراعاة لعملية التتابع التاريخي
والانساق الفكري من حيث كون الاشتراكية هي في حقيقتها مرحلة تطور بالنسبة
لمرحلة الديمقراطية السياسية — كما أنها مرحلة تقويم لتلك الديمقراطية ، منعالج
أولاً ركن الديمقراطية ، وثانياً ركن الاشتراكية . . .

وأما الديمقراطية ، فتحدد أيديولوجية الزعيم الخالد مفهومها بأنها الديمقراطية
التي تؤمن بقيمة الفرد الذاتية بحكم كونه إنساناً ، وهي في الوقت نفسه تقوم على السعي
لتحقيق صالح الجماعة أي أنها تؤمن بالفرد في إطار الجماعة ، فهي بهذا المفهوم
ديمقراطية يحس فيها المواطنون جميعاً بكيانهم وذواتهم ومسئولياتهم فيسهم كل مواطن
منهم بنصيب في حياة الجماعة ، ويضيف إلى ثروتها المادية والروحية ، شيء من عنده
جسلاً أو صغفراً حسب قدرته . . . وإلى هذا المعنى يشير الزعيم الخالد بقوله :

« أريد مجتمعاً يستطيع الفرد العربي الجز أن يحدد لنفسه مكانة فيه على أساس
كفائته وقدرته وخلقه »^(٢) .

وغنى عن القول ، أن الفرد العربي لا يستطيع أن يحدد مكانته في المجتمع ويشارك
بنصيب في التوجيه ، وبالتالي لا يمكن أن يتحقق المعنى الديمقراطي السليم من حيث
تحقيق سيادة الشعب ، وتركيز السلطة كلها في يده يكرسها لتحقيق أهدافه في ظل
الديمقراطية السياسية الشككية القائمة على الأحزاب ، وحق الاقتراع العام الذي يضع
الأغلبية المهضومة الحق في موضع من يستطيع تغيير الكيان الاقتصادي ، والبنيان
الإجتماعي في مصلحتها بالأساليب الدستورية والمنظمات الحزبية . وفي واقع الأمر
وحقيقته ، تتحكم أقلية قوية في تقرير مصيره ، مما يجعل الكسب اسماً لاحقياً بسبب
الجهل والعجز الاجتماعي والاقتصادي لهذه الأغلبية المغلوبة على أمرها ، ومن ثم
تصبح الديمقراطية ، ديكتاتورية أصحاب المصالح الاقتصادية من إقطاعيين
ورأسماليين . .

(١) الرئيس جمال عبد الناصر : الميثاق الوطني ص ٤٦ .

(٢) الرئيس جمال عبد الناصر : جريدة الأهرام .

(السنة ٨٧ - العدد ٢٧٣٣٨ في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦١) .

ويصور الزعيم الخالد كيف أن فقدان الحرية الاجتماعية للجماهير الشعب ، سلبت كل قيمة للشكل الديمقراطي السياسي الذي خدع به الشعب بعد حركته الثورية عام ١٩١٩ ومكّن لأصحاب المصالح من السيطرة على العمل السياسي وحماية مصالحهم .

يقول بهذا الصدد :

« إن سيادة الإقطاع المتحالف مع رأس المال المستغل على اقتصاديات الوطن ، كانت لا بد أن تمكن لها طبيعياً وحتمياً من السيطرة على العمل السياسي فيه وعلى أشكاله ، وعلى توجيهها لخدمة التحالف بينها على حساب الجماهير ، وإخضاع هذه الجماهير بالخدعة أو بالإرهاب حتى تقبل أو تستسلم ، إن الديمقراطية على هذا الأساس لم تكن إلا ديكتاتورية الرجعية » (١) .

وأيدولوجية الزعيم الخالد إذ تعنى هذه التجربة ، تجربة الديمقراطية التي لا تحتوي على أى مضمون اقتصادى ، تؤمن بأن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية وحرية رغيف الخبز ضمان لا بد منه لحرية تذكرة الانتخاب .

ويحدد الميثاق الوطنى ضمانات ثلاثة للفرد كي يمارس حقوقه السياسية فى المجتمع العربى الجديد على أساس ديمقراطى سليم : الأول : أن يتحرر الفرد من الاستغلال فى جميع عصوره . والثانى : أن تكون له الفرصة المتكافئة فى نصيب عادل من الثروة الوطنية ، والثالث أن يتخلص من كل قلق يهدد أمن المستقبل فى حياته (٢) .

وأيدولوجية الزعيم الخالد تترجم فكرة التجمع والتكتل والتفاعل بين القوى الشعبية المختلفة بأسلوب ونظام ديمقراطى لا تقلد فيه الشرق ، ولا تقلد عن الغرب . نظام لا تسود فيه طبقة الإقطاع ورأس المال تحت اسم الديمقراطية الغربية . ولا تسود فيه طبقة البروليتاريا تحت اسم الشيوعية . . إن الديمقراطية التي تستهدفها أيدولوجية عبد الناصر على نحو ما يقول صاحبها ، تختلف عن هذين النوعين : « ديمقراطيتنا السليمة ديمقراطية كل هذه الفئات ، ديمقراطية الشعب كله » (٣) .

(١) الرئيس جمال عبد الناصر : الميثاق الوطنى ص ٤٧ .

(٢) الرئيس جمال عبد الناصر : الميثاق الوطنى ص ٥١ ، ٥٢ .

(٣) الرئيس جمال عبد الناصر : خطاب فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، الطريق الى الديمقراطية .

(القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر سنة ١٩٦٢) ص ٢٥ .

والاتحاد الاشتراكي العربي هو أداة لتحقيق الديمقراطية هذه المتلازمة مع الوحدة الوطنية ، فهو « ليس حزبا وإنما هو الوطن بأكمله اجتماع داخل إطار واحد ، يتساوى الجميع على صحبته ، وذلك لكي يصنع سليما تطوره الكبير ويحقق أهداف ثورته التي لا بد من تحقيقها ، وسيلة لتفاعل الأفكار ، وتلتقي بدل أن تصادم ، وسيلة لصنع أوضاع متكافئة على أنقاض أوضاع اجتماعية متناقضة ، وسيلة ليجتمع الوطن كله ليتحمل مسؤولياته كلها ، ويواجه الأخطار التي تحيط به . . . وسيلة ليقف الشعب على قدميه ويواجه التحدي الذي ألغته الظروف أمامه بهذا التقدم العلمي وآثاره الاجتماعية في شعوب أخرى سبقته في مدارج الحضارة (١) » .

ومعنى ذلك أن الشعب بجميع قواه ومستوياته تنضاف جهوده لكي يتعاون على البناء ، لا لكي يتناحر ويتناجز . . . والاتحاد بحكم تشكيله الواسع مدرسة أو جامعة شعبية يتعلم فيها الشعب تحمل المسؤولية بعد أن حرم من ممارستها في الماضي . والمسؤولية معناها الإيجابية والقيادة وتحقيق ذاتية الفرد وذاتية الجماعة معاً .

والديمقراطية بهذا المفهوم السياسي الجديد ضرورة ملحة لإعادة بناء المجتمع العربي وتطوره لسببين أساسيين :

الأول : أن الشعب هو القوة الوحيدة القادرة على صنع التطور في حياته ، وتحقيق أهدافه الكبرى في المجتمع المنحدر الجديد .

الثاني : جسامه المهمة ، مهمة البناء فهي تحتاج إلى مشاركة واسعة المدى في العمل ويعنى ذلك تعبئة جميع القوى والطاقات في المجتمع لدفع عجلة التطور نحو التقدم بأقصى سرعة وبكل طاقة .

ويستكمل مذهب الزعيم الخالد أركان الديمقراطية السلمية حين ينص على أن النقد ، النقد البناء ، من أهم الضمانات للحرية ، وأن الكلمة الحرة ضوؤه كشاف أمام الديمقراطية السلمية ، وحرية الكلمة هي التعبير عن حرية الفكر في أي صورة من صوره ، كذلك فإن حرية الصحافة — وهي أبرز مظاهر حرية الكلمة — يجب أن تتوافر لها كل الضمانات (١) .

(١) الرئيس جمال عبد الناصر : الثورة على وشك أن تبدأ .
جريدة الأهرام : السنة ٨٥ - العدد ٢٢٦٤٩٩ بتاريخ ١٩٥٩/٧/٢ .
(٢) الرئيس جمال عبد الناصر : الميثاق الوطني ص ٩٠ .

وفي ضوء هذه المفاهيم الثورية الجديدة للديمقراطية السليمة التي أبرزت كيان الفرد وكيان الجماعة معاً ، لا مندوحة عن تغيير أهداف العملية التعليمية من أساسها ، وما يتصل بذلك من تحقيق القيم الجديدة التي تقيمها الديمقراطية السياسية تعبيراً عن الديمقراطية الاجتماعية . ويشير الزعيم الخالد إلى ذلك بقوله :

« إن المفاهيم الثورية الجديدة للديمقراطية السليمة ، لا بد لها أن تفرض نفسها على الحدود التي تؤثر في تكوين المواطن وفي مقدمتها التعليم » .

ومن هنا فإن مناهج التعليم في جميع الفروع ينبغي أن تعاد دراستها ثورياً لكي يكون هدفها تمكين الإنسان الفرد من القدرة على إعادة تشكيل الحياة (١) . وهذا ما سيتناوله البحث في الفصول التالية :

ومن زاوية أخرى ، فتمنى إطار النظام الديمقراطية الذي أوضحنا صورته . لا تعتبر إدارة التعليم وتوجيهه من شأن الدولة وحدها ، بل من شأن كل أفراد المجتمع ومنهم الآباء والهيئات المحلية — والمنظمات ، على أن تنظم وظيفة ودور كل من يشترك في هذه العملية ، وفي ظل هذا النظام أيضاً يسمح بوجود هيئات تنقد التعليم وتقومه مما يساعد على النمو والتطور ، وهذا ما سنعرض له أيضاً في الفصول التالية من البحث . وجنباً إلى جنب مع الأساس الديمقراطي الذي يرتفع عليه بناء أيديولوجية عبد الناصر — كعقيدة اجتماعية — يأتي الأساس الذي يسانده ولا ينفصل عنه ، ونعني بذلك الأساس الاشتراكي ، أي الجانب الاقتصادي الاجتماعي من العقيدة ، فلاقتصاد لا ينفصل عن السياسة ، بل يؤثر فيها ويحركها ، فثمة اتصال عضوي بينهما حتى ليصدق القول بأن « الاشتراكية هي ديمقراطية الاقتصاد ، كما أن الديمقراطية هي اشتراكية السياسة » (٢) .

ويؤكد الزعيم الخالد ضرورة التلازم بين الديمقراطية والاشتراكية فيقول :

« إن الشعب إذا أراد أن يقيم حياة ديمقراطية سليمة ، يجب أن يضع في نفس

(١) الرئيس جمال عبد الناصر : الميثاق الوطني ص ٥٦ .
(٢) الرئيس جمال عبد الناصر : خطاب في المؤتمر العام للاتحاد القومي - يوليو سنة ١٩٦٠
- الثورة في ثمان سنوات (القاهرة : مصلحة الاستعلامات ١٩٦١) ص ٢٨

الوقت في حسابها ، أن الحياة الديمقراطية السلمية ، لا بد أن تكون ديمقراطية سياسية وديمقراطية اجتماعية ، أي ثورة اجتماعية في نفس الوقت . . . والثورة الاجتماعية معناها بناء مجتمع اشتراكي (١) ،

والاشتراكية — كما يحدد إطارها العام الزعيم الخالد — هي التطور لصالح أغلبية الشعب (٢) ، ويعنى ذلك أنها اشتراكية حية متطورة لا تجمد عند أسس نظرية بعينها ، وإنما هي نظام مبني على حاجات المجتمع العربي ، ومصالح السواد الأعظم من الأمة العربية ، وليس مصالح قلة أو فئة صغيرة منها .

والاشتراكية التي تحقق صالح الجماهير تقوم على دعائم الكفاية والعدل . . . وهذا يتطلب أولاً توسيع قاعدة الثروة الوطنية بحيث تستطیع الوفاء بالحقوق المشروعة للجماهير الشعب العامة ، وتحقيق فرصة متكافئة أمام كل مواطن في نصيب عادل من هذه الثروة . . .

والاشتراكية بهاتين الدعائتين من الكفاية والعدل هي طريق الحرية الاجتماعية ويوضح الرئيس الخالد المفهوم الاشتراكي العربي على هذا الأساس فيقول :

... المفهوم الواضح البسيط للاشتراكية في تصوري ، هو أنه لا بد أن يكون الدخول القومي الوطني شركة بين المواطنين ، كل بقدر جهده الحقيقي في تحقيق هذا الدخول القومي .

« وإذا كان مفهوم الحرية السياسية في تصورنا السهل ، هو أن يكون لكل مواطن حق في تقرير أمور وطنه طبقاً لفكره الخاص ، فإن مفهوم الحرية الاجتماعية في تصورنا السهل ، هو أن يكون لكل مواطن حق في نصيب من ثروة وطنه طبقاً لجهده الخاص . . . ولكن الفرصة يجب أن تكون متكافئة ، وبالحق يجب أن يكون مساواة بين الناس (٣) .

والاشتراكية في أيديولوجية الزعيم الخالد — وهذه هي الحال — « أبعد عن أن

(١) الرئيس جمال عبد الناصر : خطاب في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، الطريق إلى الديمقراطية ص ٢٤٧ - ٢٥١ .

(٢) الرئيس جمال عبد الناصر : حديث إلى وفد الصحفيين الأمريكيين - جريدة الأهرام : السنة ٨٤ العدد ٢٦٣١٣ بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٥٨ .

(٣) الرئيس جمال عبد الناصر : حديث للشعب العربي في مصر - جريدة الأهرام : السنة ٨٧ العدد ٢٧٣٣٨ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٦١ .

تتخصص بتحليل اقتصادى فقط ، هي أكثر من هذا بكثير ، لأنها تدعى لأن تتيح للفرد فرص التفتح بحرية فى كل الميادين ، والتحرل من كل القيود الطاغية ، سواء أكانت اقتصادية ، أم سياسية ، أم اجتماعية (١) .

والاشتراكية فى ايدىولوجية الزعيم الخالد — بمفهومها الانسانى هذا ، إنما تحاول أن تواجه الواقع العربى ، وما ينطوى عليه من متناقضات اجتماعية ، ومشكلات اقتصادية ، وسياسية . يرتبط بعضها ببعض ، وينعكس آثار بعضها على بعض ، كما أنها فى الوقت نفسه تستند فى مبادئها واتجاهاتها إلى القيم الروحية القائمة فى التراث العربى الأصيل .

فى الجانب الاقتصادى ، خلفت مئات السنين — من حكم الاستعمار ، وسيطرة الاجنبى ، وطغيان كبار الملاك ، وشيوخ القبائل — أوضاعا اقتصادية شاذة ، من حيث احتكار قلة من الناس موارد الثروة من أرض فى الريف ، ومصانع فى المدن ، وفى الرقت نفسه ، حرمان أغلبية الشعب من ثروات بلادهم .

وانعكس هذا الوضع الاقتصادى فى الجانب الاجتماعى ، فانقسم الشعب فى كل قطر عربى إلى طبقتين : طبقة قليلة العدد وقد ورثت المال إرثاً وورثت النفوذ إرثاً وورثت احتكار حق الحياة إرثاً ، يستأثر أفرادها بالقوة والحكم نتيجة استئثارها بالغنى والثروة ، وطبقة تمثل الغالبية الساحقة من الملايين الكادحين قد ورثت الفقر إرثاً ، وورثت الضعف إرثاً ، محرومة من كل حق حتى حق الصحة وحق التعليم ، وحتى حق الأمن ، وحتى حق العدل ، وحتى مستوى المعيشة الأدنى . . وبين هاتين الطبقتين ، طبقة ثالثة رفيعة هى الطبقة الوسطى من المثقفين والموظفين وصغار التجار تتمتع بمستوى لا بأس به فى المعيشة ولكنها إذا قورنت بالطبقتين الرئيسيتين كانت أقرب إلى الفقر منها إلى الغنى إذ ما كان معظم أصحابها يتجاوزون درجة الكفاف إلا قليلا .

(١) جول موك : الاشتراكية الحية .

الترجمة العربية لنجدة هاجر وزميلها .

(بيروت : المكتبة الأهلية — الطبعة الأولى سنة ١٩٦١ ص ١١٢ .

وانعكست هذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على الجانب السياسى ، فترجع على كراسى الحكم والنيابة طبقة المحتكرين من الأغنياء والإقطاعيين ، تتناوب جماعاتهم الحكم ويديرونه لمصالحهم هم دون مصالح الشعب .

رُيُصور الزعيم الخالد هذا الوضع فى مصر — قبل ثورة ١٩٥٢ — فيقول :
« . . . ولقد كانت النتيجة الطبيعية لذلك ، أن القسلة التى تملك معظم الثروة الوطنية هى التى حكمتها ، وهى التى أمسكت زمام القوة ، ولم تكن الأحزاب فى مصر مثلاً — قبل الثورة — تمثل إلا مجموعة من كبار ملاك الأراضي ليس بينهم من خلاف على الهدف ، وإن كانت كل مجموعة منهم تحاول أن تتفرد بالحكم ، ولكنهم جميعاً كانوا يلتفون فى مقاومة أى تغيير جذرى للأوضاع . . كانوا جميعاً يفتقون فى وجه التطور ، ويعرفون بجراه بما فى أيديهم من أسباب القوة الموروثة (١) :

وفى ضوء هذه الصورة التى حاولنا إيضاح جوانبها الثلاثة ، الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، تعتمد أيديولوجية الزعيم الخالد — كعقيدة اجتماعية — إلى الاشتراكية كأسلوب حتى لمواجهة المشكلة والتصدى لها بالحل ، متمشية فى ذلك مع التراث الثقافى العربى الأصيل فى الفكرة والقيم ، وتختلف اختلافاً جذرياً عن كل المذاهب الاقتصادية المعاصرة فى الأصول والشكل .

فإذا ما استترأنا هذه القيم التى عاشت ضمير الأمة العربية آلاف السنين ، وجدناها فى هذا الصدد تدور حول الاشتراكية القائمة على مبادئ المحبة والسلام والتكافل الاجتماعى بين أفراد المجتمع : فى المسيحية وجميع الذين آمنوا كانوا معاً ، وكان تقدم كل شئ مشتركاً . . . ، وفى الإسلام « الناس شركاء فى ثلاثة : الماء والمكلا والنار » ، وإن ما أظاء الله به على المسلمين ، فله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كى لا يكون دولة (٢) بين الأغنياء منكم . .

وإذا كانت فكرة المشاركة قد نهضت عليها فى أصولنا الروحية على هذا النحو ، ومبدأ المشاركة ، كان ضمن شرائعنا الأصيلة ، فقد كان هذا أول خيوط الحل الذى

(١) الرئيس جمال عبد الناصر : خطاب فى المؤتمر العام للاتحاد القومى — يوليو سنة ١٩٦٠ .
(٢) دولة : متداولاً .

التقطناه ، ثم كان علينا أن نجتهد فنضع من الإجراءات والتنظيمات ، ما يضع
الفكرة والمبدأ موضع التنفيذ بما يناسب عصر العلم والاختراع والإنتاج
الكبير ، والشعب الضخم المتكاثف في العصر الذي نعيش فيه ... وعلى هذا الأساس
أنت اشتراكيتنا العربية واقعية في إطارها الثقافي الروحي العربي الأصيل لأنها
مستوحاة منه^(١) .

وعلى هذا الأساس أيضاً ، جاءت الاشتراكية في أيديولوجية الزعيم الخالد ،
مخالفة في الشكل والأسلوب لكل النظم الاقتصادية المعاصرة ، لأنها تواجه مشكلات
الأمة العربية ، وهي تختلف عن مشكلات غيرها من الأمم ؛ فإذا حاولنا التعرف
على هذا الشكل وجدنا الاشتراكية العربية في أصولها الفلسفية لا تستمد فلسفتها
من الفردية حتى لتنكر مصلحة الجماعة أو تسخرها للفرد ، ولا تستمد فلسفتها من
الجماعة حتى لتنكر مصلحة الفرد وتقضي على حريته ، ويصرف عمله بأسره إلى الجماعة ،
إنما هي نظام وأسلوب يستمد فلسفته من الفرد والجماعة معاً : فيؤمن بالفرد ويكفل
له حقوقه . فيؤمن بالجماعة ويحترم كيائها ، فهو يحمي الفرد من طغيان الجماعة ، ويحمي
الجماعة من سيطرة الفرد .

وكان منطقياً مع فلسفة الزعيم الخالد هذه ، أن يتخذ كل من الفرد والجماعة
مكانه الطبيعي في هذا النظام ، ومن ثم تقوم الاشتراكية الناصرية على أساس حماية
الملكية الخاصة ، والملكية العامة ، وهذه أولى سماتها : فهي تعترف بحق الفرد
في الممتلك الخاصة ، بل إنها ترمي إلى توسيع قاعدة الملكية بتمليك الذين
لا يملكون تحقيقاً للعدل الاجتماعي ، وفي الوقت نفسه تستهدف تحديد الملكيات
بالنسبة لطبقة الأغنياء المحدودة العدد حتى لا تتحكم في سائر الطبقات الشعبية المغلوبة
على أمرها . . .

والذي ذلك يشير الزعيم الخالد بقوله :

« إنني لست ضد الملكية الفردية ولكنني ضد الملكية المستغلة . . . إنني لست

(١) د . أبو الفتوح رضوان : الاشتراكية العربية .
صحيفة التربية - السنة الرابعة عشرة - العدد الثاني - يناير ١٩٦٣

ضد الإرث . . . إن الإرث في تقديرى شرع سماوى . . . وقطعة من الطبيعة البشرية نفسها ، وإبني أريد أن يصحح الإرث في الكفاية وليس في الحاجة ، في الصحة وليس في المرض ، في العمل وليس في البطالة ، في العلم وليس في الجهل (١) .

وبهذا جاءت نصوص الميثاق مؤكدة توسيع دائرة المشاركة في تملك مصادر الثروة :
في الباب السابع « حول الإنتاج والمجتمع » تقول هذه النصوص :

« إن التطبيق العربي الاشتراكي في مجال الزراعة لا يؤمن بتأميم الأرض وتحويلها إلى مجال الملكية العامة ، وإنما يؤمن — استناداً إلى الدراسة وإلى التجربة — بالملكية الفردية للأرض في حدود لا تسمح بالإقطاع » .

« . . . إن المواجهة الثورية لمشكلة الأرض في مصر ، كانت بزيادة عدد الملاك . . . لقد كان ذلك هو الهدف من قوانين الإصلاح الزراعي التي صدرت سنة ١٩٥٢ ، سنة ١٩٦١ (٢) » .

ومع تأكيد مبدأ الملكية الخاصة ، والملكية العامة ، كان من الطبيعي كذلك أن يتحقق نوع من التوازن بين مصلحة الفرد ، ومصلحة الجماعة في ضوء الهدف الذي تسمى فلسفة الزعيم الخالد إلى تحقيقه . . وقد تحدد هذا الهدف بإقامة العدل الاجتماعي ، وتحقيق الكفاية والنمو الإنتاجي ، وعلى ذلك فإن منطق الاشتراكية — في نظر الزعيم الخالد — يستلزم أن يتحقق في كل قطاع اقتصادي نوع الملكية الأكثر ملاءمة لتحقيق هذا الهدف : فالتوسع في الاستثمارات في الملكية العامة تأخذ به الاشتراكية في أيديولوجية الزعيم الخالد ، حيث تكون ضرورية لنمو الإنتاج ، وحيث تكون ضرورية لتحقيق العدل الاجتماعي ، وللإنفاق على الطبقات العاملة . والاشتراكية الناصرية في هذا الصدد لا تعادي الملكية الخاصة لأنها خاسرة ، بل إنها تستبعد معها إعطائها التعويض العادل حيث لا تكفي لتحقيق نمو الإنتاج ، وحيث لا تحقق العدل

(١) الرئيس جمال عبد الناصر : خطاب إلى الشعب العربي في مصر
جريدة الأهرام — السنة ٨٧ — العدد ٢٧٣٣٨ في ١٧/١٠/١٩٦٢
(٢) الرئيس جمال عبد الناصر : الميثاق الوطني ص ٧٣ ، ٧٤ .

الاجتماعى ، أو حيث تكون أداة للسيطرة والاستغلال والاحتكار (١) .
ومن خلال ما تقدم ، ننظم الاشتراكية فى نظر الزعيم الخالد نواح سلبية ،
وأخرى إيجابية ، فهى من الناحية الأولى تستهدف القضاء على الاستغلال والاحتكار
وسيطرة رأس المال ، وغير ذلك من الأوضاع الاجتماعية التى تقف حجر عثرة
فى سبيل إعادة البناء الداخلى للوطن العربى ، ولأن الناحية الإيجابية تعنى إقامة
اقتصاد قومى ، ثم العمل على تنمية هذا الاقتصاد على أساس من التخطيط الشامل ،
ثم تطوير هذا الاقتصاد لمواجهة حاجات المجتمع ، وتحقيق إقامة العدل الاجتماعى بين
سائر الطبقات .

والاشتراكية فى فلسفة الزعيم الخالد ، فضلا عن ذلك ، تقدير الطبقة العاملة ،
فهى تعترف بهم كقاعدة شعبية فى كافة الحقوق حتى حقوق التوجيه ، والمشاركة ،
حين تقرر حق تمثيلهم فى مجالس إدارات مؤسساتهم ، وحين تقرر مشاركتهم فى نسبة
من الأرباح .

وفى ضوء أيديولوجية الزعيم الخالد هذه ، يتحدد أيضاً أسلوبها الاجتماعى ،
فهى لا تفر التفاوت الضخم بين الطبقات ، ولا تسلم بقيام الحواجز والتخوم
بينها ، كما أنها فى الوقت نفسه لا تسلم بقيام الصراع بين الطبقات ، لأنها تؤمن بوحدة
الجماعة ، وبأنها كالبنيان المرصوص ، وبالتعاون بين أفرادها مما يقضى على أسباب
الحسد والحقد بين أبناء الوطن الواحد . ويقوى من روح التضامن الاجتماعى ،
ويعزز المشاركات الوجدانية والتفاعلات المتبادلة وعواطف الغيرية .

وخلاصة ما تقدم ، أن أيديولوجية الزعيم الخالد — كعقيدة اجتماعية ، ومذهب
سياسى متفاعل — له أصوله ومنهجه وخططه فى تحقيق أهدافه ، كمذهب تقدمى
لإنشائى يستمد مقوماته ، وأصوله الفلسفية من واقع الحياة العربية ، وتراثها الثقافى
المتطور ، فهى تربط ماضيها بحاضرها لتنتقل إلى آفاق المستقبل المنشود .
فهى فى المجال الاجتماعى ، تستند — كما أوضحنا — إلى ركيزتى الديمقراطية ،
والاشتراكية ، وكلاهما ترتبط بالآخرى تتأثر بها ، وتؤثر فيها .

(١) رفعت المحجوب : الاشتراكية العربية بين النظم .
(القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر سنة ١٩٦١) ص ، ٣٧ .

فالديمقراطية بإضافة قيد الاشتراكية إليها ، أصبحت ديمقراطية اقتصادية تهدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ، وتحقيق الحرية الاجتماعية للإنسان العربي ، وبذلك تتحقق له حرية الرأي ، وممارسة الحقوق السياسية ، إذ لا يمكن أن يمارس الفرد الحق السياسي في ظل العوز والحاجة والحرمان .

ومن ناحية ثانية ، فالنظام الديمقراطي لا يستقيم إلا بتعاون آمن بين الحاكمين والمحكومين ، ولذا كان الاتحاد الاشتراكي العربي ، هو الوسيلة العملية لتحقيق التعاون بين جميع المرائع ، فـ«ويحقق ديمقراطية الحكم على أوسع نطاق ، فصار هو الشعب على بكرة أبيه مجتمعاً في إطار واحد عن طريق نظام نيابي مطهر من أدران الحزبية» .

الفصل الثاني

أيديولوجية عبد الناصر في مجال الفكر السياسي المصري

كان الشعب العربي في مصر — قبل ثورة سنة ١٩٥٢ — منشغلا إلى حد كبير بقضية استقلاله الوطني ، منعزلا عن دائرة الكفاح العربي ، فكان الفكر السياسي الغالب هو فكر مصري ، منسلحا عن العروبة ، وعلى سبيل المثال ، فإن القيادات الثورية ، في عام ١٩١٩ لم تستطع — على نحو ما جاء في الميثاق أن تمد بصرها عبر سيناء وعجزت عن تحديد الشخصية المصرية ، ولم تستطع أن تستكشف خلال التاريخ إنه ليس هناك صدام على الإطلاق بين الوطنية المصرية وبين القومية العربية^(١) .

أما مصر بعد الثورة ، فقد غدت قاعدة كل الكفاح العربي نتيجة لقيام الحكم فيها على أساس وطني خالص ، ومن ثم نهضت بدورها الطبيعي في قضية القومية العربية ، وإلى ذلك يشير الزعيم الخالد في تصريح له لأحد الصحفيين الأجانب فيقول :

« إن مصر كما ترى ، كانت خارج الكفاح العربي ، وبعد الثورة كما اكتشفت مصر نفسها ومكانها ، كان يتعين عليها أن تعود إلى قلب الكفاح العربي ، ثم دفعتنا ظروف موضوعية وقرى تاريخية إلى أن نصبح في مركز رئيسي ، فلم يعدنى وسعنا أن نفعل غير ما نفعل الآن . . . لقد أصبحت القاهرة قاعدة كل الكفاح العربي وعاصمته ، من عمان إلى الجزائر^(٢) . »

وتأكيدا لهذا الدور القيادي لمصر في العالم العربي ، وبالنسبة لحركة إحياء القومية العربية في طورها الحاضر ، جاءت نصوص دستور مصر بعد الثورة ، صريحة في أن

(١) الميثاق الوطني : الباب الثالث — جذور النضال المصري .

(٢) الرئيس جمال عبد الناصر : جريدة الأهرام (السنة ٨٥ — العدد ٢٦٤٥٥) الصادر في مايو سنة ١٩٥٩ .

الشعب المصرى يشعر بوجوده متفاعلاً فى الكيان العربى الكبير ، وأن الشعب المصرى جزء من الأمة العربية .

فى مقدمة دستور سنة ١٩٥٦ وردت العبارة التالية .

« نحن الشعب المصرى » :

الذى يشعر بوجوده متفاعلاً فى الكيان العربى الكبير ، ويقدر مسؤوليته والتزاماته حيال النضال العربى المشترك لعزة الأمة العربية وبجدها . . .

ونصت المادة الأولى من الدستور على أن « مصر دولة عربية مستقلة ، ذات سيادة ، وهى جمهورية ديمقراطية والشعب المصرى جزء من الأمة العربية (١) » .

وفى رأينا أن هذا الانجاء العربى لمصر المتحررة ، اتجاه طبيعى تفرضه ظروف موضوعية ، وقوى تاريخية كما يقول جمال عبد الناصر :

فمصر من الجناحين العربيين ، الأفريق والآسيوى ، بمثابة القاب من الجسم ، وتتصل حدودها بحدود شقيقاتها ، ومن ثم تأثرت وتتأثر حتماً بما يجرى فى المنطقة كلها من أحداث ، فهى واقعيًا وحتميًّا ومصيريًّا من صميم العائلة العربية .

وبصور رائد القومية العربية وضع مصر من المنطقة العربية فى كتابه فلسفة الثورة فيقول :

« ... ولأن نستطيع أن ننظر إلى خريطة العالم نظرة بلهاء لا ندرك بها مكاننا على هذه الخريطة ودورنا يحكم هذا المكان .

أيمكن أن تتجاهل أن هناك دائرة عربية تحيط بنا ، وأن هذه الدائرة منا ونحن منها ، امتزج تاريخنا بتاريخها ، وارتبطت مصالحنا بمصالحها .. حقيقة وفلا ، وليس مجرد كلام (٢) » .

(١) روح الدستور : اخبرنا لك .

(القاهرة : دار الجمهورية للطباعة) الكتاب ٢٥ - ص ١٠٥ ، ٢٠٦ .

(٢) الرئيس جمال عبد الناصر : فلسفة الثورة . (القاهرة : الطبعة

العالمية - الطبعة العاشرة) ص ٦٠ .

ومصر بحكم الطاقات والإمكانات الكامنة فيها ، تتحمل مسؤولياتها وإلتزاماتها قبل المنطقة العربية جميعها .

ومصر د وهي تؤمن بأنها جزء من الأمة العربية ، لا بد لها أن تنقل دعوتها والمبادئ التي تتضمنها لتسكون تحت تصرف كل مواطن عربي ، ولا ينبغي الوقوف لحظة أمام الحجة البالية القديمة التي قد تعتبر ذلك تدخلا منها في شئون غيرها (١) .

تلك هي الاعتبارات الموضوعية التي تجعل من مصر دائرة وقاعدة لحركة القومية العربية في طورها المعاصر ، ويساند هذه الاعتبارات ويدعمها عوامل التاريخ .

فصر هي التي احتضنت التراث العربي والإسلامي ، ودفعت عنه العوادي ، ومكنت له على طول العصور د وليس عبثاً أن الحضارة الإسلامية والتراث الإسلامي الذي أثار عاياه المغول الذين اكتسحوا عواصم الإسلام القديمة تراجع إلى مصر وآوى إليها ، بحمته مصر وأنقذته ، عندما ردت غزو المغول على أعقابها في عين جالوت (٢) .

ومصر الفرعونية قد استوعبتها في عصور متطاولة الثقافة العربية الإسلامية ، والحضارة الفرعونية لم يبق منها إلا رموز : أما الحضارة العربية فهي التي تستظل بمقوماتها وتكيف سلوكنا ، ومصر الآن بروحها وثقافتها عربية أو تمثل الطابع العربي في العصر الحديث . . وكما يقول أحد الكتاب :

د . . . لنا أن نفخر بهذا الجزء من التاريخ المضرى ، ولكننا لا نستطيع أن نعود في حياتنا وفي تفكيرنا ، وفي اتجاهنا في المستقبل إلى أى عصر من العصور سوى العصر الذي نعيش فيه الآن (٣) .

(١) الرئيس جمال عبد الناصر : الميثاق الوطنى - ص ١١١ .

(٢) الرئيس جمال عبد الناصر : فلسفة الثورة - ص ٦١ .

(٣) ساطع الحصرى : العروبة أولا .

(بيروت : دار العلم للملايين - الطبعة الثالثة سنة ١٩٥٨) ص ١٢٥ .

« وسبقني عروبة مصر » ، كما يقول الزعيم الخالد ، « لأن تلك هي الطبيعة نفسها وليست إرادة فرد أو أفراد (١) » .

وصفوه القول ، أن حركة بعث القومية العربية في طورها المعاصر وقيادة مصر لها لاستطيع تفهمها إلا في ضوء الثورة العربية المصرية التي فجرها الزعيم الخالد عام ١٩٥٢ في التي بلورت معالمها ، ورسمت خطوطها على أسس جديدة من ناحية ، وهي التي أكدت وجه مصر العربي ودورها القيادي في حركة القومية العربية من ناحية أخرى .

(١) الرئيس جمال عبد الناصر : جريدة الأهرام :
(السنة ٨٧ — العدد ٢٧٤٦٧) في يناير سنة ١٩٦٢ .

الفصل الثالث

أيديولوجية عبد الناصر في المجال القومي العربي

تستند أيديولوجية الزعيم الخالد — كذهب سياسي — إلى دعامتين أساسيتين يرتبطان معاً أشد الارتباط وهما : التحرر ، والوحدة . . . تحرر الوطن العربي من كل تسلط أجنبي ، وتوحيد الوطن العربي في كفاحه وأهدافه .

ويحدد الزعيم الخالد هاتين الدعامتين فيقول :
« . . . ومن الواضح — نتيجة للدراسة العميقة — أن شعوب المنطقة لا تستطيع أن تحمي حياتها وآمالها ضد مطامع القوى الكبرى ، إلا إذا توحد كفاحها . . . إن الذي يعنينا أن يقوم التضامن العربي ويتوحد الكفاح العربي ، لأن المصير العربي واحد ، والقدر المكتوب للعرب واحد (١) » .

والزعيم الخالد — حين كان يدعو ويعمل من أجل تحرير الوطن العربي — يرى أن الاستعمار هو القوة الكبرى التي لا تزال تفرض على المنطقة كلها حصاراً غير الرئي . . . ويؤكد الأستاذ أرنولد توينبي هذا المعنى فيقول :

« . . . إن الدول العربية ليست متحررة تماماً ، برغم أنها حرة في حكوماتها ، إلا أن هناك قوى خارجية تتدخل في حرية هذه الدول وتشلها عن الحركة (٢) » .

وواقع الأمر ، أن الاستعمار والنفوذ الأجنبي هو الذي يمزق اليوم وحدة العالم العربي ، بإقامة إسرائيل وسط الرقعة العربية ، قاعدة يهدد منها الشعوب العربية . . . وإقامة المعاهدات والتشبيث بما بقي له من القواعد الاستعمارية في المنطقة ، ومساعدته القوى الرجعية لضرب الحركات التحررية في الوطن العربي ، ثم محاولة الضغط الاقتصادي وغير ذلك من الأساليب التي يمارسها في المنطقة . .

(١) الرئيس جمال عبد الناصر : جريدة الأهرام

(٢) السنة ٨٥ — العدد ٢٦٦٢٠ في ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٩ .

(٢) أرنولد توينبي : لماذا تأخرت وحدة العرب ؟
محاضرات أرنولد توينبي في الجمهورية العربية المتحدة ص ٨٩ .

ولإزاء ذلك ، فأيدىولوجية الزعيم الخالد تمثل ثورة سياسية ضد الإستعمار في كافة صورته وأشكاله ، سواء أكان سافراً على شكل قوات احتلال ، أو مستترا وراء الأعداء العسكرية أو مناطق النفوذ ، أو محاولة الضغط على الشعوب العربية بطريقة أو بأخرى .

واقع الأمر ، أن الزعيم في مرقته تجاه الاستعمار ، كان يُعيد سيرة التاريخ الذى سبق في عصر النهضة الأولى للعرب ، عندما حطمت استعمار الدولة الرومانية وجعلت مبدأ التحرر رسالة لها . . . والعالم اليوم أكثر تقارباً ، وأضيق مسافة ، ولهذا صار من الممكن أن يضع عبد الناصر يده فى أيدي الشعوب المتحررة ، وأن يتعاون معها فى أداء رسالة التحرير ، تحرير الشعوب العربية نفسها من كل شائبة استعمارية ، وتحرير سائر شعوب العالم الرازحة تحت ضغط الاستعمار .

فذهب عبد الناصر وحركته التحررية — وهذه هى الحال — تمثل دون شك حلقة فى هذا النطاق من الحركات القومية التحررية التى اشتد تيارها بين الشعوب الإفريقية الآسيوية واتى هى بعد ، العامل الأول فى تشكيل الأوضاع السياسية بهاتين القارتين فى العصر الحاضر ، كما كانت الحركات القومية خلال القرن التاسع عشر هى المسؤولة عن تشكيل كل ما طرأ من تغيرات على خريطة أوروبا السياسية .

وإذا كان تحرير الوجود العربى من الإستعمار يعنى القوة والحياة ، فإن التلازم بين القوة والوحدة ، كان أبرز معالم تاريخ الأمة العربية «فما من مرة توافرت القوة على نحو ما يقول الزعيم الخالد ، «إلا كانت الوحدة نتيجة طبيعية لها»^(١) ، وعلى العكس من ذلك ، فإن إشاعة الفرقة ، وإقامة الحدود والحواجز المصطنعة ، كانت أول ما يفعله كل من يريد أن يتمكن من المنطقة ويسيطر عليها .

وهذا أمر طبيعى ، فحينما يتوافر الإستقلال والتحرر لأى بلد عربى ، فإن اتحاده وتضامنه مع باقى الشعوب العربية يصبح النتيجة اللازمة للتحرر ، وعلى النقيض من ذلك ، حين يسيطر النفوذ الأجنبي ، فإن إقامة التخوم والعقبات هى أولى

(١) خطب الرئيس جمال عبد الناصر : خطب وتصريحات الرئيس
١٩٥٤ - ١٩٥٩ .
(مصلحة الاستعلامات : الجزء العاشر ص ١٩١٦)

الخطوات لتثبيت الوحدة والتضامن ، والشواهد على ذلك كثيرة في التاريخ المعاصر للشعوب العربية .

فحينما تحررت سورية ، تطلعت إلى مصر المنحجرة ، واتحدتا معاً ، وحين تأمرت قوى الرجعية يساندها الإستعمار في سورية حدثت القطيعة ، وحين تحرر السودان وتحررت ليبيا من النفوذ الأجنبي تحقق التقاسم بين شعب مصر وشعب السودان والشعب الليبي ، وأثبت عقد ميثاق طرابلس في ١٩٦٩ صحة هذا الرأي ، وبالمثل ظل الإستعمار الفرنسي يقيم الحواجز المصطنعة بين الشعوب العربية في المغرب ، حتى إذا تحررت المملكة المغربية ، وتحررت تونس ، وكانت الجزائر تناضل من أجل الظفر بحق تقرير المصير ، لاحت بشائر وحدة المغرب العربي في الأفق ، وآية ذلك القرار التاريخي الصادر عن « مؤتمر طنجة لتوحيد المغرب العربي » عام ١٩٥٨ ، فقد جاء في صدر هذا القرار ما يأتي :

« إن مؤتمر طنجة لتوحيد المغرب العربي ، وهو يدرك عن وعى بأنه يعبر عن الرغبة الجماعية لشعوب المغرب العربي في وحدة وربط مصيرها » .

كما أنه ، وهو مقتنع بأن الوقت قد آن لهذه الشعوب أن تحقق هذه الرغبة في الاتحاد داخل إطار المظاهرات المشتركة ، حتى يمكنها القيام بالدور الواقع على عاتقها بين مجتمع الشعوب والدول ، ليقرر العمل على تحقيق هذا الاتحاد^(١) .

وفي الجانب الآخر من المحيط الأطلنطي ، يبرز مثل حتى آخر يشهد على أن الوحدة لازمة للتحرر : فالمستعمرات البريطانية الثلاث عشرة في شمال أمريكا ، كانت وناضلت حتى تحررت من حكم بريطانيا ، ثم بعد ما نالت استقلالها ، وافقت دون أية صعوبة — كما يقول توينبي — على أن توحد نفسها في اتحاد فيدرالي حتى لا تفقد استقلالها مرة أخرى نتيجة للضعف الناجم عن عدم الوحدة وعن التفكك^(٢) ، والزعيم الخالد يؤكد هذا الرأي فيقول :

(١) Statements and Documents Published by the Embassy of Morocco — Washington, D.S. — Vol. 1, No. 3, May 15, 1958.

(٢) أرنولد توينبي : لماذا تأخرت وحدة العرب ؟
محاضرات أرنولد توينبي في الجمهورية العربية المتحدة ص ٧٦ .

«... لأننا كما نؤمن بضرورة الثورة السياسية حتى نتحرر من الاستعمار ،
وننتحرر من الاستغلال ، ثم تنطلق قوانا من عقائدها لتستطيع أن تنطلق إلى الشرية
العربية ، ثورة القومية العربية ، والوحدة العربية (١) » .

وإذا كانت أيديولوجية الزعيم الخالد تؤمن بأن شعوب المنطقة لا تستطيع أن تحمي
حياتها وأمالها ضد مطامع القوى الكبرى إلا إذا توحد كفاحها ، وبأن الوحدة العربية
ضرورة حتمية تفرضها ظروف خاصة في التاريخ المعاصر لنصفية الاستعمار ، وردع
الخطر الإسرائيلي ، وانطلاق الشعوب العربية نحو بناء حياتها الجديدة المتحررة من
الاستغلال ، فإن أيديولوجية الزعيم الخالد في إيمانها العميق هذا ، إنما تعني حقائق
التاريخ ، فمما اتحدت استطاعت دائماً أن تواجه العدوان ، وأن تردده « واجهت
متحدة العدوان الصليبي وردته على أعقابها ، واجهت متحدة غزو التتر ، وكسرت موجة
البربرية التي أوشكت أن تسكنح المدنية الإسلامية ، واجهت متحدة كل المغامرات
الاستعمارية ، واستطاعت أن تاتي عن كاهلها نير الاستعمار ، وأن تطرد جيوش
احتلاله واجهت كل عدوان خارجي وأحبطته . وحين تخلت الشعوب العربية عن
اتحادها ، وقعت فريسة سهلة للسيطرة ، ومعنى ذلك بوضوح ، أنه من أجل تأمين
البلاد العربية ، يجب أن تكون هناك جبهة عربية واحدة (٢) » .

وتأسيساً على هذا ، فأيديولوجية عبد الناصر حين تدعو للتشكيت ، ليست دعوة
عارضة تفرضها ظروف خاصة ، وإنما هي دعوة عربية وُجدت قبل وجود الاستعمار
في المنطقة ، وستبقى حتى ولو حمل الاستعمار عصاه ورحل عن المنطقة ، لأنها نزعة
طبيعية وأصيلية في الأمة العربية ، « وفوق ذلك ، فقد أصبحت الحاجة إلى هذا
التشكيت اليوم أكثر لزوماً في عالم لا مجال فيه لحياة الدول الصغيرة والضعيفة . . إن
دولا كانت تعد إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية من الدول الكبرى التي يبلغ تعداد
سكانها عشرات الملايين ، صارت تسعى جادة للتشكيت بكل قواها . . إن فكرة
« وحدة أوروبا الغربية » التي يهد لها اليوم « بالسوق الأوروبية المشتركة » حرى أن

(١) الرئيس جمال عبد الناصر : جريدة الأهرام - السنة ٨٦ - العدد ٢٦٩٧٣ في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٠ .
(٢) الرئيس جمال عبد الناصر : جريدة الأهرام -
(السنة ٨٥ - العدد ٢٦٦٢٠) في ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٩ .

تجعل الذين كانوا يتشككون إلى الأمل القريب في جدوى الاتحاد، أعظم إيماناً وأكثر يقيناً بلزومه وحميته بالذمة للأمة العربية ، فإذا كانت دول كإنجلترا ، وفرنسا ، وألمانيا ، وإيطاليا ، تشعر بحاجة إلى مثل هذا التكتل ، وهي دول صناعية كبيرة ، تتكون من شعوب مختلفة ، وتتسكلم لغات شتى ، وكان بينها — ولم يزل — من أسباب الخلافات الأصلية ، وتعارض المصالح الرئيسية ، ما يوحى بالفرقة ويدعو إلى تأييدها ، تسمى إلى التكتل ، فما أخرى الأقطار العربية بهذا التكتل ، وكل عوامل التجمع قائمة بينها ، وكل دواعيه تستصرخها للبدار إليه كل يوم ، بل كل ساعة (١) .

ونود هنا أن نشير إلى أن إنشاء جهة عربية واحدة ، لا يعنى فقط جمع القوى المبعثرة في مختلف أجزاء الوطن العربى ، بل معناه أن هذه الجهة أو الوحدة كفيلة بأن تتخلق حياة جديدة ، وأوضاع جديدة ، تولد قوى فاعلة جديدة ، تفوق بمجموع القوى المبعثرة المتفرقة في الوقت الحاضر ، فكأن أن الحياة الاجتماعية لا تعنى جمع فرد إلى فرد بعملية حسابية بسيطة ، كما تجمع الكميات آحاداً أو كسوراً أو أصفاراً ، بل يعنى حصول تفاعل بين مجموعة من الأفراد تفاعل حيوى خلاق ، يؤدي إلى تكوين « كائن اجتماعى » وإلى توليد قوى جديدة تختلف عما كان الأفراد من قوى على انفراد ... فكذلك الحال في اتحاد الشعوب والدول أيضاً ، فاتحاد شعوب الأمة الواحدة لتكوين وحدة أو اتحاد ، لا يكون بمثابة ضم عدد إلى أعداد بصورة حسابية ، ولا ربط شيء بطريقة ميكانيكية ، ولا ضم مساحة إلى مساحات بصورة هندسية ، وإنما يكون بمثابة خلق كائن جديد وعضوية جديدة تصبح فيه الشعوب المتحدة بمثابة الأعضاء في البدن الواحد ، عضوية اجتماعية جديدة تنبض فيها حياة جديدة ، ويصدر عنها قوى أفعال جديدة . فالوحدة الألمانية — في القرن التاسع عشر — لم تكن تعنى جمع قوى الولايات الألمانية بعضها إلى بعض لحسب ، بل إنها أوجدت دولة جديدة ، ذات أوضاع جديدة ، وقوى جديدة ، وبالمثل لم يكن اتحاد الولايات الأمريكية يعنى جمع القوى المبعثرة في أنحاء القارة الأمريكية ، بل كان معناه مولد قومية فاعلة جديدة ، ودولة كبرى تفوق مجموع قوى الولايات المتفرقة (٢) .

(١) د . عبد الرحمن البراز : الدولة الموحدة والدولة الاتحادية .
(القاهرة : دار القلم — الطبعة الثانية ١٩٦٠) ص ٥٠ ، ٥٩ .
(٢) ساطع المصرى : العروبة أولاً — ص ٦٥ — ٦٧ .

وبالمثل فالشعوب العربية قوى كامنة هائلة يمكن أن تتحول إلى قوى فاعلة إذا اتحدت أو توحدت في وحدة كبرى تحقق الحرية والكرامة للإنسان العربي ، ويحقق للأمة العربية كلها حقيقة وجودها كاملاً ، ويهيئ لها تطور حياتها الراهنة في جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وإلى ذلك يشير أحد الكتاب بقوله :
« إن مفهوم الوحدة العربية عند العرب ، إنما يعنى الاستقلال ، والتقدم الاقتصادي ، والتطور الاجتماعي ^(١) » .

وأيدولوجية الزعيم الخالد إذ تدرك أن مشكلات كل قطر من الأقطار العربية لا تجد حلاً كاملاً إلا في ضوء الوحدة العربية الشاملة ، وتعبئة الإمكانيات العربية كلها بما فيها من ثروات طبيعية وقوى بشرية ، فإن أيديولوجية الزعيم الخالد في هذا الصدد لا تفرض إطاراً سياسياً معيناً للوحدة ، أو شكلاً دستورياً للاتحاد ، وإنما تؤمن بأن هذا الشكل يقرره ويحدد أبعاده ، ظروف البلاد العربية نفسها ، فالهمم هو الوحدة ، الوحدة في الهدف ، والوحدة في منهاج العمل الاجتماعي ، والانجاء ، بأي أسلوب من أساليب الوحدة أو الاتحاد .

ويؤكد الزعيم الخالد هذا المفزى فيقول :

« ... فنحن نؤمن بالقومية العربية تياراً حقيقياً وأصيلاً ، يتجه إلى وحدة عربية شاملة ، لا تعنينا أشكالها الدستورية ، بقدر ما تعنينا فيها إرادة الشعوب العربية ^(٢) » .

والمعنى الذى ينطوى عليه قول الزعيم الخالد ، أن الوحدة في مذهبه لا تفرض على الشعوب العربية من الخارج ، وإنما تنبع من إرادتها وضميرها من الداخل ، فالإختيار الحر للمستقبل طريق أى شعب من شعوب الأمة العربية إلى الوحدة .

وقد جاء الميثاق الوطنى مؤكداً هذا المفزى في نصوصه ... يقول الزعيم الخالد بهذا الصدد :

Fayez A., Sayegh, Arab Unity

(١)

(New York : The Devine Adair Co., 1958 6, 213)

(٢) الرئيس جمال عبد الناصر : رسالة إلى الملك حسين - مارس ١٩٦١ .
(وزارة الخارجية : الإدارة العربية) ص ٥ .

« إن الوحدة لا يمكن ، بل ولا ينبغي أن تكون فرضاً ، فإن الأهداف العظيمة للأمم يجب أن تتكافأ أساليبها شرفاً مع غاياتها ، ومن ثم ، فإن القسر بأى وسيلة من الوسائل عمل مضاد للوحدة . إنه ليس عملاً غير أخلاقي فحسب ، وإنما هو خطر على الوحدة الوطنية داخل كل شعب من الشعوب العربية ، ومن ثم بالتالى فهو خطر على وحدة الأمة العربية فى تطويعها الشامل (١) » .

أما الأشكال الدستورية ، كما يقول الزعيم الخالد ، فأمرها سهل بسيط . . . إن لكل شعب حقه فى أن يرسم حدوده مع باقى شعوب الأمة العربية ، إن أراد بعضها أن يتوحد مع غيره فى دولة واحدة ، فذلك أمره ، وإذا أراد أن ينضم إلى اتحاد فيدرالى مع غيره ، ذلك أيضاً أمره ، وإذا أراد أن يحتفظ بحدود ظاهرة واضحة فذلك أخيراً أمره (٢) .

وتؤكد نصوص الميثاق الوطنى هذا الاتجاه . فيقول الزعيم الراحل عبد الناصر بهذا الصدد :

« . . . وليست الوحدة العربية صورة دستورية واحدة لا مناص من تطبيقها ، لكن الوحدة العربية طريق طويل قد تتعدد عليه الأشكال والمراحل وصولاً إلى الهدف الأخير » .

« إن أى وحدة جزئية فى العالم العربى ، هى خطرة وحدوية متقدمة ، تقرب من يوم الوحدة الشاملة ، وتمهد لها ، وتمهد جذورها فى أعماق الأرض العربية (٣) » .

وهذا أمر طبيعى ، فأيدىولوجية الزعيم الخالد عبد الناصر حركة إنشائية ، تقوم أساساً على قاعدة الإيمان بحقوق الشعوب ، ومبدأ تقرير المصير ، أى أنها تؤمن بالإنسان باعتباره ، كما يقول رجال السياسة ، الوحدة التى يقوم عليها الحكم ، له حق توجيه النفس وتقرير المصير ، فهو لا يستمد حريته من غيره ، ولكن الحرية

(١) الرئيس جمال عبد الناصر : الميثاق الوطنى ١١٠ الوحدة العربية - الباب التاسع .

(٢) الرئيس جمال عبد الناصر : جريدة الأهرام .
(السنة ٨٥ - العدد ٢٦٦٢٠) فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٩ .
(٣) الرئيس جمال عبد الناصر : الميثاق الوطنى ص ١١٠ .

تلتصق في الإنسان من إنسانيته ، وينطبق ذلك على أى فرد سياسى ، سواء أكان جماعة أم دولة أم شعباً (١) .

وأيدولوجية الزعيم الخالد ، حين يؤكد مبادئ حقوق الإنسان ، وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها ، فإنها في هذا المجال تلتقى مع أيدولوجية الحياة الديمقراطية التي تقوم بالفرد كغاية في حد ذاته ، وليس وسيلة أو مجرد أداة لتحقيق مصالح أو أغراض بعيدة عن رضائه وإنسانيته .

(١) د . محمد توفيق رمزي : علم السياسة (مقدمة في أصول الحكم)
(القاهرة : مكتبة النهضة المصرية - الطبعة الثانية سنة ١٩٥٧)
ص ٧٤ ، ٧٥ .

الفصل الرابع

أيديولوجية عبد الناصر في المجال الثقافي

أوضحنا فيما سبق ، أن أيديولوجية عبد الناصر — كذهب سياسي — يقوم أساساً على مبادئ التحرر والاستقلال عن كل نفوذ أجنبي ، ومن الطبيعي أن يصاحب ذلك بناء الأمة العربية في المجال الثقافي ، على أساس جديد يستمد عناصره من تراثها العربي الخصيب ، ومن حاضرها المتطور ، ومن آملها في المستقبل المرموق . .

وإذا كان التحرر السياسي هو الخطوة الكبرى في سبيل الإنعاش الاقتصادي ، والتطور الاجتماعي لمجموعة الشعوب العربية ، فما لا شك فيه أن التحرر الفكري والاستقلال الثقافي من أقوى الدعائم لتحقيق هذا الاستقلال السياسي ، ذلك أن المجتمع العربي في أثناء المراحل التاريخية ، شهد فترات قوة ، وفترات ضعف ، تبعاً للعوامل التي كان يتعرض لها ، فقد كانت هنالك فترات ازدهرت فيها الثقافة العربية بما فيها من علم وفنون وآداب ، ثم كانت هنالك فترات اضمحلت فيها هذه الثقافة ، بل و«حُجبت» فيها الثورة الفكرية والدينية ، نتيجة لعوامل الضعف السياسي والاقتصادي ، الذي تسبب عن أنواع الاستعمار التي تسربت إلى هذا المجتمع : الاستعمار التركي أولاً ، ثم الاستعمار الغربي ثانياً ...

ومن ثم ، كان من الطبيعي في هذه المرحلة التي يتحرر فيها المجتمع العربي من عوامل الضعف الداخلي ، وعوامل السيطرة من الخارج ، أن تتجه حركة البعث العربي في المجال الثقافي ، إلى تحقيق التحرر الفكري ، والاستقلال الثقافي ، حتى تتجارب الأمة جميعها بمشاعر واحدة ، وفكر مشترك واحد ، ونظرة متقاربة إلى مواقف الحياة ، وأن تتجه إلى بلورة معالم الثقافة العربية وتحريرها من كل ما علق بها من رواسب الاستعمار ، كوسيلة من وسائل دعم الشعور القومي ، وتحقيق الأهداف العليا للأمة العربية ...

ويشير الزعيم الخالد إلى أهمية التحرر الفكري وضرورته لتدعيم صرح الكيان العربي ، والشخصية العربية ، فيقول في كلمته التي ألقاها بين أعضاء مؤتمر الأدباء العرب :

« إننا في حاجة إلى الوحدة الفكرية لدعم هذا التضامن ، ودعم القومية العربية ، كما أن التحرر الفكري ضروري لنا في هذا المجال . . »

« . . أنتم قادة الفكر ، عليكم واجب أساسي في توضيح الأمور ، وفي إقامة أدب عربي منحرر مستقل ، خال من السيطرة الأجنبية والتوجيه الأجنبي ، وبهذا يمكن أن تعملوا وتساعدوا في إقامة التضامن العربي ، ودعم القومية العربية وأهدافها (١) . »

ويعني ذلك في مجال التطبيق ، العودة إلى ميراثنا من الثقافة العربية الأصلية ، وتبسيط الاضواء على محتوياتها ، من آداب ، وعلوم ، وفنون ، لفحصها بكثير من الاهتمام والتمعق ، والتمييز بين الجيد منها والردى ، وتقدير قيمتها واستخلاص محاسنها ، وبيان أثرها في تطور الثقافة الانسانية ، والإفادة منها في إعادة كتابة حضارة العرب ، وتاريخهم ، وحقيقة أصابهم وما آثرهم ، وبمجتمعهم ، وفلسفتهم ، وفنونهم ، وآدابهم ، وغير ذلك من الخصائص البارزة التي تميز تطورهم خلال العصور ، ويبرز مركزهم في التاريخ الإنساني . . كل ذلك من وجهة النظر العربية ، لا من وجهة نظر كتاب الغرب أو غيرهم ، الذين كان أكثرهم ولا يزال يستخدم المطامع الاستعمارية ، ويستوحى التوجيه الأجنبي فيما يكتب وينشر ، وهم كثيراً ما يعملون على تشويه تاريخنا وتراثنا الثقافي ، فتتطلى علينا اتجاهااتهم وانطباعاتهم ، وتسرع إلى النقل عنهم وترديد أقوالهم واعتناق آرائهم .

ولعل هذا بعض ما كان يقصد إليه قول الزعيم الخالد من تحرير الأدب من السيطرة الأجنبية والتوجيه الأجنبي .

وما دامت الأيديولوجية الناصرية متمسك بالتراث العربي الأصيل ، وعناصر الثقافة القومية الخالصة ، لاناخذها من شرق ولا من غرب ، باعتبارها السكبان الثقافي المستقل المميز للأمة العربية ، فإن ذلك يعني بالضرورة ، أن يتمسك العرب بما يميزهم بين الناس من عقائد ، وما يتكلمون من لغة ، وما يعتقدون من مبادئ ، وقيم إنسانية ، وما يتصرفون به تجاه مواقف الحياة المختلفة من سلوك ، وما يحترمون من مقدسات ، وما يرضون عنه من قوانين ، وبعبارة أخرى أسس الثقافة المشتركة ، والخصائص

(١) الرئيس جمال عبد الناصر : خطب وتصريحات الرئيس (١٩٥٢) ، (١٩٥٩) .

الجزء العاشر - اخترنا لك - العدد ٨٦ ص ١٨٤٦ .

النفسية العامة التي تنظم الجماعة ، وتجعلها تشعر شهوراً واعياً مشتركاً بكيان خاص بها ،
والولاء لهذا الكيان مما يؤدي إلى وحدة فكرية فعالة ، وإرادة لدى الجماعة في الدفاع
عن مصالحها وتحقيق شخصيتها .

وفي ذلك يقول الأستاذ فريد أبو حديد :

« ... إننا لا نستطيع إلا أن نذكر أن الفضل في بقاء أمتنا العربية طوال عهود
جهودها ضد الصدمات التي وُجِعت إليها ، إنما يرجع إلى العناصر الجوهرية في موارثنا
العربية التي ورثناها من حضارتنا الأولى ، فإذا نحن نبذنا هذه الموارث كان ذلك
بمثابة التخلي عن العوامل التي كانت صاحبة الفضل في بقائنا إلى اليوم ، والتي مكنتنا من
تحمل كل الصدمات التي وُجِعت إلينا ، ومقاومة كل محاولة لإفناء شخصيتنا ، ونسكون
بذلك مثل من يُبقي سلاحاً كفل له السلامة في معركة هائلة ، لأنه اتخذ بمنظر سلاح
آخر لم يسجّر به من قبل : لقد أنجحتنا موارثنا من الفناء في الماضي والحاضر ، وهي
جديرة أن تنجينا في المستقبل (١) .

ونود هنا أن نشير إلى أن قولنا الاحتفاظ بالتراث الثقافي القومي ، ليس معناه
أن نبقى جامداً لا يتطور مع الزمن ، فلا يملك جيل من الأجيال القادمة ، ولا عصر
من العصور ، أن يسيطر بسلطان آرائه ومبادئه على الأجيال القادمة ، ولا أن يخضعها
لنموذج ثابت جامد لا يحيد عنه ، بل الحياة ملك لكل جيل حاضر أو مستقبل ،
كما كانت ملكاً للأجيال الماضية التي وهبت لنا هذه الموارث ، وعلى كل جيل واجب
حيال الأمة وحيال الإنسانية ، أن يضيف إليها هبة من ذكائه واستقلاله العتلي ،
حتى تستمر في تيارها إلى الأجيال اللاحقة وهي متطورة متزايدة في الغنى بمقدار
ما يضاف إليها .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فالاحتفاظ على التراث الثقافي القومي الأصيل
والاعتزاز به ، لا يعنى البتة ألا تأخذ بعناصر الثقافة الإنسانية العامة من العلوم
والاختراعات والصناعة ووسائل سيطرة الإنسان على الطبيعة ، فهذا العنصر من الثقافة
عام لا يختص به قوم دون قوم ، ولا أمة دون أمة ، لأنه إنساني ، وهو خلاصة

(١) محمد فريد أبو حديد : أمتنا العربية .
(القاهرة : دار المعارف بمصر - ١٩٦١) ص ٣٠٦ .

ما وصل إليه العقل البشرى من حقائق الكون منذ القدم إلى اليوم ، أسهمت فيه جميع الأمم ، وجميع الشعوب على امتداد التاريخ ، فهو تراث الإنسان بوصفه إنساناً ، وهو ملك الجميع ، تأخذه من الغرب ومن الشرق ومن الشمال ومن الجنوب ، لأنها علوم إنسانية ليس لها صاحب ، وإن كان لها صاحب فنحن من أصحابها . . . بدأناها جميعاً من فجر تاريخنا يوم اخترعنا علم القياس ، وعلم الحساب اختراعاً ، ونحن نصبط مياه النيل ونقسم الأرض ، ويوم اخترعنا الكيمياء ونحن نحفظ الجثث ، ونحفظ الحبوب ، ونصنع الجدران والقصور والمعابد والمقابر ، ويوم اخترعنا الطب والتشريح والجراحة ونحن نبالج مرضانا ، ويوم نحتر سفننا عباب البحرين الأحمر والأبيض ، إلى آخر ما اخترعنا وما صنعنا ، وما سطرنا على صفحات البردى الخالدة ، ونحن أقدنا هذه العلوم يوم حينها من جهل أوروبا في المصور الوسطى ، ويوم شجع حفاظنا العلماء والمخترعين ، ويوم كتب ابن سينا ، وابن النفيس كتبهما في الطب ، ويوم ألف أبو بكر الرازي كتب الكيمياء ، ويوم رسم الإدريسى خريطة العالم ، ويوم كتب الخوارزمي علم الجبر ، ويوم كتب إخوان الصفا وابن رشد في الفلسفة والمطلق . ويوم ابتكر الحسن بن الهيثم نظريات الضوء ، إلى آخر ما اخترعنا وما كتبنا ، ثم أخذ الغربيون هذا التراث الضخم وأضافوا إليه مشكوريين مأجورين فأوصلوه إلى ما هو بينهم الآن ، فهذا كله تراث إنسانى لا وطن له ولا لون ، لنا فيه نصيب — ولكل إنسان — فنحن تأخذه من أى مكان نقفناه (١) .

وبخلاصة القول ، أن الحفاظ على موارث الحضارة العربية وقيمتها ومشتملاتها الأصلية ، لا يعنى الإنعزال عن أبواب المعارف الإنسانية العامة ، فالشعوب العربية أخذت في بناء نفسها وتجديد حياتها في وقت بلغت فيه الحضارة والفنون والعلوم في العالم الحديث مستوى عالياً لم يسبق له مثيل ، والتقدم والتغير الذى طرأ على العالم في هذه الميادين أسرع مما حدث في عدة قرون ، وبناء الأمة العربية في وقتنا هذا يستلزم أن يكون على الطراز السائد في العالم المتحضر ، ويستلزم بالتالى قدرات وكفايات في العلوم والفنون والأعمال . وهذا ما ستعرض له في الفصل التالى من البحث .

(١) أبو الفتوح رضوان : استقلالنا الثقافى .

مجلة الرائد : السنة الرابعة — العدد العاشر — يونيو ١٩٥٩ ص ٥

ويأتي هذا البناء مسؤوليات جساماً على عاتق المفكرين والمتقنين من أبناء الأمة العربية ، إذ عليهم تطوير العلوم والفنون بما يواجه حاجات البلاد في الميادين الاقتصادية والاجتماعية ، عليهم ألا ينعزلوا بتفكيرهم وذكاؤهم عن مسائل الحياة التي تواجه شعوبهم فإنهم أبناء عصرهم ومجتمعهم ، والمفكر أو المثقف الذي لا يستطيع أن ينظر إلى ما حوله ويسلط عليه ذكاه ، وبنبه إليه أبناء وطنه ، إما أنه ليس له برج يشرف منه على آفاق الحياة الفسيحة ، وحينئذ ينبغي عليه أن يظل على الأرض يكدح مثل غيره ، وإما أنه ليس له عينان تبصران ، وعندئذ يجب عليه أن يختار مهنة أخرى غير الاشتغال بالفكر والثقافة .

ولعل هذا بعض ما يعنيه الزعيم الخالد :

« يجب أن تكون لنا ثقافة سليمة تنبه الشعب ، وتوسع مداركه » (١) ، وأن العلم والمجتمع ، يجب أن يكون شعار الثورة الثقافية في هذه المرحلة (٢) .

(١) الرئيس جمال عبد الناصر : خطاب افتتاح مجلس الأمة بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٥٧ . خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر (١٩٥٢ ، ١٩٥٩) الجزء التاسع - اخترنا لك - العدد ٨٤ - ص ١٦٩٠ الميثاق الوطني .
(٢) الرئيس جمال عبد الناصر : الباب الثامن - مع التطبيق الاشتراكي ومشاكله ص ١٠٤ .

الفصل الخامس

أيدولوجية عبد الناصر في المجال الدولي

إذا كانت أيدولوجية عبد الناصر — في ميدان السياسة العربية — تستند إلى دعائم الاستقلال والوحدة ، فإنها في ميدان السياسة العالمية تستند كذلك إلى سياسة تنبع من مصلحة الأمة العربية ذاتها ، وتلك هي سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز إلى أى من المعسكرين الغربى أو الشرقى ، ويرتبط بذلك المشاركة الإيجابية من أجل تحقيق السلام ، وإقرار مبدأ التعايش السلمى بين دول العالم مهما اختلفت العقائد والمذاهب بينها . . .

وإلى هذه الاتجاهات — في الميدان العالمى — يشير الزعيم الخالد بقوله :
« . . . من الناحية الدولية : نحن نؤمن بالحياد الإيجابي ، طريقاً إلى السلام القائم على العدل ، ولا نرى فائدة تتحقق بانقسام الأرض إلى كتلتين ، ونحن نحاول — بالتعايش السلمى — أن نضع جسراً بين الكتلتين تعبر عليه الأفكار ، وتعتبر عليه التجارب في كل الميادين . . . وكذلك فنحن نشعر أننا نحمل مسؤوليات خاصة تجاه حركات التحرر ، والحركات الإفريقية منها بوجه خاص (١) » .

و « الحياد الإيجابي » — كعقيدة سياسية — يختلف في مفهومه عن الحياد المطلق « بمفهومه الانهزالى : إن الحياد في مفهومه التقليدى الضيق سياسة خارجية تتبعها دولة ما ، لتتجنب الصراع الدائر بين دولتين أو أكثر ، أو بين معسكرين أو أكثر ، وبذلك تبقى الدولة بمعزل من الحرب ، وتحفظ بعلاقاتها السلمية مع الجميع ، كأساس للحياد الامتناع عن الاشتراك في القتال بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وطبقاً للاتفاقات الدولية تلتزم الدول المحاربة بعدم الاعتداء على حياد الدولة المحايدة ، كما يقتضى واجب الدولة المحايدة في احترام الحياد وإلزام الغير باحترامه ، أن تقوم

(١) الرئيس جمال عبد الناصر : رسالة الى الملك حسين — مارس ١٩٦١ .
(وزارة الخارجية : الادارة العربية) ص ٤ .

يمنع أى عمليات حربية يقوم بها المحارب فى الإقليم المحايد ، ومنعه من إقامة قواعد لأعمال الحرب فى الإقليم ، كالمطارات أو مراكز حربية أو غيرها (١) .

والحياد بمفهومه الضيق ومعناه القديم هذا ، لم يعد ينسجم من الناحية المنطقية مع التنظيم الجديد للمجتمع الدولى ، وما أوجبه من التزامات الضمان الجماعى ، والاشتراك فى تدابير القمع ، وتلك الإلتزامات التى تحتم تعاون الدول المشتركة فى المنظمات الدولية لرد الاعتداء الواقع على إحداها ، وصون الأمن الدولى كما نص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة ، ومن ناحية أخرى فنحن نعيش فى عالم جعلت منه وسائل الاتصال السريعة السهلة المتعددة ، وجعلت منه المصالح المتشابهة كلاً لا يسهل فصل ما يجرى فى ناحية منه عما يحدث فى ناحية أخرى ، وكلما نظرنا إلى الحدث أو الانجاء على أنه فى حقيقة جزء من الصورة العالمية العامة ، استبدت خطراته واتضحت معالمه وارتباطاته ، وبرزت المعانى التى يحتملها فى طياته .

ومن خلال هذه النظرة ، يختلف مفهوم الحياد الإيجابى عن مفهوم الحياد المطلق ، فالحياد الإيجابى الذى يعتبر إحدى القواعد الدولية فى بناء مذهب عبد الناصر ، يقوم على مبدأين أساسيين هما : عدم الانزلاق أو الانحياز إلى أى من الكتلتين الدوليتين المتنافستين ، والتعايش السلمى مع الجميع ، والمبدأ الثانى إيجاد قاعدة ارتكاز أو جهة عدم انحياز تحقق التوازن الدولى بمشاركتها فى حل المشكلات الدولية حلاً سلمياً ، وتخفيف حدة الصراع بين الماردىن الجيارىن . . . فأيدىولوجية عبد الناصر حين ننادى بمبدأ وعقيدة الحياد الإيجابى ، وتشد إليها فى دعوتها هذه القوميات المتحررة لئلا تقيم من نفسها وتلك القوميات جسراً ومعبراً ، على نحو ما يقول الزعيم الخالد ، بين الفريقين المتصارعين حتى يظل العالم كما ينبغى أن يكون عالماً واحداً . وأيدىولوجية عبد الناصر إذن ، حين تقرر مبدأ الحياد الإيجابى ، فإنها لا تعنى البتة أن يكون حياداً انفرادياً ، وإنما تعنى حياداً تحتفظ فيه بحرية حركتها ، حرية تزيدهن فعاليتها ، وإيجابيتها فى إنكار سياسة الاعتداء ، والعمل من جهة أخرى على نهضة قضايا الشعوب الساعية إلى

(١) الدكتور محمد حافظ غانم : الأصول الجديدة للقانون الدولى
(الطبعة الثانية ١٩٥٤) ص ٥٣٧ وما بعدها .

تحررها ، فلا يمكن أن يكون هناك حياد بين القومية والاستعمار ، ولا بين القومية والرجعية ، ولا بين التعاون على أساس من الاحترام المتبادل الذي يتحقق به الخير والسلام ، والاستغلال على أساس غير متمكفء تنبعث منه كل الشرور والآثام ...

وقد أوضح الزعيم الخالد هذه المبادئ في بيانه التاريخي في مجلس الأمة عند حديثه عن معركة احتكار السلاح ، ومطالب الغرب أن تقف مصر سائماً تجاه مؤتمر بانديج عام ١٩٥٥ ، في مقابل تزويدها بالسلاح ، ورفض مصر هذا العرض الذي يجعل مبدأ الحياد الإيجابي موضع مساومة وحسب راء على ورق . . يقول الزعيم الخالد في هذا الصدد :

« . . . كنا نريد أن نكون أقوياء في وطننا ندافع بكفاية عن حدوده ، وكنا نريد أن يكون ضميرنا الدولي يقظاً يشارك في الدفاع بكفاية عن سلام العالم . . . »

ولم نشأ أن نجعل من رغبتنا في الحصول على السلاح ، سداً يحول بيننا وبين الشخصية الدولية التي كنا نسمي لتجديد مبادئها ، وتأكد دورها في توفير السلام . . لم نشأ أن نساوم أو نقايض أو نبيع ونشتري . . إن شخصيتنا الدولية ليست موضوع مساومة ، ودورها العالمي ليس ساحة مفاوضة ، وحقنا في لقاء الشعوب المتحررة والتعاون معها من أجل سلام البشر جميعاً ، ليس للبيع أو الشراء حتى ولو كان الثمن سلاحاً نحن في ميس الحاجة إليه لكي ندافع به عن حدودنا ، وبيوتنا وأرواحنا وأولادنا (١) . .

ونود هنا أن نشير إلى أن التعاون الدولي ، أو التفاهم العالمي ، ليس معناه ذوبان القوميات ؛ على العكس من ذلك لا يمكن أن يتحقق هذا اللون من التفاهم إلا على أساس وجود قوميات قوية متحررة تشعر كل منها بالأمن والاحترام من جانب سائر القوميات ، وعلى أساس تأكيده مبدأ تكافؤ الفرص بين القوميات ، كبيرها وصغيرها ، وأن لكل قومية الحق في أن تعيش على قدم المساواة مع غيرها ، ولها

(١) الرئيس جمال عبد الناصر : خطاب في افتتاح مجلس الأمة بتاريخ ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٧ . (القاهرة - مصلحة الاستعلامات : خطاب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر) الجزء التاسع ص ١٦٧٥ ، ص ١٦٧٧ .

الحق أيضاً في الإسهام في تقدم البشرية كلها . . . وإلى ذلك يشير الزعيم الخالد ، فيقول في خطابه التاريخي بمؤتمر باندونج ما يلي :

« . . . إن التعاون الذي اجتماعنا هنا من أجل تنميته فيما بيننا ، إنما يأتي بالعرض المقصود منه ، إذا آمنا جميعاً بضرورة تحقيق المبادئ الأساسية الآتية :

(أولاً) يجب على كل دولة أن تحترم الاستقلال السياسي لكل دولة أخرى ، ترى العدالة الإقليمية فيها ، وألا تتدخل في شئونها .

(ثانياً) لكل دولة الحق في أن تختار ما تراه صالحاً لها من النظام السياسية والاقتصادية (١) . .

وواقع الأمر ، أن الأمة العربية بمقوماتها وأهدافها ومنهجها ، تحقق فكرة التعاون الدولي والتفاهم العالمي بهذا المضمون الذي أوضحنا .

فالوطن العربي — بحكم وضعه الجغرافي المتوسط — جعل الأمة العربية كلها في تفاعل مستمر مع غيرها من الأمم في أثناء العصور التاريخية المختلفة ، ولهذا الموقع الممتاز تعمل الأيديولوجية العربية على تأكيد مبدأ التفاعل الحر ، والتفاهم العالمي بينهما وبين القوميات الصاعدة في الوقت الحاضر لاسيما في إفريقيا وآسيا .

وفي « فلسفة الثورة » يؤكد الزعيم الخالد ضرورة هذا التفاعل والتعاون بقوله :

« . . . ولسوف تظل شعوب القارة (إفريقيا) تتطلع إلينا ، نحن الذين نحرس الباب الشمالي للقارة ، والذين نعتبر صلتها بالعالم الخارجي كله . .

ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نتخلى عن مسؤولياتنا في المعاونة بكل ما نستطيع من نشر النور والحضارة حتى أعماق القارة العذراء ، ويبقى بعد ذلك سبب هام ، هو أن النيل شريان الحياة لوطننا يستمد مائه من قلب القارة (٢) . .

وفي الخطاب التاريخي الذي ألقاه الزعيم الخالد في مؤتمر باندونج يقول :

(١) الرئيس جمال عبد الناصر : خطاب في مؤتمر باندونج — كتاب الهلال — العدد ٧١ — ١١٦ فبراير سنة ١٩٥٧ .

(٢) الرئيس جمال عبد الناصر : فلسفة الثورة ص ٧٨ .

« والسعة الثالثة لسياستنا الخارجية ، توسيع نطاق التعاون بين دول الكتلة الآسيوية الإفريقية ، وإلى على يقين أن التعاون بين الدول الآسيوية الإفريقية من شأنه أن يقلل من حدة التوتر العالمى القائم . ويساعد على دعم السلام ، ونشر الرخاء والرفاهية فى العالم (١) » .

هذا فيما يتعلق بالوضع الجغرافى للمنطقة العربية ، كعامل يفرض التعاون الدولى بينها وبين سائر القوميات المنحدرة ، سيما فى الدائرتين الإفريقيه الآسيويه .

أما من الناحية التاريخية ، فالتاريخ المشترك الذى يجمع العرب جميعاً ، يتضمن أنواع التفاعلات بينهم وبين سائر الشعوب ، وطالب التاريخ يدرك كيف ارتبط تاريخ العرب بتاريخ الشعوب الشرقية والغربية على السواء ، ولم يقفوا موقفاً سلبياً من عملية التعاون الدولى والتفاعل الحر ، إلا عندما فرضت عليهم أسباب العزلة بالقوة ، كما فعلت الدولة العثمانية زهاء أربعة قرون . . . وأن تفاعل الشعوب العربية ، والقومية العربية بالمحيط العالمى اليوم ، بما فيه من عناصر معادية لها ، وعناصر مشتركة مع أهدافها ، جعل مبدأ التعاون الدولى والتفاهم العالمى ، الأساس الأول فى توجيه دور الأمة العربية على المسرح العالمى ، وقد ظهر ذلك فى صور مختلفة : فعندما تكونت الجامعة العربية ، جاء فى ميثاقها أن مجلس الجامعة له الحق فى « تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل لسكفالة الأمن والسلام ، ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية » .

ومن المبادئ التى تؤكدتها أيديولوجية عبد الناصر ، والتي تنمشى مع مبادئ الأمم المتحدة وتدعمها ، مبادئ التعايش السلمى ، والتعاون من أجل الرخاء الاقتصادى والاجتماعى والسلام لا الاستسلام .

أما عن التعايش السلمى ، فهو شرط أساسى لتحقيق السلام العالمى ، ويقوم أساساً على أن لجميع الأمم الحق فى أن تختار بحرية نظمها السياسية والاقتصادية وطريقة حياتها ، بحيث تمارس الناسخ ، وأن تعيش معاً فى سلام . وهى فى هذا تستند إلى

(١) الرئيس جمال عبد الناصر : خطاب فى مؤتمر باندونج . مجلة الهلال - العدد ٧١ - ص ١١٥ ، ١١٦ .

ميثاق الأمم المتحدة الذى يؤكد أن التفاهم بين الدول يتطلب منها أن تمارس التسامح، وأن تعيش معاً فى سلام مع بعضها البعض بكيان صالحين ، وأن يوحّدوا قواهم لصيانة السلم والأمن الدوليين ، وأن يجعلوا الأمم المتحدة المركز الرئيسى الذى عن طريقة يمكنهم التوفيق بين مصالحهم واتجاهاتهم ، تحقيقاً للمبادئ الإنسانية المشتركة، وفى هذا كله اعتراف بأن الاختلافات الأيديولوجية، أو الدين أو المستوى الاقتصادى، لا يمنع الدول من العيش معاً فى سلام ، وقد أكدت مصر هذا الاتجاه باستنادها دائماً إلى قرارات مؤتمر باندونج الذى جمع دولاً اختلفت فى الدين واللغة والمستوى الاقتصادى ، واتفقت على ممارسة السلام والتعايش معافى ضوء المبادئ الإنسانية العليا .

وليس من شك فى أن التعاون الدولى الفعال فى ميادين التبادل المبادى والثقافى بين الشعوب ، هو وسيلة ضرورية لنظرية الإيمان بإمكان التعايش السلمى بين الدول ذات النظم لاجتماعية المختلفة ، ذلك أن المشكلات الاقتصادية تلعب دوراً كبيراً فيما ينشأ بين الدول من نزاع ، ويزداد هذا الدور قوة فى عصرنا الذى يتميز بازدياد إحساس الشعوب المختلفة بحقوقها فى التمتع بمستوى لائق من المعيشة ، والذى يتميز أيضاً بالنشأ والتضارب فى المصالح ، الأمر الذى جعل من العسير على أية دولة أن تنفرد بحل مشكلاتها الاقتصادية وحدها . . . بيد أن تطور القوميات قد أدى إلى ظهور الاتجاهات الاستقلالية والتحررية فى ميدان السياسة والاقتصاد معاً ، ولهذا فإن أيديولوجية عبد الناصر ترفض أى نوع من أنواع العلاقات الاقتصادية التى تتضمن تقييداً أو احتكاراً أو تعطيلاً لنموها التجرى ، ومن ذلك معارضتها للأحلاف والمعونات المشروطة بقبول ، وهى فى سبيل ذلك تحمّل الحصار الاقتصادى من جانب بعض الدول التى تؤمن بهذه الأساليب ومع ذلك فإن أيديولوجية عبد الناصر تؤمن بالتعاون فى حل المشكلات الاقتصادية والتعاون على أساس احترام كل دولة استقلال غيرها من الدول ، وهى لهذا تمسك بكل ما من شأنه تدعيم التفاهم فى هذا المجال ، فهى تحترم ميثاق الجامعة العربية الذى من أغراضه تشجيع التعاون بين الدول العربية فى الشؤون الاقتصادية والمالية ، وفى شؤون المواصلات ، والثقافة ، والشؤون الاجتماعية والصحية ، وهى تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة الذى يقرر أهمية التعاون الدولى من أجل رفع مستوى المعيشة ، وإتاحة فرص شاملة للعمل أمام الناس ، ومن

أجل معالجة المشكلات العالمية الاقتصادية والاجتماعية والصحية ، ومن أجل التعاون الثقافى والتربوى ، وتشجيع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان فى الحرية والمساواة بغض النظر عن الفروق فى اللون أو الجنس أو الدين (١) .

وهى تفسر مبدأ التفاهم العالمى فى هذا المجال على هذا الأساس ، لأنها تتفق مع ما جاء فى الميثاق من أن حل المشكلات الاقتصادية وتخفيف حدة الفوارق بين الناس من حيث مستوى المعيشة ، هو الأساس للاستقرار السياسى . .

وفى ضوء هذا المعنى ، للتعاون والتفاهم العالمى ، لا ترفض أيديولوجية عبدالناصر قبول التعاون فى المجالات الاقتصادية والفنية على أساس أنها غير مشروطة أو غير مقيدة بشروط ، ومن ثم فهى تؤكد فكرة إنشاء ميزانية خاصة للأمم المتحدة من أجل التنمية الاقتصادية ، والهدف منها مساعدة الدول الأعضاء فى نموها الاقتصادى ، عن طريق المعونات المالية ، وتمتاز هذه المعونات بتحررها من جميع القيود .

وكان من الطبيعى كذلك ، وأيديولوجية عبدالناصر تدعو إلى إقامة صرح السلام العالمى على أسس وطيدة ، أن تدعو إلى وقف تجارب الاسلحة الذرية والنووية ، وتدمير المخزون منها ، وأن تكون أراضيها منطقة سلام خالية من كل الاسلحة النووية والقواعد الصاروخية ، وتوجيه نشاط علماء العالم نحو التوصل إلى اكتشافات جديدة تخدم مصالح الشعوب وتعمل على رقيها (٢) .

ويتصل بذلك دعوة الأيديولوجية العربية ومعها سائر دول عدم الإنحياز ، جميع الدول عامة والدول التى تستكشف الفضاء الخارجى فى الوقت الحاضر بوجه خاص ، أن تتعهد باستخدام الفضاء الخارجى للأغراض العلمية وحدها ولأغراض السلم (٣) .

(١) ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية .
(نيويورك : إدارة الأنباء بالأمانة العامة للأمم المتحدة) المادة الخامسة والخمسون ، فقرات أ ، ب ، ج - ص ٤٢ ، ٤٣ .
(٢) مؤتمر الشعوب الأفريقية والآسيوية سنة ١٩٥٨ ، القرارات السياسية ، القرارات الخاصة بالأسلحة النووية ونزع السلاح ص ٢٥ ، ٢٦ .
(٣) مؤتمر رؤساء الدول والحكومات غير المنحازة ص ١٤ ، بلجراد ، ٢ سبتمبر ١٩٦٠ .

الباب الثاني

التطبيقات التربوية
في أيديولوجية عبد الناصر

الفصل السادس

أيديولوجية عبد الناصر وأهداف التربية

حاولنا في القسم الأول من الكتاب تحليل محتوى أيديولوجية الزعيم الخالد واتجاهاتها، كعقيدة ومذهب معاصر، يحاول إرساء الحياة العربية على قواعد وأسس جديدة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، والثقافية، والسياسية. وفي هذا القسم من الكتاب، نحاول الكشف عن انعكاسات هذه الأيديولوجية ومضامينها في مجال التربية والتعليم.

ومن الطبيعي أن تكون نقطة الابتداء في هذا الصدد، تحديد معالم فلسفة تربوية تترجم جوانب الأيديولوجية، وتكون أساساً لتربية الأجيال الطالعة للمجتمع العربي الجديد، ما دامت التربية إعداداً للحياة كما ينبغي أن يعيشها المجتمع، ويتصل بها النشء. « فالتربية »، كما يقول « ديوى » تختلف باختلاف نمط الحياة الذي يسود الجماعة، « ومفهوم التربية ومضمونها » كعملية ووظيفة اجتماعية، لا يتضمن معنى محدداً إلا إذا حددنا نوع المجتمع الذي تنصوره.

وعلى هذا النحو، فالتربية تعنى نمو الناشئة في إطار اجتماعي ذي أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية، وقيم واتجاهات بعينها.

وإذا كانت التربية هي الوسيلة والأسلوب الاجتماعي الذي يكتسب به الأفراد طرائق الحياة، وقيم واتجاهات المجتمع الذي يحيون فيه، فإن من أولى مسؤوليات التربية، تحديد فلسفتها، أي تحديد أهدافها التي تخدم أهداف هؤلاء الأفراد في مجتمعهم المتطور، ثم تحديد الأساليب الملائمة التي تساعد على تحقيق هذه الأهداف في سلوكهم وفي شخصياتهم، وفي العلاقات التي ينظمونها والتي يعيشون فيها وبواسطتها.

وعلى ضوء هذا كله، تنسكب التربية في أي مجتمع مسؤولياتها تجاه هذا المجتمع إن هي اقتصرت في تحديد أهدافها على ماضي هذا المجتمع فتستمد منه أهدافها ومادتها وطرقها، إعتقاداً من القائمين عليها أن في ذلك ضماناً للحفاظة على تراث هذا المجتمع.

والتربية تنسك مسؤولياتها أيضاً إذا ما استمدت أهدافها من مصادر بعيدة عن مشكلات وأيدولوجية المجتمع الذي تعيش فيه ، إذ هي بذلك تبعد الناشئة عن مجالات النشاط الحقيقية التي يجب أن يعملوا فيها ويتحداوا مسؤولياتهم نحو تجديداتها واستمرارها . . . إنها كما يقول الأستاذ « هوايتيد » : « تيسار الحياة المتدفق حولهم الذي هو حياتهم ^(١) » .

وتسك التربية وظيفتها كذلك إن هي اقتصرت على حاضر الجماعة ، فهذا الحاضر أيضاً جامد لا معنى له إذا ما لم يوجه نحو مستقبل معين يدرکه أفرادها ويسعون إلى تحقيقه ، فالترية ذات صلة بمواريت الماضي ، ومواقف الحاضر ، وأهداف المستقبل ، ونحن نربي أبناءنا للجيل غير جيلنا .

والتربية تنسك وظيفتها الاجتماعية أيضاً إن هي اقتصرت على جوانب النشاط داخل المدرسة دون الالتفات إلى العلاقات والتيارات خارج المدرسة ، فلا بد للمؤسسات التربوية من تغيير صورتها وملامتها للظروف الجديدة إذا ما تغيرت الغاية التي نشأت من أجلها « ولا بد المدرسة » على نحو ما يقول الفيلسوف « هنري بودي » « من أن تتفادى خطر الانفصال والعزلة عن الحياة المحيطة بها ^(٢) » ، فن الخطأ الاعتقاد أن غاية التربية هي الاهتمام بالتلميذ الفرد ، دون الاهتمام بمشكلات المجتمع الأكبر ، واتجاهاته وأهدافه الكبرى ، أي مكونات أيدولوجيته ، فالفرد كفرد ليس له وجود إلا ضمن نطاق ومجال اجتماعي ، والفصل بين الفرد والمجتمع أمر مستحيل .

ومعنى ذلك أن التربية مسؤولة عن القيام بدور الإعداد والتوجيه الواعي لطافات الأفراد الجماعات بما يحقق نمو الفرد من ناحية ، وصالح الجماعة من ناحية أخرى . وعلى ضوء هذا التحليل لوظيفة التربية ، فإنه من الواضح أن إعداد الأجيال الحاضرة والمقبلة من أبناءنا للحياة الجديدة التي أرست قواعدها أيدولوجية عبد الناصر ، يتطلب شيئاً يشبه الانقلاب في فلسفة التربية لبناء مجتمعنا الجديد .

A.N. Whitehead : Aims of Education.

(١)

(London : Williams and Norgate Ltd. 1946) P. 37.

H. Bode : How we Learn.

(٢)

(Boston : D.C. Heath and Company. 1941) P. 247.

فعلى عاتق التربية تقع مسؤولية الانتقال بالناشئة من الطور الحضارى الذى عاش فيه الجيل الماضى باتجاهاته ونظمه وقيمه ومستوياته وطرائق الحياة فيه ، إلى طور الحياة الجديدة بملاحه ومعامله الاقتصادية والاجتماعية التى أشرنا إليها من قبل ، أى الانتقال من مدنية قامت على اقتصاد زراعى لإقطاعى إحتكارى عاش عليه أجدادنا ، إلى مدنية صناعية زراعية تنفتح فيها الفرص والآمال أمام الأجيال الحاضرة ، وتمتاز بالحيوية والحركة للأجيال القادمة والانتقال من مدنية اشتدت فيها الفوارق بين الناس ، وتناثرت فيها الجهود ، وقام فيها الإنتاج على الإكتفاء بالقليل ، إلى مدنية تذوب فيها هذه الفوارق ، وتتوحد فيها الجهود ، ويقوم فيها الإنتاج على أسس علمية لإناحة الفرص لإنتاج وفير يشبع حاجات الأفراد للزيادة ، والانتقال من مدنية عاشت تحت سيطرة الاستبداد والاستغلال ، إلى مدنية تتحرر فيها قوى الفرد وطاقاته ليستمتع بحقوقه كاملة فى بناء مجتمع نام يؤمن بالكفاية والعدل لجميع أفرادها ، والانتقال من مدنية قيدتها عوامل الرجعية والاستعمار ، إلى مدنية تؤمن بنفسها وبدورها التاريخى فى بناء ثقافة إنسانية حرة مشتركة ، والانتقال من مدنية تابعة لغيرها وتسير فى ركاب الغير ، إلى مدنية تعتبر سيدها نفسها ، قادرة على تقرير مصيرها واتخاذ موقف إنسانى يهدف إلى إعادة تشكيل علاقات الأمم والشعوب على أساس من الاحترام والتقدير والمشاركة فى بناء مدنية إنسانية نامية تؤمن بحق كل إنسان فى الأمن والطمأنينة ورخد العيش والانتقال من مدنية تسكانت عليها عوامل التخلف ، إلى مدنية تسعى إلى التطور السريع لتعويض ما فاتهما فى ميادين العلم والصناعة والاقتصاد ، وتسهم بدورها فى دفع عملية التغير لشعبها وشعوب العالم المحيطة بها (١) .

وحتى تنهض التربية بدورها الخطاير فى عمليات الانتقال هذه ، وإحداث التغير المنشود ، فإنه لا مندوحة عن الضبط والتوجيه فى الفلسفة التربوية ، والعمليات التعليمية ، كى تحقق أغراضها باعتبارها وسيلة من وسائل الإصلاح والنهوض الشامل .
والتوجيه — سيما فى عصور التغير والانتقال — جزء لا يتجزأ عن عملية التربية .

(١) د . محمد الهادى عفيفى : التربية والتغير الثقافى .
القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية سنة ١٩٦٢ (ص ١٠ ، ص ١١ .

والتوجيه الذى نقصده هو التوجيه الاجتماعى والقومى لنمو الناشئة : عقائدهم ، ومعتقداتهم ، وعواطفهم ، وأذواقهم ، واتجاهاتهم ، وإرادتهم .

فتوجيه الفرد نحو خصائص الجماعة التى هو منها ، هو الطريقة الوحيدة لجعله مواطناً فيها ، يشعر بشعورها دون غيرها ، ويؤمن بمثلها وأيديولوجيتها ، ويسير فى انبجاسها ، ويدافع عن قيمها ومصالحها إلى حد التضحية بالنفس إذا لزم الأمر .

وإذا كان على عاتق التربية تقع مسؤولية تشكيل المواطنين طبقاً لمواصفات معينة ، وكان التوجيه تبعاً لذلك ضرورة جوهرية فى التربية ، فالسؤال الذى ينبثق من خلال البحث هو : من أين يأتي التوجيه ونحن بصدد بناء فلسفة تربوية قومية سليمة تكون أساساً للحياة الجديدة ، ودافعاً لتقدمها ؟ .

« الذى حدث فى الماضى » كما يقول الدكتور أبو الفتوح رضوان ، « إن التوجيه عندنا كان يأتي من الخارج ، كان العهد قذال بنا فى ربة الاستعمار ، وقر فى أذهاننا أننا متخلفون ليس فى تراثنا ما يصلح لنجد ، فتطلعنا نحو الغرب ننقل عنه فى كل شيء : فى النظم ، وفى الأدب ، وفى التربية والتعليم ، حتى تاريخنا ، ولغتنا ، ذهبنا نتعلمها عن الغرب ، وننقلها عن أفكاره ، ومن مدارس وكتبه ، حتى القيم الأخلاقية نقلناها عن الغرب ، وكانت النتيجة انحرافاً فى السياسة ، وانحرافاً فى الأدب ، وانحرافاً فى التاريخ ، وانحرافاً فى التربية والتعليم ، وانحرافاً فى شخصيات المواطنين ، مازلنا نقاسى آثاره رغم ما بذل من جهد ، وما حدث من تقويم (١) » .

أما فى الحاضر ، ومنذ قيام الثورة العربية المصرية الكبرى عام ١٩٥٢ ، أصبح للمواطنين فى مصر شخصيتهم المستقلة ، فتحدت طريقة حياتهم بالأسلوب الديمقراطى الاشتراكى ، ومن الناحية القومية بالتححرر والوحدة . ومن ناحية الاتجاه الدولى بالحياد الإيجابي والاستقلال الكامل ، فلا انحياز إلى الشرق ولا إلى الغرب . من ناحية الاختيار بحرية الإرادة فى ضوء مصالحهم .

وتأسيساً على هذا ، يجب أن يكون توجيه العملية التربوية نابغاً من أهدافنا ،

(١) أبو الفتوح رضوان : نحو تربية هوجبة :
مجلة الرائد . السنة الرابعة - العدد التاسع - مايو ١٩٥٩ . ص ٣٥ .

ومن نظمنا ، ومن قيمنا ، ومن طريقة الحياة التي اخترناها لأنفسنا ، أى من محتوى « أيديولوجيتنا » التي أرسى جوانبها الزعيم الخالد خلال السنوات الثماني عشر التي عاشها زعيماً ورائداً .

وعلى ضوء تحليلنا لأيديولوجية الزعيم الخالد وأبعادها السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، نستطيع أن نحدد أهداف التربية في بلادنا — التي هي أهداف مجتمعتنا الأساسية فيما يلي :

أولاً : النمو الاشتراكي :

تستهدف أيديولوجية الزعيم الخالد — كما كشفنا عن ذلك من قبل — تحقيق الحرية الاجتماعية ، والقوة الاقتصادية ، على أساس فلسفة التطبيق العربي للاشتراكية ، وقاغذق ارتكازها الكفاية والعدل .

ففي مقدمة أهداف مجتمعتنا المعاصر ، رفع مستوى معيشة جماهير الناس الذين يعيشون في أرجاء الأرض العربية على مستوى ضعيف ، بحيث تتحقق الحاجات الأولية لكل فرد ، وأن يتم هذا التحقق على أقل تقدير على المستوى الذي تقتضيه الكرامة الإنسانية ، وهذا الاتجاه يتمشى مع اتجاهات الفلسفة الاجتماعية الحديثة ، التي تعنى أشد العناية بشئون الجماهير ، ولا تقصر همها على تركيز الجهود لمصلحة مجموعة من الشعب ، لأن تقدم الأمم وتأخرها أصبح يقاس بما بلغته غالبية أهلها من مستوى في الحياة ، وبما وفر لهذه الأغلبية من خير ورفاهية (١) .

لقد تعرض المجتمع العربي خلال تاريخه السابق إلى عوامل من الاستغلال الاقتصادي سواء أكانت من الداخل أم من الخارج ، أدت إلى إبعاد الناس عن موارد بلادهم ، كما أدت إلى انخفاض مستوى دخل الفرد بشكل ملحوظ ، ومن ثم فالتربية في مرحلتها الراهنة ، ينبغي أن تقوم بدورها في عمليات التنمية الاقتصادية وتعويض ما فات والحق بالركب ، . . إن رفع مستوى الاقتصاد يتطلب زيادة الإنتاج

(١) عباس عمار : أهمية التعليم في إصلاح المجتمع الريفي في البلاد العربية . صحيفة التربية — السنة الثالثة — العدد الثاني — يناير ١٩٥١ ص ٣ .

والتفاعل الحربي بين الدول وتكافؤ الفرص بينها ، والتخايش السلمي ، فالقومية العربية ليست قومية ضيقة منطوية على نفسها ، وإنما هي — كما أوضحنا — قومية إنسانية تؤمن بالتفاهم العالمي وتعمل من أجل السلام . . وعلى هذا النحو تتبدل الفكرة الضيقة التقليدية للقومية ، بفكرة أخرى تتضمن تحقيق ما نستطيع أن تسهم به كل قومية ، وما يمكنها أن تسديه إلى الثقافة الإنسانية ورفاهيتها .

وما من شك في أن ترجمة هذا الهدف إلى فكرة واتجاه وعاطفة عند المواطنين ، يتطلب إعادة النظر في وسائل التربية نفسها من إعداد المعلم ، إلى تطوير المنهج والكتاب المدرسي والخطط ، والطرق التعليمية ، مما سنتناوله بالبحث في الفصول التالية .

الفصل السابع

أيديولوجية عبد الناصر وتخطيط المناهج

وظيفة المناهج في العملية التربوية :

المناهج أدوات تتوصل بها المدرسة لتحقيق الأهداف التربوية المرسومة ، وما دامت هذه الأهداف تشتق — كما بينا — من أهداف المجتمع ، فإن المناهج في أغلب الأحيان مرآة تعكس ظروف الحياة ، وأنماط العمل ، وأنماط التفكير والمعتقدات لهذه الجماعة أو تلك .

والمناهج بهذا الوضع وظيفية أصلاً في طبيعتها من حيث إنها تترجم عن عقلية الجماعة ونظرتها للحياة بوجه عام ، وتتخذها المدرسة أداة لبلوغ أهداف المجتمع الذي تخدمه وتحقق أغراضه ، ولذا فهي تختلف من بلد لآخر ، ولا يرجع هذا الاختلاف إلى اختلافات في مفهوم التعليم أو اختلافات في النمو النفسى والجسمى للأطفال ، إذ أن هذه لا تختلف في أسسها العامة من بلد إلى آخر ، ولكن المجتمعات تختلف فيما بينها اختلافاً بنياً في الظروف التى نشأت فيها ، وتكونت مقوماتها ، وموارثها الاجتماعية ، ونظمها الاقتصادية ، واتجاهاتها السياسية ، أى تختلف في مقومات الأيديولوجية التى تستهدى بها وتوجهها . وارتباط المناهج التعليمية بتلك المقومات أمر طبيعى مادامت هى وسيلة للدوام بين حياة الناشئة من ناحية ، وتلك الظروف والنظم والاتجاهات التى يحيون فيها ، ويتأثرون بها من ناحية أخرى .

عوامل التغير في العالم وانعكاساتها في المناهج :

وإذا كانت المناهج اتسمت في الماضى بشيء من الثبات ، فلأن المجتمعات كانت تتميز بالثبات النسبى ، أى أن عوامل التغير في تلك المجتمعات كانت ضئيلة جداً ، إذا قورنت بما يحدث اليوم من تغير في كافة المجتمعات الإنسانية تقريباً . والزعيم الخالد — فى الميثاق الوطنى — يصور لنا أبرز التغيرات التى طرأت على المستوى العالمى ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبلخصها فى ثلاثة معالم هى :

(أولاً) تناظم قوة الحركات الوطنية في آسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية ، حتى لقد استطاعت هذه الحركات أن تقود معارك عديدة ومنتهصرة ضد القوى الاستعمارية ، ومن ثم أصبح لهذه الحركات الوطنية تأثير عالمي فعال .

(ثانياً) ظهور المعسكر الشيوعي كقوة كبيرة يتزايد وزنها المادي والمعنوي يوماً بعد يوم في مواجهة المعسكر الرأسمالي .

(ثالثاً) التقدم العلمي الهائل الذي حقق طفرة في وسائل الإنتاج ، فتحت آفاقاً غير محدودة أمام محارلات التطوير .

(رابعاً) نتائج هذا كله في محيط العلاقات الدولية وأهمها زيادة تأثير القوى الممنوعة في العالم ، كالأمم المتحدة ، والدول غير المحازاة ، وقوة الرأي العالمي^(١) .

وواقع الأمر أنه في النصف الثاني من القرن العشرين ، قد طرأت على العالم ألوان من الانقلاب لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية ، وتغيرت معالم الحياة فجأة ، فانتقلنا من عصر إلى عصر : الأبعاد من أطراف العالم تتضام ، وحتماق السكون تجد تفسيراً جديداً ، والصناعة تنتشر في أقطار لم يسبق لها عهد بالصناعة . والعلم يكشف عن قوى جديدة ، والأوضاع الاجتماعية تتغير جذرياً فتزول آخر بقايا العصور الوسطى من إقطاع وفروق طبقية ضخمة ، وينحصر الاستعمار عن كثير من أقطار الأرض وشعوب الأرض فتشعر بلاد كثيرة بأن مسؤولية حياتها قد أقيمت على عواتقها هي ، والهضة تدم أقطاراً كانت قد قضت قروناً كثيرة وهي هامة خامدة . وكان لكل هذه التغيرات آثارها وأصدائها المباشرة في مجال التربية والتعليم . وعلى سبيل المثال ، فإنه مع تطور المجتمع نحو الديمقراطية ، اتجهت الأمم المختلفة إلى تعميم التعليم ، فلم تعد التربية المدرسية تربية ارسـةقراطية مقصورة على الصفوة من أبناء الطبقات العليا ، وإنما أصبح التعليم حقاً للجميع دون تمييز بين طبقة وطبقة ، ومن ثم لم تعد المناهج مقصورة على الدراسات النظرية أو العقلية البحتة التي تدور حول دراسة التراث الثقافي الإنساني ، من آداب ، وفنون ، وفلسفة ، وعلم يقصد لذاته ، تلك الدراسة التي تفصل بين الثقافة ومشكلات الحياة اليومية لبعد أوائك السادة عنها ، وارتباط عامة الشعب

(١) الرئيس جمال عبد الناصر : الميثاق الوطني . الباب الثاني : في ضرورة الثورة — ص ١٦ .

وخدم بالعمل ، وارتباط العمل بالطبقات الدنيا وارتباط الجانب العقلي من الحياة بطبقة السادة وخدم لقد تغير كل هذا مع ذبوع الروح الديمقراطية ، وانتشاره ، وثلاثت فكرة التريسة الحرة ، تربية الأحرار أو السادة ، وأصبح التعليم الشامل للكافة ، وحتم على المناهج أن تكون مرنة قابلة للتطبيق على مواهب متباينة ، وظروف اجتماعية واقتصادية وأسرية متعددة ، وأصبحت قيمة أى مادة أو موضوع تتوقف على فائدتها فى التوجيه العملى والانتفاع بها فى مواجهة مواقف الحياة ، فالمناهج إنما ترسم وتخطط لتواجه مشكلات الحياة عامة وليست حاجات طبقة اجتماعية واحدة . وترتب على ذلك أن الفصل المصطنع بين الجوانب العقلية البحتة وبين الجوانب العملية أو اليدوية لم يعد ما يبرره ، وأن نظرة سريعة على معالم الحياة الحديثة كقيلة بأن تبرز هذه الحقيقة بوضوح ، فالعلوم الطبيعية والتكنولوجية ، يرتبط فيها الجانب العملى بالجانب النظرى ارتباطاً عضوياً لا يمكن أن تتقدم تلك العلوم بدونيه . ولم يعد المفكر فى العلوم الاجتماعية يهيش فى صومعته معزولاً عن المجتمع ، فقد اضطر إلى أن ينزل إلى ميدان الواقع ليرى ، ويختبر ، ويجرب . ويستخلص القوانين والنظريات ويطبقها وأصبح التخطيط والتنظيم الاجتماعيين قائمين على هذا الأساس .

ومن ثم كان لابد — وهذه هى الحال — من مراجعة المناهج التقليدية على ضوء هذه الحقيقة ، أى لابد من النظرة إلى النشاط الإنسانى بوجه عام على أساس وحدة المعرفة والعمل .

عوامل التغيير فى مجتمعنا وحتمية إعادة تخطيط المناهج :

وإذا كانت عوامل التغير السابقة ، تدعو إلى إعادة تخطيط المناهج فى معظم بلدان العالم ، فثمة أسباب أخرى تجعل هذا التخطيط ضرورة ملحة بالنسبة لمجتمعنا . ولقد سبق أن أشرنا إلى مظاهر التغير التى طرأت على حياة شعبنا فى هذا الجانب من الأرض ، ذلك التغير الذى بلورته وأكدت جوانبه فكرياً وتطبيقياً أيد يولوجية عبد الناصر من حيث اتخاذ الاشتراكية الديمقراطية مذهباً اقتصادياً واجتماعياً لحياتنا ، ومن حيث تصميمنا على بناء دولتنا العصرية على أساس من العلم والتكنولوجيا . ومن حيث التفافنا حول دعوة القومية العربية التى تستند إلى دعائى التحرر والوحدة اتجاهاً واضحاً وصريحاً لسياستنا فى المجال القومى ، ومن حيث الأخذ بسياسة عدم الانحياز والتفاعل مع تطورات العالم فكرياً سياسياً لاتجاهنا الدولى . وعلى ضوء

عوامل التغير هذه ، وما يتصل منها بالعالم عامة ، و مجتمعا العربى فى مصر خاصة
لا مئاص من تخطيط المناهج ، بحيث تترجم الاهداف التربوية التى اوضحنا معالمها
فى الفصل السادس ، ومن ثم تكييفها المدرسة وتوجيهها بما يحقق بلوغ المجتمع اهدافه ..
فالمناهج ناحيتان : الاولى محتواه والثانية توجيهه وتكييفه ، والاوى من اختصاص
الدولة ، والثانية تأتى عن بصر المعلم وفنه والحياة المدرسية عامة .

أسس تخطيط المناهج على ضوء أيديولوجية عبد الناصر :

وفى رأينا أن الاسس التى يجب أن يقوم عليها تخطيط المناهج فى مجتمعنا ، بحيث
تحقق الاهداف التربوية التى اشتدقناها من أيديولوجية عبد الناصر ، هى :

الاساس الاول : هو استيعاب مقومات الأيديولوجية الناصرية فى المجال
العلمى والتكنولوجى : فلقد كان الزعيم الخالدياً مل أن يلاحق شعبنا كل تلك المنجزات
الرائعة التى تحدث فى العالم ، وأن يستفيد وينعم من ثمارها بما يحقق أعز أهدافه
فى رفع مستوى معيشة أبناء وطنه ، وأمتة العربية عامة ، كما أعلن فى الميثاق أيضاً ،
ضرورة التزام التعليم باحتياجات المجتمع وحركته الدائبة نحو التطور والتقدم .

وواقع الأمر أن مصر عرفت العلم منذ القدم ، كما عرفت التكنولوجيا التى تعتمد
على الخبرة المجردة ، ولكن الحدث الهام والتحول الحقيقى فى تاريخ البشرية هو
الآخذ بأسلوب التفكير العلمى الحديث ، والتزاوج بين العلم والتكنولوجيا الحديثة
التي تعتمد أولاً وأخيراً على أساس عميق وعريض من المعرفة العلمية ، وكان للتطبيق
العملى لثمار العلم أكبر الأثر فى التقدم الهائل الذى يشهده عالمنا المعاصر فى النصف
الثانى من القرن العشرين ، إذ أخذ التقدم العلمى يقوم بالدور الرئيسى فى تطوير
الجماعات الحديثة التى تطبق المكتشفات العلمية فى نواحي حياتها الاقتصادية
والاجتماعية ، وبدأت الفجوة واسعة بين البلاد المتقدمة علمياً وتكنولوجياً من ناحية ،
والبلاد السائرة فى طريق النمو من ناحية أخرى ، ويظهر أن هذه الفجوة فى طريقها
إلى أن تتسع إلا إذا واجهت الدول النامية — ومن بينها مصر — الصعوبات
والتحديات التى تعترض طريق نموها ، وهى تقوم ببناء اقتصادياتها الحديثة ،
وتوفير مقومات الحياة الاجتماعية لسكانها ، وهذه التحديات لا تقتصر على مشاكل
توفير رأس المال أو الموارد ولكن الأهم من ذلك هى مشاكل توفير الأفراد

العلميين ، والرموس المفكرة التي تعمل على بناء تكنولوجيا حديثة ، وتجعلها الأساس الراسخ الذي تبنى عليها حياتها الجديدة المتطورة ، ثم إن صراعنا مع العدو الإسرائيلي حاضراً ومستقبلاً ، هو في جوهره صباق نحو استيعاب العلم والتكنولوجيا الحديثة .

وهنا تبرز أهمية تطوير المناهج وتخطيطها بما يحقق النهضة العملية والتكنولوجية المنشودة ، والسبيل إلى ذلك متعدد الجوانب :

فن ناضج : ينبغي تأكيد أهمية عدم الفصل بين الجوانب النظرية والجوانب العملية أى التزاوج العام والتكنولوجيا ، فلم يعد هناك فصل بين ما هو نظري وما هو عملي ، فالنظري والعمل والتطبيقي كلها أصبحت تسير جنباً إلى جنب في المستويات ، والعلم الذي يبقى بغير عمل علم عقيم ، وقيمة الحقيقة تكمن في مدى نجاحها في التطبيق ، وفائدتها في التوجيه العملي في الحياة ، والعلم إذا تحول إلى عمل وتطبيق ، فإنه يصبح ذا مغزى ويكون أكثر دواماً وفاعلية وأكثر تطوراً ونمواً ، والعمل بدوره إن قام على العمل سار بخطى واسعة منتجة . .

وعلى سبيل المثال ، فإن موضوعاً كالتأثيريون ، إذا بق موضوعاً نظرياً في مناهج الطبيعة ، فإنه موضوع عقيم ، ولكي يصبح موضوعاً ذات قيمة حقيقية في المنهج والحياة ، ينبغي أن تتضمن معالجته عملياً كيفية تشغيل الجهاز ، وتركيبه وصيانته أجزائه ، وظرائق الإرسال ، وغير ذلك من النقاط التي تغطي الجانب العملي في الموضوع وتتكامل مع الجانب النظري في الدراسة .

ثم إن تأكيد أهمية التزاوج بين الجوانب النظرية والتطبيقية في المنهج يعني بالدرجة الأولى أيضاً ، ممارسة التجارب الخاصة بموضوعات المناهج ممارسة فعلية في مراحل التعليم المختلفة : فالمدسة الابتدائية أو الإعدادية أو الثانوية التي لا تزود بمعمل في عصر العلم والتكنولوجيا ، تعجز عن أداء رسالتها ، والتلميذ الذي لا يتعود على استخدام الأجهزة العلمية البسيطة ، وأدوات المعامل والأرصاء الجوية في المدرسة ، فهو لا يعيش في عصره . وإذا جاز لإغفال الجانب العملي في التدريس في العهود الماضية يوم أن كان التعليم لفظياً ، فما يجوز ذلك الآن ، وأناؤنا يعيشون

في عصر العلم، العلم الطبيعي الذي يقوم على التجريب، وفي عصر الصناعة والاختراع اللذين هما من نتائج تقدم العلوم الطبيعية، وفي عصر الفضاء الذي أخذ فيه الإنسان يغزو الكواكب الأخرى . . .

هذا الأساس الذي يؤكد أهمية العمل في المنهج، وعدم الفصل بين الجوانب النظرية والجوانب العملية، ينبغي أن تبرز اتجاهاته في سائر مراحل وأنواع التعليم المختلفة .

في المرحلة الابتدائية ينبغي أن يصبح التعليم بصبغة عملية . وقد جاء في توصيات مؤتمر النهوض بالتخطيط التربوي لمواجهة التطورات الاقتصادية والاجتماعية بأنه يحسن أن يعمل التعليم الابتدائي في البلاد النامية على توجيه أفرادها عملياً بحيث يكونون بمثابة عامل تقدمي في الزراعة نظراً لأهمية الزراعة في تلك الدول (١) . وذلك تأسيساً على أن الأغلبية العظمى من أبناء تلك البلاد يقف تعليمهم عند إتمام هذه المرحلة، وبعدها ينطلقون إلى آفاق الحياة العملية التي تعتبر الزراعة أهم مجالاتها في تلك الدول .

ونود هنا أن نشير إلى أن هذه التوصية لا تعني بالتعليم العملي في المرحلة الابتدائية تعليمًا منهياً خالصاً، أي تعليمًا يعد الطفل لحرفة معينة — فمن المتفق عليه بين رجال التربية في مختلف بلاد العالم أن هذا لا يكون في المرحلة الأولى من التعليم . وفي البلاد التي أخذت بفسكرة توجيه تعليم المرحلة الأولى توجيهاً منهياً، يقوم هذا التعليم إلى مرحلتين، تستمر الأولى منهما إلى سن الحادية عشرة، وتشتمل الثانية على ما يبقى بعد ذلك من سنى الدراسة، والتعليم في المرحلة الأولى ثقافي بحث فلا تتعدى مساهمتها في إعداد الطفل للحياة تدريب عقله على التفكير الصحيح والملاحظة الدقيقة، وتنمية استعداداته العلمية بوجه خاص، وتوثيق الصلة بين ما يدرسه التلميذ في المدرسة وما يراه في البيئة الخارجية، والعناية في كل ما يتعلقه الأطفال بالناحية التطبيقية . أما التعليم المهني فلا يأتي إلا في خاتمة المرحلة الابتدائية وما بعدها (٢) .

(١) وزارة التربية والتعليم المركزية : مؤتمر النهوض بالتخطيط التربوي (جنيف ١٩٥٩) — تقرير عن أعمال المؤتمر وتوصياته — ص ١٠ .

(٢) اسماعيل القباني : سياسة التعليم في مصر : ص ١٠٥ ، ١٩٦ .

وتحقيقاً لهذه الانجازات العملية في التعليم الابتدائي، تضمنت أهداف مناهج اتفاق الوحدة الثقافية بين السودان وليبيا ومصر — فيما تضمنت — ما يأتي (١) : —
تزويد التلاميذ بالمهارات العملية المناسبة التي يحتاجون إليها في حياتهم العامة مثل قراءة الترمومتر ، واستخدام العدسات ، واكتساب المهارة في إجراء التجارب .

هذا فيما يخص المرحلة الابتدائية ، أما في المرحلة الاعدادية والثانوية ، ومرحلة الكشف والتنمية والتوجيه ، فما تستطيع العلوم أن تحقق أهدافها من تنمية الروح العلمية عند الطلاب ، والتحرر من الأفكار غير العلمية ، واتساع الأفق ، وفتح الذهن والتحميص والتروى في الحكم ، وربط النتائج بمسبباتها ، ما لم يتم تطبيق المناهج على أساس عدم الفصل بين الجوانب النظرية والجوانب التطبيقية وممارسة التجارب العملية .

وقد جاءت توصيات مؤتمر تطوير مناهج التعليم الثانوي بالدول الإفريقية مؤكدة أهمية الجانب العملي في تدريس العلوم ، وفيما يلي نسجل النص الذي جاء في توصية المؤتمر بهذا الصدد .

« يوصى المؤتمر بالإجماع بأن يخصص وقت أكبر في كل من العلوم التطبيقية وعلوم الحياة للدراسة العملية » (٢)

وتأكيداً لهذا الاتجاه ، أوصى المؤتمر الدولي لخبراء التعليم الثانوي في البلاد العربية ، أن يستخدم في تدريس المنهج الطرق التي تجعل دراسته واقعية عملية مبنية على الزيارات ، وإجراء التجارب ، والتحليل ، وفي نفس الوقت أن تنمي في الطالب حب الاطلاع والكشف واستخلاص الحقائق (٣) .

(١) الجمهورية العربية المتحدة ، وزارة التربية والتعليم ، اتفاق الوحدة الثقافية التعليمية بين جمهورية السودان الديمقراطية ، والجمهورية العربية الليبية ، والجمهورية العربية المتحدة ، في التعليم الابتدائي — أبريل ١٩٧٠ ص ٨٤ ، ٨٥ .

(٢) مؤتمر تطوير مناهج التعليم الثانوي بالدول الإفريقية المنعقد في تاناناريف بمدغشقر من ١٩٦٢/٧/٢ — توصية رقم ٣٨ ص ١٤ .

(٣) المؤتمر الدولي لخبراء التعليم الثانوي في البلاد العربية المنعقد في تونس في المدة من ٨/٢٣ — ١٩٦٢/٩/١ — توصية رقم (١١) ص ٦ .

ولا يفتنى ما تقدم أن أمر تشبييع المواد الدراسية بالجانب العمل ، وعدم الفصل بين العلم والعمل مقصور على العلوم الطبيعية فحسب ، فالأخذ بالأسلوب العلمى والتجريب فى معالجة المشاكل الاجتماعية ، هو الاتجاه الذى يطبع البحث فى شئون الدولة العصرية ، فالمجتمعات الحديثة تقوم بدراسة مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على أساس من التفكير العلمى العميق ، قد تكلمنا بتجارب الإصلاح فى بلدات مختلفة لكنى تخرج من هذا باقتراح البرامج والتشريعات والوسائل الأخرى التى تؤدى إلى النهوض بالمجتمع نهوضاً شاملاً وثورياً يتناول نواحي حياته الاقتصادية والعلمية والنهائية .

ولذلك يشير الرئيس عبد الناصر — فى الميثاق الوطنى — فىقول :
« إن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التى يتصدى شعبنا اليوم لمواجهتها لابد لها من حلول علمية » (١)

إن هذا الاتجاه العلمى الذى يجعل المجتمعات تسير سيراً موحهاً ، ينبغى أن ينعكس فى الدراسات الاجتماعية بالمدرسة ، والسبيل إلى ذلك أن تسير هذه الدراسات على أساس أن تتخذ من بيئة المتعلم والحياة الاجتماعية ومشكلاتها أساساً لمنهج الدراسات الاجتماعية ، ومن الممكن كذلك أن تجعل طريقة المشروع ، وطريقة معسكرات البيئة هذه الدراسات الاجتماعية علمية فى أسلوبها ومنهج بحثها .

وإذا كنا نؤكد أهمية ممارسة الطلاب التجارب العملية فى دراسة مناهج العلوم . . . تلك التجارب القائمة على الملاحظة والفحص وما يصاحبها من شعورهم بلذة الكشف العلمى ، وخصوصهم بأنفسهم على المشاهدات العلمية ، فإنه بالمثلى ، ينبغى فى تدريس التاريخ أن نجعل التلميذ يتتبع خطوات التفكير العلمى وهى تنصب هنا على استنباط الحقائق التاريخية من مصادرها الأصلية ، والمرور فيما يعرفه عالم التاريخ من الخبرات التحصيلية من جمع للحقائق ، ونقد ، ومقابلة ، واستنباط وتعليل وحكم ، والوسيلة التى تتخذ لتحقيق هذه الطريقة العملية فى مناهج التاريخ ، على أن تجوز المدرسة بعمل التاريخ نضع فيه الوثائق والمصادر الأصلية التاريخية الممكنة ، وتتخذ منها موضوعات

(١) الرئيس جمال عبد الناصر : الميثاق الوطنى • الباب الثامن : « مع التطبيق الاشتراكى ومشاكله » ص ١٠٤ .

لتمرينات تدفع التلاميذ إلى استخدام ذكائهم في القراءة والاستنباط ، وبذلك يقوم
تدريس مناهج التاريخ على أساس من العلم ، والفكر السليم .

فعمل التاريخ مكتبة صغيرة تشتمل على كتب فيها وثائق تاريخية خاصة بمختلف
عصور التاريخ القوي والمعاصر ، ومجموعة من كتب التاريخ العامة ويومييات
المعاصرين ، وكتب وتراجم لمشاهير الشخصيات ، وعدد من الخرائط الزمنية والرسوم ،
ثم كتب مدرسية تضم الحوادث التاريخية بترتيب منطقي متصل . وليس لهذه الكتب
المدرسية وظيفة في التدريس إلا أن تد الطالب بخلاصة وافية مختصرة متصلة لقصة
التاريخ القوي تمكنه قراءتها من أن يستوعب هذه القصة وتكون أساساً للعمل
الفكري الذي تستخدم فيه المراجع والوثائق ، فيستطيع أن يتناولها بفهم صحيح ،
ثم هي توفر على المدرس عملية إملاء المذكرات والمختصرات ليستغل وقتها في عمل
نافع . وللمدرس الحرية في أن يجمع هذه الكتب والخرائط والرسوم في حجرة خاصة
بالتاريخ ، أو يستخدم مكتبة المدرسة ، أو ينشئ مكتبة خاصة للفصل على حسب
أحوال المدرسة التي يعلم فيها .

كذلك الحال في مناهج المجتمع ، فإنه ينبغي أن يبرز الجانب العلمي في معالجتها
منذ أن يبدأ التلميذ في دراستها بالمرحلة الابتدائية حتى ينتهي من دراستها في المرحلة
الثانوية ، ففي المرحلة الابتدائية يمكن أن نبدأ بما نسميه كدف وارتياذ البيئة المحلية ،
فدراسة البيئة المحلية هي نقطة البدء الطبيعية لنمو خبرة التلميذ ، وارتياذ الوسط الجغرافي
الذي يسكنه التلميذ ، والبحث فيه يهدان السبيل لدراسات وأبحاث علمية في أحوال
مجتمعه الكبير . والبيئة المحلية تحوى - كما نعرف - مظاهر طبيعية وعمرانية واجتماعية ،
ومن أجل ذلك ينبغي أن يأخذ المنهج من الثلاث ما يؤدي بالطفل في نهاية هذا الطور
من كشف العوامل الأساسية وهي البيئة ، والإنسان ، وما بينهما من علاقة حية ،
وتفاعل دائم ، والمجتمع وما يتضمنه من أوجه نشاط ، وما يسوده من نظم تمكنه
من أن يعيش ، وما يبرز فيه من مشكلات يمكن معالجتها ، حتى يقوى ويترقى .

والمهم في هذه الدراسة أن يمارسها الطفل بنفسه بالأسلوب العلمي القائم على
الارتياذ ، والكشف ، والتسجيل المنظم ، واستقراء بعض البيانات والاحصاءات
البسيطة الخاصة بالسكان ، ومجالات نشاطهم ، ومشكلاتهم في البيئة الخ . . .

أما في المرحلة الإعدادية ، فإن الدراسة العلمية للمجتمع ، هذه يمكن أن تتسع دائرتها ، فتتجاوز البيئة المحيطة بالمدرسة إلى المدينة ثم المحافظة من حيث إن كلا منهما يمثل مجتمعاً مصغراً بسيطاً ، ولكنه في الوقت ذاته مجتمع كامل توجد فيه المقومات الأساسية التي توجد في المجتمعات الكبيرة . فإذا انتظم الطالب في المرحلة الثانوية ، فإن الدراسة العلمية للمجتمع ينبغي أن تنصب على الجوانب الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية ، وأن تتاح للطلاب فرصة دراسة هذه الجوانب دراسة علمية منظمة دقيقة ، إذ يكون الطالب قد وصل إلى درجة من النمو والنضج العقلي تمكنه من التعامل مع هذه الجوانب على أساس من البحث ، والاستقصاء ، والتحليل ، والنقد ، وتناول تلك الجوانب تناولاً موضوعياً مبنيّاً على التفكير والتقدير فيسلط فكره عليها ويربط أسبابها بنتائجها ، وبذلك يستطيع الحكم عليها والتصرف إزاءها نتيجة لوعى مستنير كموطن يحيا في مجتمع اشتراكي ديمقراطي يؤمن بالفرد ، ويؤمن بأن المواطنين أنفسهم هم المسؤولون عن الإسهام في شئون الحياة ونظمها وتوجيه أغراضها نحو المثل العليا بحيث تتجه نحو مستقبل هو خير من الحاضر .

وإذا كان تأكيد أهمية عدم الفصل بين ما هو نظري ، وما هو عملي شرطاً أساسياً في تطوير المناهج بالتعليم العام ، بما يحقق الاتجاه العلمي التطبيقي الذي يبرز في الفكر الثوري لعبد الناصر ، فإنه غنى عن القول أن التدريب العملي الميداني جزء هام من البرنامج المدرسي في التعليم الفني . فالتدريب في المصانع والمؤسسات الزراعية والتجارية خارج المدرسة من شأنه أن يربط تلك البرامج بالحياة العملية ، ويجعل البرنامج واقعية شتياً ، وهذا الاتصال يتيح للمدرسة فرصاً كثيرة لدراسة ما قد يكون في الحياة العملية من مزايا ، ثم إن التدريب الميداني في مجال التعليم الفني خطوة فعالة في ربط المدرسة بأصحاب الأعمال وإشراكهم في تفهم عمل الطلاب وتعزيز إمكانيات المدرسة ، وفي إيجاد العمل المناسب للخريجين في هذه المدارس ، بل وفي تطوير المنهج وتحسينه .

وملاحظ في السنوات الماضية أن نسبة كبيرة من المتخرجين في مدارس التعليم الفني انصرفوا إلى مجالات عن العمل لا تتصل بالمهن التي أعدوا لها ، والقلة التي تخرجت في تلك المدارس ومارست العمل الذي أعدت له ، وجدت نفسها فقيرة في خبرات كثيرة ترتبط بالعمل الذي تمارسه ولم يكن لها ظل في المدرسة . . . يؤكد ذلك ما جاء في التقرير النهائي للجنة العامة للقوى العاملة بالجمهورية العربية المتحدة من

د أن نسبة كبيرة من خريجي المدارس الثانوية الصناعية لا يتفق مستواهم وتخصصهم مع احتياجات الصناعة ، وأن نسبة كبيرة منهم لا يقبلون على ممارسة الأعمال اليدوية ويلجأون إلى الالتحاق بأعمال أخرى مما يؤدي إلى توسيع الشقة بين العرض والطلب (١) .

ينبغي إذن تحديد مستويات ومجالات المهارات اللازمة لأداء الأعمال المختلفة ، للهن المختلفة ، التي تسد حاجات البلاد ، وذلك على ضوء مسح دقيق ، مع الاستعانة بآراء المشتغلين في تلك المجالات ، ويقترح — تبعاً لذلك — إعادة النظر في مناهج التعليم الفني طبقاً للاحتياجات الفعلية من أنواع التخصصات المختلفة .

وبهذا الصدد ، فقد أوصى مؤتمر التعليم الفني للدول العربية ، بأنه ينبغي مراعاة حاجة المجتمع العربي من الاستعانة بما أمكن بآراء المشتغلين في مجالات الإنتاج المختلفة ، وعلى ألا تقل نسبة المراتب العملي في المناهج المختلفة عن ٥٠ ٪ من ساعات العمل المقررة مع العناية بتنظيم مرحلة تدريبية سنوية لا تقل عن شهر لتدريب طلاب المدارس الفنية في المصانع أو المزارع أو الشركات أو المشاغل (٢) .

هذا من ناحية تأكيد أهمية الجوانب التطبيقية في المناهج الدراسية ، سواء أ كان ذلك في التعليم العام أو الفني .

ومن ناحية ثانية ، فإن تطوير المناهج وتطويرها بما يحقق الفكر الثوري لعبد الناصر ، في المجال العلمي والتكنولوجي ، تقتضي تقريب المبادئ الأساسية العلمية للإنتاج إلى الطلاب ، والاهتمام بخبرات العمل المنتج بالذات في خطة الدراسة . ذلك لأن ركيزة المجتمع الاشتراكي هو الإنتاج ، ولأن التربية في المجتمع الاشتراكي لا تستحق أسميها ، إلا إذا كان فيها مكان للعمل المنتج . ثم إن المجتمعات العصرية كلها — اشتراكية وغير اشتراكية — ترادف بين التعليم والإنتاج ، وتعني بأن يكون الفرد متعلماً ، أن يكون منتجاً ، ولكي يكون كذلك لا بد للعمل من مكان في

(١) الجمهورية العربية المتحدة : مشروع السنوات الخمس الثاني للصناعة .
التقرير النهائي للجنة العامة للقوى العاملة (القاهرة — وزارة الصناعة
١٩٥٩) ص ٦ — ص ٩ .

(٢) مؤتمر التسليم الفني والمهني للدول العربية من ١١/٢٣ — ١٢/٨ /
١٩٥٧ التوصيات العامة النهائية .

تعليمه . . هذا فضلا عن أن المجتمعات النامية ومجتمعنا بالذات ، في حاجة إلى أن يوصل في كل فرد من أبنائه صفة العمل المنتج والدأب عليه ، واحترامه ، واكتساب الصفات التي تلازمه ، ثم إن التعليم العالي داخل الجامعة والمعاهد العليا ، قد تفرع وتشعب ، ولم يعد أهلا لكثير من معاهده ، أولئك الذين يقضون بالدراسات الأكاديمية . وينبه عدد من خبراء التعليم العالي إلى ضرورة تزويد الطلاب في مراحل ما قبل الجامعة ، ببعض المهارات العملية ، حتى يكونوا أقدر على النجاح في دراساتهم العالية وبخاصة في كليات الهندسة والمعاهد العالية الصناعية والتجارية والزراعية ، والطب ، والخدمة الاجتماعية ، والاقتصاد المنزلي .

ويحدثنا عبد الناصر — في الميثاق — حول أهمية الإنتاج والعمل المنتج، فيقول في الباب السابع منه :

« إن معركة الإنتاج هي التحدي الحقيقي الذي سوف يثبت فيه الإنسان العربي مكانه الذي يستحقه تحت الشمس . . . إن الإنتاج هو المقياس الحقيقي للقوة الذاتية العربية » .

ويحدثنا عن أهمية العمل — في مطلع الباب الثامن من الميثاق ، فيقول :

« العمل شرف ، والعمل حق ، والعمل واجب ، والعمل حياة ، والعمل الإنساني ، هو المفتاح الوحيد للتقدم » .

وواقع الأمر أن معظم البلاد الاشتراكية — وعلى وجه خاص الأوروبية منها — قد كسرت التناقض التقليدية بين الدراسات النظرية والدراسات المهنية ، والمدارس الأكاديمية والفنية ، وأصبح هناك نظام دراسي موحد مدته عشر سنوات لكافة التلاميذ ويندمج فيه التعليم العام والتعليم الفني معاً خلال السنوات العشر جميعها ، ويحتل العمل والإنتاج فيها مكاناً فريداً بين نظم التعليم الأخرى . وهذا ما اصطالحوا على تسميته بإسم « التعليم البوليتيكنيكي » المتعدد الجوانب ، وفي تلك البلاد الاشتراكية ، يعتبر هذا الضرب من التعليم شرطاً هاماً للتطور الشامل لشخصية الطالب في المجتمع الاشتراكي وللتطور الأساسي في اقتصاديات المجتمع ، حيث أنه يحقق أساساً الهدفين الآتين :

— يقرب للطلاب — منذ المرحلة الأولى من التعليم — المبادئ الأساسية العلمية للإنتاج ، والدلم التطبيقى ، ويطلعهم على استخدام الأدوات والأجهزة الأساسية لكل فروع العمل — وهو بذلك يسهم فى تطوير قوة العمل والاقتصاد فى الدولة .

— يربط التعليم والتدريس للطلاب بالعمل الإنتاجى والنافع للمجتمع ، وهو بذلك يسهم فى تربية شخصية الطالب ويدرب شعوره الوطنى ويشارك قبل كل شئ فى التربية على حب العمل ، واحترام القائمين به .

— وفى ظل هذه الأهداف ، فإن مناهج التعليم البيوتيكى ، تعرف الطلاب بالأسس الرياضية والعلمية الطبيعية للإنتاج ، وبالمجالات المختارة للمعلوم التطبيقية الهامة ، مثل علم الميكانيكا ، والالكترونيات ، وأسس الإنتاج الحيوانى والزراعى .

ثم إن هذا النوع من المناهج يحيط الطلاب علماً باستخدام أدوات الشغل الأساسية والمكينات الخاصة بفروع الإنتاج ، ويخضع تأهيل الطلبة فى الوقت نفسه للنشاط الفنى الخلاق .

والطلاب حين يدرسون أساليب الرياضيات والعلوم الطبيعية ، فإنهم فى نفس الوقت يستوعبون الأسس العلمية الهامة لعمليات الإنتاج الحديث .

وعلى سبيل المثال ، فإن التدريس العملى للأطفال فى الصفوف من الأول إلى السادس ، يستغرق ساعتين أسبوعياً ، ومحور التدريس العملى يكمن فى نشاطهم العملى ، وذلك فى شكلين من النشاط هما :

(الأول) : أن يصنع الأطفال أشياءً تكنولوجية بسيطة ، ويتدربون فى هذا السبيل على استخدام أدوات الشغل الأولية من مثل الممتصات ، والمطارق ، والمبرد ، والمثاقير ، والمثاقب ، وغيرها .

ويتعرفون على المواد الأساسية للعمل مثل الورق ، والبلاستيك والخشب ، والمعادن ، ويتعرفون بشكل أولى على العمليات التكنولوجية الأساسية مثل القطع ، والوصل ، والتركيب ، والتنظيم ، وغيرها .

(والثاني) أن يقوم الأطفال بحل تمارين مبسطة عن بناء النماذج العلمية التكنيكية، وحسب خطة موضوعة يقومون بمساعدة علب أو صناديق التكوين الميكانيكية الفنية الالكترونية ببناء تصميمات فنية بسيطة ، ويتعرفون من خلال ذلك على العناصر الأساسية للماكينات ، ومبادئ التأثير للنظم الميكانيكية والفنية والالكترونية .

ومثل هذه الممارسة العملية للعمل المبني على أساس العلم ، كفيلا بأن يحقق تطوير المهارة اليدوية الفنية للأطفال ، ويحقق تطوير القدرات والمهارات بالنسبة للتكوين الفني المبدع ، هذا فضلا عن تقدير وترسيخ بعض الصفات القيمة لشخصية المواطن الصغير مثل الأصرار ، والجدية في العمل ، والنظام ، والاعتماد على النفس في العمل والحاجة إلى التعاون الجماعي والتقييم ، والنقد الذاتي للنتائج الذاتية في العمل .

وبجانب ما تقدم ، يمارس الأطفال درساً في الفلاحة تشمل مجالات نشاطه العملي ، معالجة التربة ، والمحصول ، ويتلقى الأطفال معلومات عن أجهزة العمل البسيطة والأعمال الأساسية الزراعية وخاصة بالحدائق ، ويتعرفون على النباتات المفيدة الهامة .

وفضلاً عن ذلك ، فإنه في النشاط الفلاحي هذا ، يتدرب الأطفال على العمل الجماعي ، ويشار اهتمامهم بمشكلات الزراعة ، ويتمرنون على تخطيط برامج عمل مبسطة ، ويكتسبون مهارات علمية فنية ، كالملاحظة والتسجيل والعمل بالجدول وغيرها (١) .

هذا ، وإدراكاً من المسؤولين بوزارة التربية والتعليم في مصر أهمية العمل ، والتربية ، عن طريق الإنتاج تحقيقاً لما جاء في الميثاق — كما سبقته الإشارة — فإن مناهج الوحدة الثقافية التعليمية بين الجمهوريات الثلاث قد تضمنت تشجيع التلاميذ في المرحلة الابتدائية على ممارسة بعض الصناعات البسيطة التي تتوافر إمكانياتها في البيئة ، وتنمية روح الهواية العلمية لديهم (٢) .

(١) التعليم البوليتكنيكي بالمدرسة الاشتراكية بجمهورية ألمانيا الديمقراطية : محاضرة أقيمت بالسفارة ١٩٧٠ .

(٢) اتفاقية الوحدة الثقافية التعليمية (١٩٧٠ ، ص ٨٥) .

أما في المرحلة الإعدادية ، فقد استحدثت الوزارة نظام المدرسة الإعدادية العامة ذات المجالات العملية ، وقد جاء في مذكرة لإنشاء هذا النظام ، أن هذه المدرسة تعتبر تطويراً للمدرسة الإعدادية التي دخلت في نظام التعليم بالجمهورية العربية المتحدة منذ ١٩٥٣ ، وأن هذا التطوير كان أمراً طبيعياً لا بد منه لكي نساير عصرنا التكنولوجي الحاضر ، وما يتطلبه هذا العصر من الاتجاه إلى العمل والإنتاج ، ومن الإيمان بما لها من الأثر والقيمة في رفع مستوى المعيشة ، ومضاعفة الدخل القومي^(١).

وقد تضمنت أهداف المدرسة — فيما تضمنت — تكشف الاستعدادات المهنية لدى الطلاب ونموها ، وإكسابهم بعض الخبرات والمهارات العملية من الحرف والفنون المختلفة للتعرف على ما يناسبهم من أعمال في ميادين الكسب المختلفة في الحياة ، هذا فضلاً عن غرس حبهم للعمل المنتج واحترامه وتقدير العاملين في ميادينه المختلفة ، ووقفهم على أثر العمل والإنتاج في رفع مستوى المعيشة ، وفي مضاعفة الدخل القومي مع تنمية وعيهم العملي وإكسابهم القدرة على الابتكار .

وقد وضعت الأنشطة العملية بالمدرسة الإعدادية في صورة مجالات تتضمن مجالات أربعة هي :

- المجال الزراعي . ومجال الأشغال العملية . والمجال التجاري . والمجال المنزلي .
- وينطوي تحت كل مجال من هذه المجالات عدد من المقررات المتنوعة المتكاملة ، وقد روعي فيما تضمنته هذه المقررات من موضوعات ، أن تحقق ما يلي :
- النفعية للتلميذ والمدرسة والمجتمع المحلي .
- الاعتماد على الخامات المحلية ، ومصادر الثروة الطبيعية كلها أمكن ذلك .
- مناسبتها لمستويات الطلبة .
- ارتباطها بنواحي النشاط الإنساني في البيئة .
- الصلة بمناهج المواد الثقافية .

(١) وزارة التربية والتعليم : تخطيط الاعدادي والثانوي : دليل المدرسة الإعدادية ذات المجالات العملية ١٩٦٣ ، ص ٢٠ ، ص ٢١ .

وترك لكل مدرسة الحرية في أن تختار من بين المجالات العملية الأربعة ، مجالين فقط ، طبقاً للطابع المميز للبيئة وجوانب العمل فيها ، وإمكانات المدرسة المادية ، من حيث المرافق والأدوات والتجهيزات .

وأما في المرحلة الثانوية العامة ، فقد أدخلت تجربة جديدة في العام الدراسي ١٩٦٠/٥٩ في خمس مدارس ثانوية ، تتلخص في إدخال المواد المهنية ضمن مناهج التعليم الثانوي العام ، بحيث يدرس الطالب في هذه المدرسة التجريبية ما يدرسه الطالب في المدرسة الثانوية العامة من مواد ثقافية ، بجانب ثمان حصص لمواد الثقافة المهنية ، ويختار الطالب دراسة مهنية صناعية أو تجارية بصفة أصلية ، على أن تكون الدراسة الأخرى إضافية ، أما في مدرسة البنات فالدراسة الأصلية فيها هي اقتصاديات المنزل ، وقد زودت هذه المدارس بحاجاتها من الورش والإمكانات التي تساعد على تحقيق أهداف التجربة .

أما في سائر المدارس الثانوية ، فقد أدخلت الدراسات العملية التي تشجع هواية الطالب وتغذيها وتدفعه إلى احترام العمل وتقدير الإنتاج . والاتجاه الآن هو دعم تلك الدراسات في المدرسة الثانوية من حيث عدد الساعات المخصصة لها في خطة الدراسة ، ومن حيث التفكير جدياً في إعداد المعلمين المتخصصين للهوض بها ، ومن حيث تزويد المدارس بالتجهيزات والورش اللازمة لها .

هذا فيما يخص مكانة العمل والإنتاج في مناهج التعليم العام بمراحله المختلفة ، أما فيما يخص التعليم الفني ، فقد أخذت الوزارة في عهد الزعيم الخالد عبد الناصر بالاعمال على تحقيق هدف الدولة من حيث رفع مستوى الكفاية الإنتاجية ، واقتضى ربط التعليم الفني بخطة التنمية ، أن يحتل العمل والإنتاج مكانتهما في المدرسة الفنية بشكل واضح ، وأصبحت بعض هذه المدارس بمثابة وحدات إنتاجية لاسيما في مجال كل من التعليم الزراعي والتعليم الصناعي .

هذا ، وإذا كانت حتمية تطوير المناهج بما يحقق الفكر الثوري للزعيم الخالد ، في مجال استخدام العلم والتكنولوجيا ، تتطلب تحطيم الثنائية بين العلم والعمل ، وبين الدراسات النظرية والتطبيقية ، وبقتضى تأكيد أهمية العمل في المنهج ، والترادف بين التعليم والإنتاج ، وتعني يكون الفرد متعلماً ، أن يكون منتجاً ، ولكي يكون

كذلك فلا بد للعمل من مكان تعليمه ... إذا كان تطوير المناهج يقتضى ذلك ، فإن عملية التطوير هذه — بما يحقق النهضة العلمية والتكنولوجية — تتطلب من ناحية ثالثة أن تتصف محتويات المناهج بصفة الانتقاء . ذلك أنه نظراً للتغيرات السريعة المتلاحقة التى يشهدها عالمنا المعاصر نتيجة لثورة التصنيع وحركة التقدم فى العلوم والتكنولوجيا ، فإن المعارف تزداد وتتراكم بصفة مستمرة ، ولا يمكن بالطبع أن نتصور أن يزداد معدل بقاء الطالب فى مراحل التعليم بنفس زيادة معدل النمو فى المعارف الإنسانية المتجددة المتطورة بشكل مستمر ، ويقتضى ذلك أن يتخفف محتوى مناهج العلوم من الموضوعات التقليدية ويستبدلها أساسيات المعرفة والحقائق والمفاهيم الحديثة التى تمكن الطالب من فهم الملاحم الرئيسية للعلم الحديث والارتباط بين هذه الأساسيات ومواقف الحياة الهامة ، ومطالب نمو الطلاب .

ومن ناحية رابعة ، فإنه نظراً للتطورات السريعة المتلاحقة ، فى عالم الصناعة والزراعة والتجارة ، حيث تستخدم الأساليب الفنية المتطورة ، والتكنولوجيا الحديثة ، فإن تطوير التعليم الفنى بما يحقق الثورة العلمية ، والتكنولوجية ، يتطلب أيضاً ضرباً من التعليم المستمر ، بحيث يسهل الانتقال بين المدرسة الفنية ، ومجالات العمل فى المجتمع ، وهو انتقال فى اتجاهين : انتقال من حياة التعليم من المدرسة إلى الحياة العملية فى المجتمع : فى المصانع ، والمزارع ، والمؤسسات ، وانتقال فى اتجاه عكسى من الحياة العملية فى المجتمع ، إلى التعليم ومواصلة الدراسة ومتابعتها فى أى وقت وفى أى مرحلة من مراحل العمر .

ومن ناحية خامسة ، فإن تطوير مناهج التعليم بما يحقق الفكر الثورى لزعيمنا الخالد ، فى مجال استخدام العلم والتكنولوجيا ، يتطلب تعديلاً جذرياً فى المناهج القائمة حالياً ، فالمتبع لحركة تطوير المناهج فى السنوات الماضية يلحظ أنه قد حدث فيها كثير من التعديلات ، غير أن هذه التعديلات عند إمعان النظر فيها لا تعدو أن تكون إزاحات رأسية ، أو أفقية لنفس الموضوعات ، أو إعادة التوزيع الصفى لبعضها ، بحيث لا نحس تطويراً جذرياً قد حدث فى مناهجنا ، إنه أقرب ما يكون إلى التعديل والتبديل منه إلى التطوير الحقيقى ، إن عملية تطوير التعليم بما يحقق النهضة العلمية والتكنولوجية التى يفرضها علينا العصر الذى نعيش فيه ، وتفرضها علينا مواجهة العدو الإسرائيلى ، تحتم أن يكون تطوير المناهج عملية

ديناميكية أى أنها تستحدث تغييراً جذرياً بعكس التجدد المستمر سواء أكان ذلك فيما يضاف إلى المادة العلمية من مفاهيم جديدة أو إراء أو صقل للمفاهيم القديمة أو فى أسلوب المعالجة ذاتها .

وعلى سبيل المثال ، إنه فى مجال الرياضيات ، طورت تلك المادة فى الدول المتقدمة تطويراً يغلب عليه ثورية التغيير لدرجة أنها أصبحت تعرف باسم الرياضيات الحديثة ، ومن بين المناهج الحديثة الواسعة الانتشار اليوم فى البلاد المتقدمة منهج يعرف باسم برنامج المجموعة الدراسية للرياضيات المدرسية School Mathematics Study Group ويشمل البرنامج حتى الآن مناهج الرياضيات من الصف الرابع الابتدائى حتى نهاية المرحلة الثانوية ، وأعدت هذه المناهج تبعاً منذ أن بدأت التجربة فى عام ١٩٥٧ ، وهى تطبق الآن فى فرنسا ، وإنجلترا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وغيرها .

ووزارة التربية والتعليم بالجمهورية العربية المتحدة ، استجابة منها لهذا الاتجاه فى حركة التغيير العالمى لمناهج الرياضيات ، وتحقيقاً لما كان يؤمن به الزعيم الخالد جمال عبد الناصر من ضرورة تغيير المناهج جذرياً ، ومن ضرورة اللحاق بعصر العلم والتكنولوجيا ، قد بدأت بإدخال تجربة الرياضيات الحديثة هذا العام (٧٠/٧١) فى مدارس ثانوية ثلاث بالقاهرة ، بعد أن وفرت للتجربة كافة مقوماتها من المعلمين المهتمين المدرسين فى داخل البلاد وخارجها ، والكتب التى أعدت للطلاب فى مناهج الرياضيات الحديثة ، وهيئة الإشراف القادرة على المتابعة والتوجيه والتطوير على ضوء ما يسفر عنه الواقع التطبيقي للتجربة .

ومن ناحية سادسة ، فإن التطور التكنولوجى لا يفرض تعديلات جذرية فى محتوى التعليم فحسب ، بل إنه يستوجب تعديلاً مناظراً فى الوسائل التعليمية داخل المدرسة وخارجها ، ومن هذه : التلفزيون ، والراديو ، والتلستار ، وغيرها ، وبهذا الصدد فقد استجابت وزارة التربية والتعليم إلى الاتجاه العصرى فى إدخال التلفزيون التعليمى بمدارسها . وبدأت فى العام الدراسى ١٩٧٠/٦٩ بإدخال تجربة استخدام التلفزيون كمساعد للمعلم فى مجالات تدريس مواد العلوم بفروعها المختلفة بالمرحلة الثانوية ، وفى مجال تدريس اللغة الإنجليزية بهذه المرحلة كذلك . وطبقاً لبرنامج هذا العام

١٩٧٠/١٩٧١ ، فإن الوزارة رأت التوسع في التجربة بعد النجاح الذي أسفر عنه التطبيق في العام الدراسي الماضي .

والأساس العريض الثاني الذي ينبغى أن يقوم عليه بناء المناهج وتشكيلها — بجانب الأساس العلمي والتكنولوجي الذي أوضحنا جوانبه — هو الأساس القومي بما يحقق اتجاهات الفكر السياسي للزعيم الخالد عبد الناصر في المجال القومي العربي . مما كشفنا عن جوانبه عند تحليل الإيديولوجية الناصرية في ذلك المجال في الفصل الثالث من الكتاب :

ويتضمن تشكيل المناهج على ضوء الفكر السياسي العربي للزعيم الخالد ، أن توجه توجيهاً عربياً عميقاً ، ويتضمن ذلك ناحيتين جوهريتين :

الأولى : موراث الماضي — خالصة من شوائبها ، — باعتبارها الثقافة الأصيلة التي تستظل بها الناشئة في أكثر من جانب من جوانب الحياة ، والثانية : الخصائص الثقافية للحياة العربية الجديدة التي نريد طبع الأجيال الطالعة بها :

ومن الناحية الأولى : لم تكن حضارة واحدة ولا ثقافة واحدة تلك التي تجتمعت في مجراها حتى وصلت إلينا ، بل كانت ألواناً كثيرة تداخل بعضها في بعض وأثر بعضها في بعض ، وكانت في مسيلها إلينا دائماً التغير والتحول بحسب العناصر التي تجتمع منها ، وبحسب الظروف التي تحيط بها . ففي هذا الجانب من الأرض كانت مصر القديمة ، وفي المنطقة ذاتها بابل ، وآشور ، وفيليقيا ، وميديا ، وسسبأ ، وفارس ، واليونان ، وروما ، والعرب القدماء ، وقرطاجة ، وهذه جميعاً تشاركت بحضارتها وثقافتها بنصيب أو بآخر ... وفي هذه المنطقة نشأت اليهودية والمسيحية ثم الإسلام ، وانتشرت كل منها في أطراف الأرض لتنشأ منها فلسفات ومبادئ إنسانية آمن بها أجدادنا ، وآمننا نحن بها . فنحن في هذه الرقعة إذن ورثة أجيال من الحضارات والثقافات والمقائد المتأصلة في حياتنا المتشعبة في مناخ تفكيرنا ومشاعرنا ومسالكتنا ، غير أن الثقافة العربية هي التي طبعت حياتنا بعمق في اللغة ، والدين ، والقيم وغيرها من مقومات ميراثنا الثقافي .

ومن هذه الزاوية ، ينبغى أن تستهدف المناهج تعريف التلاميذ بالدور الضخم

الذى قام به أجدادهم في كفاحهم منذ أبدعوا أقدم حضارات على وجه الأرض .

ومن هذه الزاوية أيضاً ينبغي أن تتضمن المناهج — فيما تتضمن — العناية بالتاريخ العربى ، فالتاريخ العربى إذا أحسن عرضه تجلى فيه كثير من الحقائق ، منها أن العرب أمة واحدة ، وأن مصالح العرب واحدة ، وأن القومية العربية ضرورة من ضرورات الحياة فى العالم المعاصر ، وأن اقتصاديات العرب ازدهرت فى ظل القومية العربية ، وأن طريق النصر هو مواجهة العرب لأعدائهم متحدين متكئين ، وأن الأمة العربية لم تستطع أن تحمى حياتها وآمالها ضد مطامع القوى الضاغطة عليها ، إلا حين توحد كفاحها وجهادها .

كذلك فإنه يجب أن تبرز فى دراسة التاريخ أجداد العرب وأيامهم ، وما تنطوى عليه هذه الأيام من صداقة الأصدقاء ، وعداوة الأعداء ، ومؤامرات أصحاب الاستعمار وعملائهم ، كما يجب أن تبرز أخطاء الماضى وتضحياته ، وكيف نخطط لمستقبل يتفادى تلك الأخطاء .

وينعطف على ذلك ، أن تراجم أبطال العرب فى السياسة والحرب والاجتماع والحكم والقانون والعلوم الطبيعية والآداب والفن . . . يجب أن تبرز فى مناهج مدارسنا ، . . . يجب أن يكون التلميذ فكرة من البطولة فى صورتها العربية وعن الذكاء فى مجاله العربى (١) .

كذلك فإن المناهج إذ تلتزم فلسفة الزعيم الخالد فى المجال العربى ، فإنها حين تعرض لمبدأ التكافل الاجتماعى بين أفراد المجتمع وذبوعه فى البلاد العربية اليوم فى صورة اتجاهات ومذاهب اجتماعية واقتصادية ، يجب أن توجه المعلمين إلى ضرورة عرض ذلك بطريقة تبرز أصالة هذا الاتجاه فى البيئة العربية فى إطار نظام الزكاة ، ونظام الضرائب على رأس المال ، وفى إطار التعاليم الدينية التى تجعل المؤمنين أخوة ، وتبنى النظام الاجتماعى على أساس تقرير المسؤولية ابتداء من أصغر خلية فى المجتمع

(١) أبو الفتوح رضوان : الأسس التى يجب أن يقوم عليها المنهج . الحلقة

الدراسية لمدرسى معاهد المعلمين الريفية يونيو ١٩٥٥ ، ص ١٠ .

وهي الأسرة إلى أوسع مدى ، ثم توزيع هذه المسؤوليات على من يضطلعون بها ، بحيث يتعاون الجميع ، وتتواكب جهودهم في النهوض بهذه التبعات لمصالح الأمة .

والمناهج حين تعرض مبادئ التشريع الإسلامى فى محيط الأسرة والمعاملات ، وفى نظم الحكم والسياسة والاقتصاد فى الإسلام ، يجب أن تبرز ما يمتاز به هذا التشريع من حرص على الأخلاقيات وتأكيد الجوانب الروحية والإنسانية التى تمثل الدوافع الأصلية والعميقة إلى العمل ، والتى هى الطابع الحقيقى للتراث الحضارى للعرب .

والمناهج حين تعرض تاريخ أوروبا فى العصور الحديثة ، ينبغى أن تعالج ذلك من زاوية عربية بمعنى أنه يجب أن تبرز العوامل التى نقلت مراكز الحضارة والعلم من وطننا العربى الكبير إلى العالم الأوروبى الغربى ، ودور الأمة العربية وتراثها فى حركة البعث والتجديد التى أخذت بها أوروبا منذ القرن الخامس عشر ، والتاريخ المعاصر حين يعرض لثورة التكنولوجيا الحديثة ، فما ينبغى أن تغفل المناهج أن منطقتنا العربية عرفت التكنولوجيا التى تعتمد على الخبرة المجردة ، وظهرت ثمارها فى فنون البناء ، والشبيد ، والتحنيط ، وبناء السفن ، وإقامة السدود ، وغيرها مما تتركز به الحضارات القديمة التى ظهرت فى أرجاء الوطن العربى ، وفى الوقت ذاته يجب أن تبرز المناهج الدور الذى يمكن أن تهض به التكنولوجيا الحديثة القائمة أساساً على التزاوج بين العلم والتكنولوجيا فى تطوير معالم الحياة العربية المعاصرة .

كذلك فإن المناهج إذ توجه توجيهاً عربياً عميقاً على ضوء أيديولوجية عبدالناصر فى المجال القومى العربى ، وعلى ضوء نظريته إلى الجانب الروحى من الحياة — كما أشرنا إلى ذلك من قبل — ينبغى أن تعنى بدراسة القيم والجانب الروحى من الثقافة العربية ولا يصح أن يقتصر ذلك على المبادئ الروحية المجردة أو الفواعل الخلقية التى قد يستوعبها الطلاب دون إدراك صحيح لقيمتها فى الحياة الشخصية لهم ، أو علاقتهم الاجتماعية فلا تؤثر فى سلوكهم ، بل ينبغى أن يكون تدريس الجانب الروحى أداة فعالة فى تطوير نمى شخصية التلميذ ، بحيث يكون لهذا الجانب مكان هام فى هذا النمو ويؤثر فى سلوك الطلاب فى مواقف الحياة المختلفة ، فلا يكون قاصراً على درس الدين أو مواقف التعبير فحسب ، ويتحقق ذلك — كما سبق الإشارة — عن طريق ممارسة

فعلية لشعائر الدين والفضائل والاتجاهات والمثل العليا المنشودة ، وعلى مدرسى التربية الدينية — كما أشرنا — أن يحصنوا طلابهم ضد أى زيف أو انحراف يحاول المساس بعقائدهم ، وأن يناقشوا معهم أية فكرة طائشة أو مذهب فاسد ، ما قد يزين لهم فيرددونه دون وعى له ، حتى يظهر الحق لهم عن طريق هذه المناقشة فتصفو نفوسهم وضمائرهم ، ويترسخ إيمانهم بالله وبتراثهم الروحي الخالص .

هذا من الناحية الأولى ، ناحية موارد الماضي ، أما عن الناحية الثانية التي تشكل المناهج وتوجيهها وتوجيهاً عربياً عميقاً — على ضوء الفكر الثوري لزعيمنا الخالد — فهي ناحية مقومات وخصائص الحياة العربية المعاصرة ، والتي نريد طبع الأجيال الطالعة بها ، فأبناء هذا الجيل يعيشون في عصر ثورة وعصر انتقال ، من خبرات قومية نارت عليها فلسفة الزعيم الخالد — قولاً وفعلًا — إلى خبرات قومية عاش من أجلها وسعى إلى تحقيقها ، وأرسى قواعدها ، فنحن انتقلنا من الاستبدادية الملكية البرلمانية ، إلى الديمقراطية التي تستند إلى الشعب ، ومن الاقطاع إلى الاشتراكية ، ومن الظلم الاجتماعي إلى العدالة الاجتماعية ، ومن العبودية إلى الحرية ، ومن مستوى المعيشة المنخفض للجماهير إلى ارتفاع نسبي في هذا المستوى ، ومن اقتصاد زراعى متخلف إلى اقتصاد يركز على أساليب متقدمة في الزراعة ، ويرتكز على قاعدة صناعية عريضة تنقلنا إلى عصر التصنيع الثقيل ، ومن استهلاك للسابع والافسكار إلى إنتاج السلع والافسكار . . هذه هي أبرز مقومات الحياة الحاضرة التي نريد أن تسهم المناهج في اقرارها — ثم بالإضافة إلى ذلك ، هناك مشكلاتنا الاجتماعية التي ترتبت على خبرات الماضي الفاسدة ، ونريد السير بها في طريق الإصلاح كمشكلات سوء الصحة والامية ، والخرافة ، والإجرام ، والضعف الخائى ، وتحت تأثير ظروف مرحلة الانتقال هذه التي يعيش فيها الناشئة ومقتضيات الحياة الجديدة ، ينبغى توجيه المناهج إلى معالجة المسائل المتصلة بالأوضاع الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والأخلاقية ، وما فيها من انجازات ، وإيجابيات ، وسلبات ، ومشكلات ، والحلول الممكنة لها ، وما ينبغى أن تقتصر هذه الدراسة على وطننا المحلى ، بل ينبغى أن تنتقل الدراسة في تلك المسائل إلى مجال الوطن العربي ، ومن ثم تكون نقطة ارتكاز لدراسة أوسع تبرز أكثر من حقائق الوضع العربى ، واتجاهاته المعاصرة .

فن حقائق الوضع العربي التي ينبغي أن تعنى المناهج بإبرازها، ووحدة الوطن العربي، من حيث موقعه المتفرد، وأنه قلب العالم، وبؤرة التاريخ، ومن حيث تكامل غلاته وحاصلاته، وتكامل وسائل الإنتاج فيه، وتكامل أسواقه، وتكامل رأس المال العربي، وأهمية التصنيع وإمكاناته العربية، وإبراز هذا المغزى الجغرافي من خير وسائل التربية القومية للمواطنين العرب.

ويرتبط بمقومات الحياة الحاضرة، أن يظهر في المنهج أهداف الأمة العربية في الوقت الحاضر من حيث تحرير الأرض، وقهر العدوان الإسرائيلي، والتصدي لقوى الاستعمار العالمي، وحركة الصهيونية، وعدم الوقوع في برائن الدعايات الهدامة، وتحقيق العزة القومية، وترسيخ الشعور بالقومية العربية، على أنها حركة من حركات العصر، وفكرة أساسية، وقوة ثورية فادرة على تشكيل معالم الحاضر وتخطيط صورة المستقبل لحياة العرب في شتى أقطارهم... أنه ينبغي في سبيل التربية القومية، أن تبرز هذه الأهداف وأهميتها من طريق الحقائق التاريخية والجغرافية والسياسية والاجتماعية، لا كفضايا عاطفية تنال بلاسند من الحقائق.

ويرتبط بجانب الحياة الحاضرة التي يجب أن تظهر في المنهج كذلك، مركز البلاد العربية في المحيط العالم، والمسؤوليات المتنوعة، والتبعات الجسام التي تضطلع بها مصر حيال مشكلات العالم ونحو سلامته واستقراره، ومستقبله.

وغنى عن البيان، أن توجيه المناهج توجيهاً قومياً عربياً — على ضوء فلسفة الزعيم الخالد — يقتضى العناية الشديدة باللغة العربية الفصحى، فهي الأساس الأول في وحدة العرب، وهي التي حفظت عليهم شخصيتهم عبر التاريخ، وربطت أفراد الأمة العربية بعضهم إلى بعض برابط وثيق، وهي التي تقرب بين أمزجتهم ومشاعرهم وأفكارهم وعاداتهم، مهما اختلفت ديارهم، وهي عنوان مجدهم ونفخهم أيام عزهم وسيطرتهم، وهي وعاء فكركم وتراثهم العقلي والروحي والاجتماعي، ومن ثم فكل دعوة إلى اللغة العامية أو مهاجمة النحو العربي، وضبط الكلمات، وكل ترخص في هذا وكل مقاومة للأساليب العربية السليمة في المدارس، إنما هو مؤامرة لا يكون الانخداع فيها إلا نتيجة جهل أو غفلة أو سوء نية. (١)

(١) د * أبو الفتوح رضوان : التوجيه القومي العربي للتربية الوطنية ، صحيفة التربية — السنة الثانية عشر — العدد الثاني يناير ١٩٦٠ ، ص ٢١ .

غير أنا نوجه النظر إلى أن دعم التراث العربى ، واللغة العربية ليس معناه إغفال اللغات الأجنبية أو التهمين من شأنها فى الخطط الدراسية والمناهج ، فبلادنا تحتاز مرحلة هامة من مراحل نموها وتطور حياتها ، ومن مقتضيات هذا التطور توفير المتخصصين من أبناءنا فى اللغات الأجنبية المقابلة لضرورات الإصال بالخارج ، والإطلاع على ما يجد فى البلاد الأجنبية المتقدمة من إنتاج ثقافى وعلمى فى شتى الفروع ، ونقل هذا الإنتاج الى اللغة العربية وتجهيزه ليكون تحت تصرف الخبراء والباحثين العرب فى مختلف المجالات ، وهذا التمتع لما يظهر فى العالم أولاً فأولاً من بحوث علمية وإنتاج فكرى وفقى قد أصبح أساساً لا غنى عنه لنهضات الدول الآخذة بأسباب انتطور السريع ومن بينها الجمهورية العربية المتحدة ، فاللغات الأجنبية هى إحدى الوسائل الأساسية لإعداد المهندس ورجل الاقتصاد ، والطبيب ، والمتخصص فى دقائق الصناعة أو الزراعة المتطورة ، أو الرياضيات ، أو العلوم ، وغير ذلك مما ينبغى الإلمام به والاختذ بأسبابه فى حضارة النصف الثانى من القرن العشرين .

لهذا تولى وزارة التربية والتعليم اهتماماً خاصاً لموضوع تدريس اللغات الأجنبية من حيث إفساح المجال المناسب لها فى خطة الدراسة وتطوير طرق التدريس ، حيث تبنت الطريقة السمعية الشفوية كمدخل لتدريس اللغات ، وتستعين الوزارة الآن فى تحقيق ذلك ببعض الخبراء الأجانب من إنجليز ، وألمان ، كائستعين بخبراء المركز الثقافى الفرنسى فى تطوير طرق تدريس اللغة الفرنسية وكتبها المستخدمة . وليس من شك فى أنه بما يكمل ذلك ، إعادة النظر فى طرق إعداد معلم اللغات الأجنبية بكلليات إعداد المعلمين لإعدادا يساعد على تحقيق المستويات اللغوية الموجودة فى مدارسنا .

هذا والاساس الثالث الذى ينبغى أن يقوم عليه بناء المناهج وتشكيلها ، بجانب الاساس العلمى والتكنولوجى ، والاساس القومى العربى ، هو إبراز الجوانب العالمية فى المهنج بما يحقق أيدىولوجية عبد الباصر ، ونظرته الى هذه الجوانب من الزاوية العربية ، والمصلحة القومية .

ويعنى ذلك — فى مجال التطبيق — إبراز اهتمامات المجتمع العربى واتجاهاته الدولية المعاصرة ، ذلك لأن التوجيه العربى للمناهج — كما صورنا جوانبه — وإن كان من أهم الأمور التى نفشدّها فى ظروفنا الراهنة ، تأكيد الشخصية العربية ، فليس

يعنى ذلك أننا لا نقدر البرعة الإنسانية بمفهوما العالمى ، أو أن النظرة العربية نظرة ضيقة، وإنما تعنى التركيز فى المناهج على الجانب الإنسانى العربى، نظراً لظروف بلادنا فى الوقت الحاضر ، وذلك دون أن ننفل الجانب الإنسانى الكبير ، بحيث نعنى أول ما نعنى بتاريخنا و بظروف بلادنا الجغرافية وبعلاقاتنا ، وأنظمتنا ، ومشكلاتنا على أن يأتى العالم فى نطاقه الجغرافى أو التاريخى فى المرتبة الثانية ، مع العناية بما قدمه العالم العربى الإنسانية جمعاء من خير وفضل أيام عظمته وتماسكه ، وما يقدمه الآن من اتجاهات وقيم وتجارب اجتماعية واقتصادية جديدة ، ومثل فى سبيل تحرير الشعوب وإقرار سياسة عدم الانحياز والسلام الدولى ، وما يقدمه من موارد اقتصادية وبترولية تسهم فى رفاهية الإنسانية ، ودفع حركة التقدم الصناعى العالمى ، والرخاء المشترك لدول العالم .

وبجانب ذلك ، فإن المناهج ينبغى أن تراعى مراكز الثقل فى اهتمامات الوطن العربى السائدة فى عالمنا المعاصر ، وعلى سبيل المثال ، فالمناهج حين تعرض للعلاقات بين الوطن العربى والعالم الخارجى ، يجب ألا تهمل أو توجز الآن فى عرض حياة شعوب إفريقية وآسيا ودورها مع الشعب العربى فى الكفاح ضد حركة الاستعمار العالمى ، وضد التحالف الاقتصادى والاجتماعى ، فى النصف الثانى من القرن العشرين .

الفصل الثامن

أيدولوجية عبد الناصر وإعداد المعلم

مكانة المعلم في عملية التربية والتعليم :

أوضحنا فيما سبق أنه لكي تنهض التربية بدورها الضخم في إحداث التغيير في بناء المجتمع، وصنع تقدمه، فإن أولى الخطوات في هذا السبيل، أن تحدد التربية فلسفتها وموجهاتها التي تهديها وتعين لها الهدف الذي تسير نحوه ، باعتبارها وسيلة من وسائل الإصلاح والنهوض الشامل . ولكي تصبح التربية أداة ذات فاعلية في عملية الإصلاح المنشود ، لا بد وأن تخرج هذه الفلسفة من نطاق النظريات إلى مجال العمل والتطبيق .. ولقد بينا أيضا أن عنصرا أساسيا في عملية التطبيق هذه ، هو تخطيط المناهج من حيث إنها إحدى الوسائل الهامة التي تترجم أهداف التربية ، وتتخذها المدرسة أداة فعالة لتحقيق هذه الأهداف .

ونود أن نؤكد أن هذه الخطوات والوسائل عوامل لازمة وأساسية — دون شك — في العملية التربوية والتعليمية . غير أنها على ضرورتها وأهميتها ، فإنها لا تحقق أغراضها ما لم يعد لها المعلم . فالمعلم يحتل مكان الصدارة بين العوامل التي يتوقف عليها نجاح التربية في بلوغ غايتها ، أما سائر العوامل الأخرى من أنظمة ومناهج ، وأدوات ومبان ، ومرافق تعليمية ، فإنها تأتي بعد المعلم في الأهمية فالمعلم المكفء يستطيع أن يستخلص أعظم الفائدة من هذه العوامل التي في متناوله من هدف فلسفي وراء العملية التعليمية فيربط بينه وبين الفلسفة والاتجاهات السائدة في المجتمع ، ومن منهج يكفيه ويوجهه فتنبعث فيه الروح والحياة ، ومن كتاب ينفذه ويقومه ويجعله وسيلة نافذة من وسائل التعليم ... والمباني الجيدة ، والمعدات السكاكية تكون قليلة الجدوى إذا لم يتوفر المعلم الصالح ، بل إن وجود المعلم المكفء يعمّض — في كثير من الأحيان — ما قد يكون موجوداً من النقص في هذه النواحي .

ويشير أحد المربين إلى أهمية عنصر المعلم في عملية التربية والتعليم فيقول :

« وفي عقيدتي أن نقطة البداية في كل إنتاج تربوي مرغوب فيه ليس هو مكان المصنع أى المدرسة ، ولا مواد الصناعة وهو المقررات والأبواب ، ولكنه الصانع نفسه وهو المعلم : فلسفته ، عاطفته ، نفسيته ، فهمه لما يريد أن يعمل ، تحمسه للإنتاج ، غيرته على الوظيفة التى سيؤديها إنتاجه في المجتمع مهارة أصابعه في معالجة المادة الآدمية التى بين يديه » (١) .

دور المعلم في مراحل التغيير الاجتماعى للأمم :

وإذا كان حسن اختيار المعلم وإعدادة إعداداً صالحاً ، هو حجر الزاوية في العملية التربوية والتعليمية ، فإن أهمية ذلك تبرز بصورة أوضح في عصور التطور السريع في الحياة وفي أنظمة التعليم ، ففي العهود التى يسير التغيير فيها على مهل ، يمكن المعلم أن يعتمد على التقاليد ، وأن يسترشد بالأساليب التى تعلم بها وهو طالب ، أما في عهود التغيير السريع ، فإن الكثير من التقاليد ومن الأنظمة والأساليب التى تعلم عليها المعلمون في صغرهم ، تصبح غير ملائمة للاتجاهات الجديدة ويصبح إعداد المعلمين لتقبل هذه الاتجاهات والسير وفقاً لها ، أمراً على جانب كبير من الأهمية . وفضلاً عن هذا تكون هناك حاجة إلى إصلاح ما فيهم من عيوب عامة تركتها في شخصياتهم حياة الأسرة والمجتمع ، وإلى إكسابهم الصفات الخلقية ، والاتجاهات العقلية والنفسية التى تلائم أسلوب الحياة الذى تنشده الأمة في تطورها ، وينبغي أن يكون هذا كله من أهداف المعاهد التى تقوم بإعداد المعلمين وتكامل المدرسين المشتغلين ، فالمعلم هو دعامة الإصلاح التعليمي ، ومماهد إعداد المعلمين هى في الواقع نقط الارتكاز في كل حركة لإصلاح بعيد المدى .

ولقد مرت أقطار أخرى غيرنا بفترات نمو وتطور قومي ونهوض اجتماعي ، فاتجهت أول ما اتجهت إلى التربية والمعلم بوصفه صانع الأجيال طبقاً لمراصفات

(١) أبو الفتوح رضوان : التربية والقومية العربية . مجلة العلوم الاجتماعية - العدد الثاني - يونية ١٩٥٨ ص ١٥٣ .

بعينها، والمسئول عن غرس اتجاهات قومية، وفيم خلفية خاصة، ومثل عليها بذاتها في نفوس الأجيال الطالعة. فهذه بروسيا لم تجد وسيلة تقيل بها عثرتها بعد هزيمتها على يد نابليون في مطلع القرن التاسع عشر، إلا أن تلجأ إلى التربية وإلى المعلم حتى قيل عن انتصارها في الحرب السبعينية: لقد انتصر معلم المدرسة الألمانية في النهاية. والأستاذ شيوسام تسانج، في كتابه «القومية والتعليم في الصين يخصص، فصلاً عن «القومية والمعلم» وفيه يضع المعلم في المرتبة الأولى من حيث أثره في تكوين الانجازات والمثـل القومية في نفوس الناشئة. فما يقوله في هذا الصدد: «... وفي جميع الدول الناهضة يؤكد قادة التربية الآن، وزعماء السياسة أهمية مكانة المعلم ودوره الإيجابي في إعداد الأجيال الصاعدة.. إن فلسفة التربية والمناهج، والكتب بلغت ما بلغت من الأهمية، فإن فاعليتها ترجع إلى المعلم وتوقف عليه^(١)».

ولعله مما يضخم مسؤولية المعلم في الدول النامية، أن تطور الحياة الاجتماعية يحمل المدرسة مركزاً هاماً من مراكز الإصلاح العام، ويجعل المعلم عاملاً أساسياً من عوامل النهضة التي تعتمد عليه الدول في بلوغ أهدافها، وجهود المهلين إنما تقاس بدرجة الرقي الاجتماعي الذي أسهموا في تحقيقه، لأن مهمتهم لا تقتصر على حفظ التراث الاجتماعي فحسب، بل تشمل أيضاً تحسين هذا التراث وتوجيهه نحو المثل العليا التي تتطلبها الحياة الجديدة.

وصفوة القول أن المعلم هو عصب العملية التربوية والتعليمية، وعلى عاتقه تقع مسؤولية كبرى في تكوين أبناء الأمة وإعدادهم للقيام بدورهم في حياتها وصنع تقدمها، ومن ثم فللمعلم أكبر الأثر في النهوض بالوطن وتحقيق أهدافه القومية، والمعلم الكفء هو قوام الأمة القوية. ومن هنا تبرز أهمية اختبار المعلم، وتوضح أهمية إعداد الإعداد الذي يؤهلهم ليقوم بهذا الدور الخطير في حياة مصر المعاصرة في حركة بعثها ونهوضها، وتحولاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

أسس إعداد المعلم على ضوء الأيديولوجية الناصرية:

إن نقطة البداية الطبيعية في بحث المبادئ التي ينبغي أن يسير عليها إعداد المعلم

(١) Chiu-sam Tsang, Nationalism In School Education in China 1953 P. 168.

فى بلادنا الآن ، والأنظمة والأساليب التى تتبع فى هذا الإعداد ، هى أن نسال : ما الأهداف التى نستهدفها فى إعدادة ؟ والجواب على ذلك أن خطة الإعداد هذه ينبغى أن تكون مرآة تعكس العناصر الأساسية التى تتكون منها الخطوط العريضة للفلسفة التربوية ، ونواحي التنوير التى طرأت على حياة مجتمعنا بما صورناه فى شىء من التفصيل فى الفصول السابقة ، وبذلك يواجه الإعداد المسئوليات المتزايدة على عاتق المدرسة ، والخدمات التى تنتظر من المعلم قبل المجتمع الجديد الذى يحيا فيه ، والذى ينبغى أن يتجاوب معه ، وبوقظ وعيه ، ويرسى دعائمه ، ويسهم فى تطويره ، وتعديل خطوط تقدمه حسب ما وضع الزعيم الخالد من مبادئ وأهداف بوصفه قائد أمته ومعالمها الأول .

ولكى يتحقق هذا الاتجاه فى إعداد المعلم فى بلادنا ، فإن ذلك يتطلب بالضرورة إعدادة إعداداً عاماً من ناحية ، باعتباره إنساناً ومواطناً ، وإعدادة إعداداً مهنيّاً خاصاً بوصفه معلماً ورائداً اجتماعياً من ناحية أخرى « وبالطبع » لا يمكن الفصل بين الإعداد العام والإعداد الخاص فصلاً تاماً فيما مرتبطان ومتداخلان أحدهما فى الآخر إلى حد بعيد . فترية المدرس هامة لها أثر بعيد فى روحه ونظرة إلى عمله ، والأسلوب الذى يسير عليه فى تربية تلاميذه ، كما أن دراساته المهنية ينبغى أن تسهم فى تكوينه العقلى والنفسى وثقافته العامة (١) .

الإعداد العام للمعلم :

أما عن الإعداد العام ، فيقتضى تزويد المعلم — فى طور الإعداد — ببرنامج ثقافى عام يستهدف صقل شخصيته كمواطن مثقف ، فيشتمل البرنامج على المعلومات ، والمهارات ، والإنجازات التى تعبر عن الجوانب المختلفة اللازمة فى إعداد المواطن العربية السليمة ، فيزيد من وعيه بأبعاد المجتمع الذى يعتبر المعلم جزء منه ، والذى يعدله المواطنون الصغار ، ويحفزه على الاشتراك فى مواقف الحياة كمواطن متيقظ لما يدور حوله ، مستجيباً لمطالب الحياة الجديدة ، ومسئولاً عن توجيهها . ولا شك فى أن فهم المعلم المجتمع الذى يعيش فيه ، هو أول خطوة فى سبيل الإصلاح الذى

(١) اسماعيل القبانى : اعداد المعلم العربى فى اطار الفلسفة التربوية الجديدة . صحيفة التربية — السنة الرابعة عشر — العدد الأول — نوفمبر ١٩٦١

هو مسئول عنه ، فالمعلم مصلح من حيث هو يستوحى ما فى المجتمع من عوامل القوة فيدفع به إلى الأمام ، ويلبس ما فيه من عوامل القصور والضعف فيعمل على التغلب عليها ويخلص منها أفراد الجيل المستقبل المعلم مصلح لأنه لا يقصد أنه يعلم التعليم فى ذاته ، وإنما يقصد بالتربية والتعليم ما وراءهما من إصلاح ونهوض بالمواطنين والمجتمع

ويؤكد كثير من الكتاب ورجال التربية ، أهمية البرنامج الثقافى العام لطلاب دور وكليات المعلمين من حيث أنه يهيئ لهم أسباب التوافق والفهم لبيئتهم الطبيعية والحياة الاجتماعية ، والقيم الإنسانية التى تشكل حياة المجتمع .

فالاستاذ « إدوارد أولسن » فى كتابه « المدرسة والمجتمع » يقول :

« . . . إن معاهد إعداد المعلمين سواء منها ما كان كبيراً أو صغيراً ، حضرياً أو ريفياً ، تواجه فى الوقت الحاضر مسئوليات مهنية جديدة وخطيرة فى نفس الوقت . فهى مسئولة عن تدريب الذين اتخذوا التعليم مهنة لهم حتى يصبح إحساسهم بالمجتمع كإحساسهم بالمدرسة ، وإدراكهم للحاجات المدنية كأدراكهم لنمو الطفل ، وكفاياتهم فى بناء المجتمع ككفاياتهم لوضع المناهج حقاً إن هذا العمل غير هين ، ولكنه بغير شك عمل حتمى بل وعمل لا بد من تأديته فى حياتنا الحاضرة (١) » .

والاستاذ « تيودور براميلد » فى كتابه « الأسس الثقافية للتربية » يرى ضرورة دراسة التراث الثقافى لحياة المجتمع بجانب المواد التربوية والنفسية فى معاهد إعداد المعلمين فيقول بهذا الصدد :

« إن أساسيات التربية لا يمكن أن تدرس على اعتبار أنها منظمات فكرية ، ومواد منفصلة من علوم النفس والاجتماع والفلسفة الخ فمع الاعتراف بأن هذه المواد ضرورية فى برامج إعداد المعلمين ، فإنها لا تعطى صورة واضحة المعالم كمنهج يصور ثقافة المجتمع وحياة المجتمع (٢) » .

(١) Edward G. Olsen : School and Community.
(New York, 1954, 6. 62.

(٢) Theodore Brameld, Cultural Foundations of Education.
New York, 1956, P. 264.

وعلى هذا الضوء ، ينبغي أن يستهدف برنامج التثقيف العام — فيما يهدف إليه — تنمية القدرة في معلم المستقبل على الاطلاع الواسع ، والفهم العميق للتطور الفكرى والاجتماعى في وطنه ، والبلاد التى يرتبط بها هذا الوطن ارتباطاً عضوياً وثيقاً ونعنى الوطن العربى الكبير ، وفى نطاق الإطار العالمى الذى يتأثر به مجتمعه ويؤثر مجتمعه فيه ، ومن ثم يفهم ما يقوم بتدريسه من مواد فى ضوء الفلسفة التربوية للمجتمع الذى يعيش فيه ، وفى ضوء الإطار العام للثقافة الإنسانية ، فيوجه تدريس مادته لخدمة أهداف أبعد من مجرد الأهداف الخاصة لتلك المادة مع ربطها بخيرها من المواد ، وبالحياة العامة وتطورها .

وبجانب ذلك يجب أن يستهدف البرنامج الثقافى العام ، إكساب المعلم — فى طور الإعداد — القدرة على التفسير من حيث أنه لا يفسر الخبرات للإنلاميذ فحسب ، ولكنه يفسر أيضاً المجتمع الاشتراكى الذى ينتمون إليه : ماضيه ، وحاضره ، وأهدافه ، والمجهودات التى يبذلها المواطنون لتحقيق هذه الأهداف ، وما يزرع به من أعمال فنية وثقافية والفرص التى يتيحها ، والإمكانات التى يقدمها ، والخدمات التى ينظمها الأفراد .

وما نريد أن نؤكد ، أن البرنامج الثقافى لا يعنى شحن ذهن المعلم — فى طور الإعداد — بقطع أو تنف من المعلومات فى أكبر عدد ممكن من المواد والمجالات كما يظن ، وإنما يعنى البرنامج — قبل كل شيء — سعة وتعميقاً فى الفهم ، وميولاً عقائدية تدفع صاحبها إلى البحث ، والشغف بالمعرفة ، وتوسيع خبرات الحياة وتنويعها ، والاستزادة من العلم ، ومن ثم يصل المعلم — عن طريق الثقافة العامة بهذا المضمون — إلى مستوى أعلى من النضج ، ومن القدرة على البحث والفهم الصحيح والنقد والابتكار ، واستخلاص القيم الثقافية التى تنطوى عليها المعلومات ، والقدرة على مداومة الاستفادة من التجارب وغير ذلك من الخصائص والصفات المطلوبة فيمن يقوم بمهمة التعليم .

ويتوقف تحقيق هذا الهدف الكبير فى تربية المعلم عامة على أمرين :

الأول : ما يتضمنه البرنامج الثقافى من مواد ومجالات ثقافية مختلفة .

والثانى : وهو الأهم ، تكييف هذا البرنامج وتوجيهه بما يحقق تكوين هذه الصفات والاتجاهات العقلية والنفسية التى ننشدها فى تكوينه .

وقبل أن نرسى معالم هذا البرنامج الثقافي للمعلم في مجتمعاتنا المعاصرة ، ينبغي أن نشير إلى أن هذا البرنامج ضروري لمعلم المدرسة الابتدائية ، كما هو ضروري لمعلم المدرسة الثانوية ، وربما كان معلم المدرسة الابتدائية أشد من غيره حاجة إلى هذه الثقافة العامة ، فهو الدعامة القوية التي ترتكز عليها عملية تربية وصنع المواطنين في أول مرحلة من مراحل تعليمهم ، والتعليم في المدرسة الابتدائية لا يقتضى معرفة المواد التي تشتمل عليها المناهج فحسب ، بل يقتضى فوق ذلك أن يكون المعلم مزوداً بثقافة عقلية واسعة تمكنه من انقضاء الأمثلة الحية المناسبة للدارك تلاميذه ، وتجعل دروسه مشتملة على مناقشات فكرية حرة تولد في تلاميذه روح النقد والبناء ، وتساعدهم على النمو والانطلاق في مجتمع يحتاج إلى الخروج والتخلص من ركوده المزمع .

وتمشياً مع فلسفة التربية التي صورنا جوانبها في الفصل السادس من البحث ، فإن التخطيط للبرنامج الثقافي العام وترجمته إلى مناهج وأساليب ونشاط في مجال إعداد المعلم في مجتمعنا العربي المعاصر ، ينبغي أن يشتمل مناهجه وأساليب محصور نشاطه من الأهداف التربوية والتعليمية لهذا المجتمع .

فإذا كان من هذه الأهداف إبراز الكيان والشخصية العربية المصرية في إطار الكيان العربي الكبير ، وفي إطار القومية العربية ، وفي الإطار العالمي ، فإن ذلك يتطلب أن يكون المعلم مواطناً يعرف حقيقة بلاده ويعتز بقوميته اعتزاز الواعي لقيمتها وخصائصها وشخصيتها ومناقجها ، لا مجرد اعتزاز انفعالي ، ويتطلب ذلك أيضاً إبراز الكيان القومي العربي والوحدة العربية والإيمان العميق بهما ، والعمل من أجلهما مما يتصل بالعقيدة والسياسة ، وهما أمران محتاجان إلى إقناع وإخلاص ، والوسيلة الأولى لتحقيق هذا الهدف الكبير ، أن نضع طلاب دور ومعاهد إعداد المعلمين وتدريبهم بين أيدي أساتذة عرب مخلصين مؤمنين بعروبيتهم .. ويتطلب ذلك أيضاً أن يتضمن البرنامج الثقافي العام العناية باللغة العربية وبخاصة الأدب ، وكلما ارتفع مستوى التعبير ، ومن ثم الفهم ، ارتفع مستوى التفكير فينبغي أن تستهدف دراسة اللغة في دور وكليات المعلمين لإعداد طلابها على التحدث والكتابة في أسلوب سليم مع فهم لرسالة الأدب في الحياة وأثره في توجيه حياتنا ، فهو الذي يصور لنا حياة مجتمعاتنا ، وفيه الصفات العربية الأصيلة ، وعادات العرب وأساليب معيشتهم .. الخ . كما ينطوي تحت ذلك أيضاً ، دراسة التراث العربي بما ينظم من فنون على اختلاف أشكالها من زخرف ، وتصوير ، وبناء ، وصناعات فنية ، وموسيقى ، وأغان ، إلى غير

ذلك مما ينبغي الإحاطة به وفهمه من مقومات الثقافة العربية . . إن مثل هذه الدراسة لما يساعد معلم المستقبل على فهم أساس القومية العربية ويؤدي إلى تقوية ولائه لها . . . يضاف إلى ذلك ضرورة دراسة الدين والقرآن الكريم وسائر الكتب السماوية — كل حسب دينه — لأن هذا يساعد الطالب على تأصيل الناحية الروحية ، وتعميق الفهم للثقافة القومية ، ولا بأس من أن تتضمن الدراسة مقارنة لمحتوى الأديان السماوية من اتجاهات للخروج منها بالمثل العليا والقيم الخلقية والاجتماعية المشتركة بين سائر المواطنين على اختلاف أديانهم ، والتي يسعى المجتمع إلى غرسها في نفوس الناشئة الذين سيعهد إلى هؤلاء المعلمين تعليمهم وتربيتهم . . .

وإبراز الشخصية المصرية ، في الإطار العربي تقتضى — فضلاً عن ذلك — دراسة المجتمع الوطني المحلي ، والمجتمع العربي الكبير دراسة علمية عميقة تمكن طالب دور المعلمين من إدراك العوامل الفكرية ، والعلمية ، والسياسية ، والاقتصادية التي تشكل حياة المجتمع وتؤثر فيه ، والمشكلات التي يعانيها ، والاتجاهات التي ينبغي السير فيها لحل هذه المشكلات ودفع عجلة التقدم الاجتماعي إلى الأمام . . كما تتطلب الدراسة أيضاً في هذا المجال ، دراسة مقارنة لنظم التربية والتعليم في البلاد العربية ، بغية الكشف عن الظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية ، والمقومات الفكرية التي أوجدت هذه النظم وما بينها من أوجه شبه ، وأوجه اختلاف .

وإبراز الكيان المصري في إطار الكيان العالمي ، يقتضى بالضرورة دراسة مركز هذا الكيان جغرافياً ، وتاريخياً ، واقتصادياً ، وسياسياً ، من الكيان العالمي ، كدولة نامية تسعى إلى أن تحتل مكانها الصحيح في العالم المعاصر باتجاهاته وخصائصه العلمية ، والديمقراطية والاقتصادية من أجل رفاهية الإنسان .

هذا فيما يخص الجانب الأول من البرنامج الثقافي العام ، مادته ومجالاته الثقافية المختلفة ، وأما عن الجانب الثاني وهو تكييف هذا البرنامج وتوجيهه بما يحقق الهدف منه في خلق معلم يؤمن بأمته وبذاته ، ويعتز بعروبه ، فإن ذلك يتوقف بالدرجة الأولى على طريقة وأسلوب تدريس هذا البرنامج ، وعلى تهيئة الجو العام في دور ومعاهد إعداد المعلمين . . . فالطريقة التقليدية طريقة التلقين التي تعتمد على الإلحاح الكلاسي والمؤثرات الصوتية والبصرية ، طريقة مجدية دون شك في استيعاب طلاب

المعلمين لما نريد أن يحيطوا به ، ولكن الأمر ليس مجرد العلم بجانب معرفي في محتوى البرنامج الثقافي ، وإنما الأمر يتعلق بعقيدة المعلم وعاطفته وولائه وسلوكه . . . ويتطلب هذا بالدرجة الأولى ألا تكون قاعات المحاضرات في دور المعلمين أمكنة لتلقي قطع من المعلومات ، وإنما أمكنة يتم فيها التعلم عن طريق المناقشة القائمة على البحث والفهم العميق والاطلاع الواسع والأسلوب العلمي في التفكير وربط النواحي الفكرية والدراسة النظرية بالنواحي العملية ، مما سنشير إليه — بعد قليل — في الإعداد المهني للمعلم ، وفضلا عن ذلك فإنه لا بد من تهيئة الجو العام في دور ومعاهد إعداد المعلمين بجميع الوسائل لإيقاظ الشعور القومي العربي في نفوسهم وإكسابهم روح الاعتزاز بوطنهم وبالقومية العربية .

هذا ، وإذا كان من أهداف المجتمع العربي في عصر النمو الديمقراطي — بما يحقق أيديولوجية عبد الناصر — وما ينطف على ذلك من تأصيل بعض الاتجاهات العقلية والسلوكية في النشء من حسن الفهم ، وبوضوح التفكير والمرونة العقلية ، والشعور بالمسؤولية ، والقدرة على التعاون مع الغير ، وغير ذلك مما سبقت الإشارة إليه ، فإن ذلك لا يمكن أن يتم إلا إذا كان المعلمون أنفسهم مزودين بقدر كاف من التربية الديمقراطية ، لذلك يجب أن يعنى في معاهد إعداد المعلمين بتربية الطلاب تربية ديمقراطية صحيحة تقوم على ممارسة الحكم الذاتي ، والتعاون لتحقيق الصالح العام ، وتعود تحمل المسؤولية واحترام رأى الغير .

ويتطلب تحقيق هذا الغرض أن تتمتع معاهد إعداد المعلمين بقدر من الاستغلال عن الإدارة المركزية للتعليم ، بحيث يتاح لأعضاء هيئة التدريس الفرص الكافية لتكييف مناهج الدراسة وخططها ، والقيام مع الطلاب بأنواع النشاط المختلفة ، والاشتراك في إدارة معيهم . . كل ذلك في حدود التوجيه العام الذي تتطلبه ظروف المجتمع وحاجاته .

ثم إن الاهتمام بتكوين شخصية المعلم ، وتنمية الصفات المطلوبة فيه كمواطن ديمقراطي مثقف ، وكعلم ، لا تقل أهميته عن كثير من الصفات والمهارات الخاصة التي يكسبها من إعداداته المهني ، وبجمال ذلك الحياة العامة نفسها في دور إعداد المعلمين . فـ هذه الدور يجب أن تنظم نفسها على نمط المجتمع المرغوب فيه ، حتى

ينشأ المعلمون وقد اكتسبوا المهارات اللازمة لتطوير مجتمعهم المتطور الجديد . ويعنى ذلك الاهتمام بتكوين مختلف الجمعيات وتنظيم الحياة الاجتماعية والرياضية للطلاب . وفى ذلك ميدان صالح لتكوين الشخصية وتنمية الصفات الفردية للمعلم . ولكى يتسع للطلاب مجال المشاركة فى الحياة العامة لمعهدهم ، والتأثر بالروح السائدة فيه ، ينبغى أن يقيم الطلاب والأساتذة بالقسم الداخلى ، فمن طريق هذا التأثر الخفى يتشربون المثل والانجذابات والقيم التى تنطوى عليها تلك الحياة ، وتنمو فيهم الصفات الشخصية المنشودة ، على أن يترك المعهد ، الجمعيات والحياد الاجتماعية والرياضية وشئون القسم الداخلى للطلاب أنفسهم ينظمونها ويديرونها على أسس ديمقراطية ليتعودوا التعاون ، وليتدربوا على التنظيم وعلى تحمل المسؤوليات ، وبالاختصار لا يكون المعهد أو الكلية مكاناً مهيئاً لكى يحصل فيه الطلاب والمعلمون من العلوم ، بقدر ما يكون مجتمعاً مدرسياً يمارس الطلاب والأساتذة فيه نشاطاً واسعاً ، يساعد على تنمية الصفات الديمقراطية المطلوبة من المدرس (١) .

وفى التوصيتين رقم (١١) ورقم (١٢) من توصيات المؤتمر العربى للتعليم الإلزامى المنعقد بالقاهرة فى سنة ١٩٥٤ بشأن مناهج معاهد إعداد المعلمين ما يؤكد أهمية حياة الطلاب الاجتماعية واعتبارها عنصراً أساسياً فى إعدادهم للحياة والمهنة التعليم . فالتوصية رقم (١١) تنص على أنه « يجب أن يكون المعهد نفسه مجتمعاً يقوم الطلاب بمبحث مشكلاته وتدير أموره ، وأن تتبع فى هذا البحث والتدبير الأسس الديمقراطية وأساليب الحكم الذاتى ، كما يجب أن تعالج هذه المشكلات على النحو الذى يمكنهم من مزج النشاط الجامعى بالجهد الفردى ، والجهود العقلية بالجهود ذات الطابع الجسمى والعمل » ، والتوصية رقم (١٢) تنص على أنه « يجب أن تعمل المعاهد على احترام فردية الطلاب ومعاملتهم المعاملة التى تسهل تنمية شخصياتهم داخل المعهد ، بما فى ذلك المشكلات المتصلة بالمنهج ، لأن الطلاب إذا لم يعطوا مسؤولية أثناء

(١) اسماعيل القباني : اعداد المعلم فى اطار الفلسفة التربوية الجديدة ،
صحيفة التربية - السنة الرابعة عشرة - العدد الأول - نوفمبر ١٩٦١
ص ٨ ، ص ٩ .

دراساتهم . فإن يتعلموا كيف يتحملون المسئوليات فيما بعد^(١) .

هذا ، وإذا كان من أهداف المجتمع — في ضوء الأيديولوجية الناصرية — إعادة تشكيل العلاقات بين الأفراد والطبقات على أسس من الثقة والتفاعل الحر ، والقضاء على الانفرادية ، والسلبية ، من موارث الماضي ، وتكوين اتجاهات سليمة من الإيجابية والتعاونية بين الناس بعضهم والبعض الآخر ، فإنه ينبغي أن يعد المعلم إعداداً كافياً لتحمل مسئولياته الاجتماعية الآخذة في الاتساع ، ويعنى ذلك أن تتضمن الدراسة الفهم الواضح لأساليب دراسة المجتمع ، وخدمته ، والعمل مع الجماعات ، والمطبات الاجتماعية القائمة في البيئة المحلية ، وإقامة بعض المعسكرات والتخيمات بقصد الدراسة والتقصي العلمي للمجتمع المحلي واشتراك الطلاب في حياة الجماعة ، واتصالهم اتصالاً مباشراً بمشكلاتهم ومساهماتهم في تأدية الخدمات لها ، وفي الوقت نفسه من الممكن أن تكون دور المعلمين ذاتها مراكز للعمل الإيجابي من أجل خدمة البيئة التي توجد بها تلك الدور . وهذا الشكل يتدرب الطلاب عملياً على الإسهام في خدمة بيئات المدارس التي يعملون فيها بعد تخرجهم ، وعملهم بها .

وفي تخطيط الأسس العامة لإعداد المعلمين بالجمهورية العربية المتحدة نص على أن يقوم الطلاب بخدمات اجتماعية في بيئاتهم فترة لا تقل عن ٥٠ ساعة سنوياً ، طول فترة الإعداد خلال الاجازات الصيفية ، حتى يمكن الاطمئنان إلى تنمية الجوانب الاجتماعية في معلم المستقبل^(٢) .

ولما كانت الحاجة ماسة في مجتمعاتنا المصرية إلى معلمين مدربين للعمل والمساعدة في إيجاد الوعي اللازم لرفع مستوى المعيشة في الريف ، وبحيث تصبح المدرسة التي يعمل فيها معلم الريف بؤرة مضيئة في المجتمع المحلي ، فتندمج فيه ، وتعاون في حل

(١) وزارة التربية والتعليم : التعليم الشعبي : توصيات مؤتمر التعليم الإلزامي ، القاهرة ١٩٥٥ ، ص ١٠٢ ، ص ١٠٣ .

(٢) الجمهورية العربية المتحدة : وزارة التربية والتعليم المركزية : قرارات هيئة التخطيط في إعداد المعلمين وتدريبهم ، الكراسة رقم (١٣) مايو ١٩٦١ .

مشكلاته، وفي تضيق الفجوة بين حياة القرية والمدينة ، فإن المجال يقتضي تضمين البرنامج الثقافي لإعداد معلم الريف بعض الدراسات والخبرات الخاصة التي تجعل منه رائداً ومصلحاً اجتماعياً كفى في مثل تلك البيئات .

وقد أوصت المؤتمرات الدولية والإقليمية التي بحثت موضوع إعداد المعلم بضرورة أن يشتمل برنامج الإعداد على دراسات نظرية وعملية خاصة للمعلمي المدرسة الابتدائية الذين يوكل إليهم العمل في صفوف تربية الكبار والمناطق الريفية والبدوية .

وفي التوصية رقم (٤٤) من توصيات مؤتمر التعليم العام المنعقد بجنيف عام ١٩٥٣ بشأن إعداد معلمي المرحلة الابتدائية ، ما يؤكد ذلك . وفيما يلي نثبت نص هذه التوصية .

« في البلاد التي يطلب فيها إلى معلمي التعليم الابتدائي تدريس الكبار في الفصول المسائية مثلاً أو في صفوف التربية الأساسية ، ينبغي أن يشتمل إعدادهم على دراسة نظرية وتدريب عملي على هذا النوع من العمل (١) » .

والتوصية رقم (٦) من توصيات المؤتمر العربي للتعليم الإلزامي بشأن مناهج إعداد المعلمين ، تنص على « أنه في الظروف المحيطة بالدول العربية يعتبر التدريب على التعليم الأساسي ، ودراسة البيئة للقيادة الاجتماعية ، وتعليم الراشدين أمراً ضرورياً (٢) » .

وإذا كان من أهداف مجتمعنا الاشتراكي في نهضته الحالية — على ضوء
الأيديولوجية الناصرية — تأكيد أهمية العمل والإنتاج لكي يساير مجتمعنا العصر

(١) وزارة التربية والتعليم المركزية : توصيات المؤتمر الدولي للتعليم العام (١٩٣٤ - ١٩٥٩) ص ١٣٣ .

(٢) وزارة التربية والتعليم : التعليم الشعبي — توصيات مؤتمر التعليم الإلزامي ص ١٠٠ .

التكنولوجيا الحاضر وما يتطلبه هذا العصر من ضرورة أن تحسن الثقافة المهنية والعملية مكانتها في كل نظام تعليمي . . ، فإنه يصبح من الضروري أن يتضمن برنامج التثقيف العام للمعلم في طور الإعداد والذي سنعهد إليه بتربية هذا الجيل ، قدرأ من الثقافة المهنية تكمل ثقافته العلمية بما يساعده على تنمية الوعي العملي بين تلاميذه ، واكسابهم القدرة على الابتكار ، ويساعدهم كذلك على اكتشاف ميولهم المهنية وقدراتهم العملية بما يعينهم على التوجيه إلى أنواع التعليم المختلفة ، وبما يساعد المعلم كذلك على توجيه أنشطة الطلاب إلى أعمال الإنتاج التي تحدم أهداف عبد الناصر في البناء والتنمية .

هذا فيما يخص المعالم الأساسية التي يجب أن يتضمنها البرنامج الثقافي ، لإعداد المعلم على ضوء أيديولوجية الزعيم الخالد ، وأما عن البرنامج المهني لهذا الإعداد ، فإنه على الرغم من أن محتوى هذا البرنامج وتنظيمه يختلف كثيراً من بلد إلى آخر ، إلا أنه توجد عناصر مشتركة في التربية المهنية لكل المعلمين في طور الإعداد ، سواء أكانوا سيعملون بالمدارس الابتدائية أو بالمدارس الثانوية ، فمعظم دور المعلمين — على سبيل المثال — تقدم برامج في أصول التربية ، وفي طبيعة النمو والتطور الإنساني ، وفي طبيعة العملية التربوية ، وفي العوامل التاريخية والفلسفية التي تؤثر في سير التربية والتعليم ، كما تقدم بعض الدور برامج في تاريخ التربية وفلسفتها ، وفي علم نفس الطفولة والمراهقة ، وفي سيكولوجية التعلم . وبالرغم من اختلاف محتويات البرامج المهنية ، إلا أنها تسكاد تتفق جميعاً في احتوائها على الأسس التاريخية والفلسفية والسيكولوجية والاجتماعية للتربية . . وذلك بجانب المهارات اللازمة للتدريس والتدريب العملي .

إن هذا المحتوى العام من البرنامج المهني ، نستفي بهذه الإشارة العابرة إليه ، فما هو مركز الاهتمام هنا ، هو أن نعالج المعالم الأساسية التي ينبغي أن يتضمنها البرنامج المهني تحقيقاً للفلسفة الناصرية في إعداد المعلم . .

ومن هذه المعالم أن نتقف المواد المهنية ، ومعنى هذا أن يربط فيها ما تنطوي عليه مهنة التدريس من نظريات وأهداف وطرق ، بالثقافة التي تلزم للواطن والمعلم

كمواطن موجه لغيره من المواطنين في مجتمع عليه أن يوقظ فكره ووعيه ، أى وضع النشاط المهنى أمام المعلم على أرضية ثقافية أى إنسانية واجتماعية .. ومن قبيل تثقيف المهنة مثلاً إقامة التربية على أسس من التاريخ وعلم الاجتماع ، فمثلاً عند الكلام عن وظيفة التربية في تجديد المدنية ، يجب أن تضرب الأمثلة التاريخية التي تثبت أن أى أمة لا تجد ثقافتها في صور اتجاهات العصر ، فإنها تصاب بأضرار بليغة ، كما حدث للمصريين في أواخر القرن الثامن عشر ، فلم يكن غزو الفرنسيين لمصر إلا ثمناً دفعه المصريون وحكامهم لعدم تمسكهم مع اتجاه المدنية الحديثة :

ومن تثقيف المهنة أيضاً دراسة تاريخ التعليم مرتبطاً بتاريخ الأمة وتطور المدنية حتى يقف طالب المعلمين على وظيفة التعليم ، بعدد أن يلمس بنفسه أن أحوال الأمة وأقدار الوطن مرتبطة صعوداً أو هبوطاً بنوع التعليم السائد فيه ، وأن العبرة ليست بحجم التعليم فقط وإنما بنوعه ، وتاريخ تعليم كل أمة يبين أن هناك أنواعاً من التعليم يكون الحد منها أعظم فائدة من التوسع فيها ، والعلاقة بين مستقبل الأمة وبين جودة التعليم كما وكيفاً ، أمر يمكن توضيحه بتثقيف تاريخ التربية أى يعرضه مرتبطاً بما تعاقب على الوطن من موجات الصعود والهبوط في مختلف ميادين الحياة اليومية ..

تدريب المعلم :

هذا فيما يخص إعداد المعلم من الجانبين الثقافي والمهنى بما يواجهه أيديولوجية الزعيم الخالد المتعددة الجوانب كفلسفة كاملة لنواحي الحياة المختلفة في مجتمعنا الجديد المتطور ، ولما كانت هذه الأيديولوجية أكدت أن التعليم حق لكل مواطن وحقت في مجال التطبيق قبول أبناء الأمة ممن هم بين السادسة والثانية عشر بالمرحلة الأولى ، ويسير التطبيق نحو تزويد كل مواطن بتسع سنوات من التعليم بدلاً من ست سنوات دراسية أى جعل التعليم الإعدادى مرحلة إلزامية ، فقد أدت هذه الثورة في دعم حق أبناء الشعب في التعليم ، حتى بلغ عدد التلاميذ بالمرحلة الأولى أكثر من ثلاثة ملايين ونصف مليون طفلاً ، وبالمرحلة الإعدادية أكثر من ثلاثة أرباع مليون ، وبالمرحلة الثانوية أكثر من ثلث مليون تلميذاً إلى التوسع في استيعاب أعدادهم الضخمة .

وكان من الطبيعي — وهذه هي الحال — أن تستخدم طوائف وقات متعددة من المدرسين الذين لم يعدوا للقيام بهذه المهمة أو أعدوا لها إعداداً غير كاف .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن التربية ذاتها علم متطور سريع النمو لا يجمد على وضع ، ولا يثبت على حال ، بل يستحدث فيه الكثير من الأسس والنظريات والأساليب ، ولذلك أصبح من الضروري — إلى جانب الاهتمام بإعداد المعلم — التركيز أيضاً على تدريبه لاستكمال تأهيله ، ثم تزويده بما يستجد من ألوان الفن التربوي ، أو لإعداده ليصبح قائداً في ميدان التربية والتعليم .

ولقد أصبح التدريب أسلوباً مقررأ لرفع الكفاية الإنتاجية في ميدان التربية والتعليم ، كغيره من ميادين العمل ، وحتى ترسم سياسة التدريب على قواعد علمية ، وتوجه توجيهاً سليماً ، فقد أنشأت وزارة التربية والتعليم في عهد الزعيم الخالد في عام ١٩٥٥ جهازاً مختصاً بعمليات تدريب المعلمين مهمته :

— تحديد مستويات الكفاءة لكل من يعمل بالتربية والتعليم .

— حصر نواحي الضعف والعجز على ضوء تحديد هذه المستويات .

— وضع الخطط والبرامج التدريبية اللازمة لاستكمال النقص الحالي بتسكيل المدرسين ثقافياً وتربوياً .

— تزويد المعلمين القدامى بالجديد من ألوان الفن التربوي والثقافة المهنية .

— وضع البرامج وتنظيم الدراسات الملائمة والبحوث الداخلية والخارجية للفنيين والإداريين في مختلف الوظائف لتوفير طبقة من القادة والخبراء في ميدان التربية والتعليم .

هذا ، ودعمأ للخط الأساسي في سياسة تأهيل المعلمين ، ارتفاعاً بمستوى الأداء في عمليات التربية والتعليم ، وتحقيقاً لمبدأ التعليم المشور وما يسمى « التعليم

مدى الحياة ، ، فقد اتجهت الوزارة إلى وضع مشروع إدخال التعميم بالمراسلة في إطار التعليم العام كإحدى الطرق المستحدثة ، لاستكمال إعداد المعلمين تربوياً في مختلف مراحل التعليم ، وبحيث احتمالات إدخال هذه الطريقة لمراجعة احتياجات البلاد خلال تطورها اقتصادياً واجتماعياً . وقد أصدر السيد الوزير الدكتور محمد حافظ غانم قراراً بتشكيل لجنة لمدرسة المشروع وبحيث الوسائل التي يتطلبها تنفيذه (١) .

(١) قرار وزارى رقم ٢٥٩ بتاريخ ١١/١٠/١٩٧٠

الفصل التاسع

أيديولوجية عبد الناصر وتخطيط سياسة التعليم

أوضحنا — فيما سبق — أن التربية هي عمالية تشكيل اجتماعي لأفراد مواطنين في مجتمعهم بالذات ، ومعاونتهم على العيش فيه ، طبقاً لمستويات ومعايير نابعة من تراث ثقافي بالذات .

ولقد أوضحنا كذلك أن التربية إذا أريد لها أن تنجح في تحقيق رسالتها هذه ، فإنها في حاجة إلى فلسفة توجهها وتهديها ، وبذلك تصبح سلاحاً في يد المجتمع يناضل به في معركة الوجود والتقدم .

وعلى ضوء هذه المقومات ، حاولنا أن نفنى فلسفة التربية ومقوماتها في مجتمعنا العربي المصرى المعاصر ، على أساس أيديولوجية الزعيم الخالد التي رسمت لنا معالم الحياة القومية الجديدة ، أى على أساس أهداف المجتمع الذى أراد أن يقيمه معلم الشعب لأمته حتى يحيل ركودها إلى حركة ، وقعودها إلى نهوض ، وعقمها إلى إنتاج ، وعلى هذا النحو حددنا معالم الفلسفة التربوية ، وموجهاتها التي تهديها في الفصل السادس من هذا الكتاب .

وقد حاولنا — فيما تقدم — أن نبرز — فى تفصيل — مغزى هذه الأيديولوجية كعقيدة اجتماعية ومذهب سياسى ، فى جوانب العملية التربوية والتعليمية فيما يخص أهداف التربية ، والمناهج الدراسية ، وإعداد المعلم وتدريبه ، وفى هذا الفصل نهضى لنطبقها فى رسم السياسة التعليمية وتنفيذها فى دولتنا العصرية التي أرسى الزعيم الخالد قواعدها .

التخطيط كأساس لرسم وتحقيق السياسة التعليمية :

إن أولى خطوات التطبيق السليم لفكر الزعيم الخالد ، في رسم السياسة التعليمية ، أن تقوم هذه السياسة على أساس من التفكير ، والتبصر إلى المستقبل — والعمل الإيجابي مع مراعاة الترابط والتنسيق بين الخطط المختلفة لتحقيق الأهداف العليا للمجتمع أي أن تقوم السياسة التعليمية على أساس من الضبط والتخطيط .

والتخطيط عملية أساسية لضمان تطوير حياة المجتمع في الميادين الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية وغير ذلك من مظاهر حياة المجتمع ، وهو خطوة لا غنى عنها لتوجيه هذه الحياة في أبعادها المختلفة ، ولإرسائها على قواعد وخطط مدروسة حتى تأتي محققة لأهداف هذا المجتمع ، ومتمشية مع حاجاته وآماله ، ومتطورة معه ، فالأهداف لا تتحقق إلا إذا وضعت الخطط المؤدية إلى تحقيقها .

والتخطيط في أي ميدان لا يعني مثالية بعيدة عن الواقع ، فهو دراسة الحاجات ، ودراسة الإمكانيات ، ذلك لأن غايات التخطيط ووسائله وأسسها تتأثر بالواقع الموضوعي بأبعاده التاريخية والاجتماعية حيث أنه يستند إلى حاجات الناس في هذا الواقع ، ويتأثر بالعناصر البيئية التي يتفاعلون معها ، والإمكانيات القائمة ، ومن هذا كله نستنبط وسائل تحقيق هذه الغايات والأهداف المرسومة .

ومن جهة ثانية ، يعني التخطيط النظر إلى المجالات المختلفة التي كانت منفصلاً بعضها عن بعض كالسياسة ، والاقتصاد ، والتعليم ، والخدمات الاجتماعية الأخرى ، واعتبارها وحدة مترابطة وكياناً شاملاً ، ونحن نعيش في عصر أهم ما يتميز به التشابك والتداخل بين أحداثه ومشكلاته وميادينه ، فكل تغير في أي ميدان يؤثر على الكيان كله . ومن ثم يرتبط مفهوم التخطيط بمفهوم الترابط والتنسيق ، تنسيق الخطط والجهود للنهوض بحياة المواطنين لتحقيق لهم أكبر قدر من التحرر الموجه في مختلف المجالات .

ومن جهة ثالثة ، فإنه من أهم ما يضمن للتخطيط تحقيق وظيفته في ضبط التغيير وتوجيهه ، أن يتوافر له عنصر المرونة ، فعملية التخطيط ما ينبغي أن تجسده عند

أهداف أو وسائل أو مستويات يعينها ، وإنما ينبغي أن تكون عملية مرنة تتحرك وتتطور بتطور المجتمع وتطور أهدافه ، وأن يعتبر التخطيط من هذه الزاوية اتجاهاً عقلياً قوامه البحث والتقييم والدراسة والتجريب والتقوم المستمر ، حتى تتحقق الأهداف على صورته المرسومة « فكلما تطور المجتمع وجب أن يعاود المسئولون النظر في أهداف التربية والتعليم ، وفي سياساتها حتى تأتى مسيرة لهذا التطور الاجتماعى ، كما أن تطور الأهداف يعنى بالضرورة تطور الوسائل والسبل التى تحققها » (١)

وعلى ضوء هذه المقدمات لمفهوم التخطيط ، نقاول بالبحث سياسة التخطيط التعليمى فى مصر بما يحقق أيدىولوجية عبد الناصر فى مجتمعنا الاشتراكى .

إن التخطيط التعليمى فى مجتمع اشتراكى ، عملية تعنى تصوير احتياجات المجتمع من الخدمات التربوية والتعليمية ، والتنسيق بينها بحيث تكون وسيلة لتحقيق فلسفة الدولة ومثلها وأهدافها العليا ، وبحيث يقوم هذا التصوير ضمن الإطار العام لسياسة التخطيط القوى الشامل بما يحقق التوافق بين برامج التربية والتعليم من جهة ، وبرامج التخطيط فى ميادين الاقتصاد والاجتماع وغيرها من جهة أخرى .

وقد جاءت توصيات المؤتمر الدولى للتعليم العام المنعقد فى جنيف عام ١٩٦٢ مؤكدة أهمية الربط بين التخطيط التربوى ، وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية على النحو الآتى :

« فى البلاد التى يكون التخطيط فيها شاملاً لجميع أوجه النشاط فى الدولة ، فإنه من الأهمية بمكان أن يوضع التخطيط التربوى ضمن إطار الخطة أو البرنامج الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويجب أن يكون نصيب التخطيط التربوى فى هذه الخطة أو هذا البرنامج متناسياً مع الدور الذى سيضطلع به فى التقدم الشامل للبلد » (٢) .

(١) وزارة التربية والتعليم المركزية دليل التخطيط التربوى ، العدد ٢٤ أغسطس ١٩٦١ .

(٢) وزارة التربية والتعليم : توصيات المؤتمر الدولى للتعليم العام المنعقد فى جنيف فى المدة من ٢ - ١٢/٧/١٩٦٢ .
التوصية رقم ٥٤ : التخطيط التربوى - ترجمة مركز الوثائق والبحوث التربوية الفقرة (٢) ص ٣ .

وفي المجتمع الاشتراكي الديمقراطي ، يقوم التخطيط التعليمي على أساس العمل الجمعي ، والتفكير التعاوني الوثيق بين الإخصائيين في التخطيط التربوي ، وخبراء التخطيط في الميادين الأخرى ، وخاصة ما كان منها وثيق الصلة بالتربية والتعليم ، وبغض النظر عن أى نشاط خاص تنهض به الهيئة المشرفة على التخطيط بوزارة التربية والتعليم ، فإن من الواجب أن يكون مهمتها الاستفادة من الجهود الأخرى التي أثبتت صلاحيتها ، والتنسيق بين جهود هذه الهيئات مثل : المجالس الاستشارية ، ولجان الإصلاح ، ومراكز التوثيق والبحوث ، ومكاتب الإحصاء ، وإدارة الأبنية المدرسية وإدارة الميزانية وغير ذلك ^(١) ، كما أنه يجب ألا يوضع تخطيط تعليمي دون استشارة الهيئات التي يهملها الأمر كممثل المهن التعليمية والجمعيات التربوية واتحاد مجالس المدارس . والسلطات المحلية والإقليمية ، وجماعات الآباء واتحادات الطلاب ... الخ .

ولما كان الاهتمام الذي يبديه الجمهور « والتعقيبات التي تنشر في الصحف أو يصرح بها في الاجتماعات التي تدرس فيها البيانات ، يمكنها أن تسهم مساهمة كبيرة في نجاح الخطط التعليمية ، فمن المهم أن يكون الرأي العام على علم بالمشروعات عن طريق جمع وسائل الإعلام المناسبة .

أما فيما يتعلق بإعداد خطط التعليم ذاتها ، فأياً كان نوع التخطيط القائم سواء أكان التخطيط التعليمي جزءاً من خطة أعم تشمل جميع أوجه النشاط في الدولة ، أم كان التخطيط التعليمي جزئياً ، وسواء أكان التخطيط يبدأ من المستوى المحلي ليصل إلى المستوى القومي أو العكس ، فإنه من الواجب أن نذكر أن رسم مشروعات التخطيط تتبع خطوات البحث العلمي السليم ، الذي يقوم على أسانيد علمية ، وبيانات صحيحة ، وتجارب عملية ، وبذلك يصل المخططون إلى تقديم مشروعات تقوم على أسس سليمة مضمونة النتائج .

وبالطبع فإن أولى الخطوات التي يجب أن يبدأ بها المخطط هي تحقيق الأهداف المطلوب بلوغها خلال فترة معينة تحديداً واضحاً مع ترتيب هذه الأهداف تبعاً لأهميتها ، وقبل التفكير في الوسائل التي تحقق هذه الأهداف ، يجب البدء بتقديم وتحليل الموقف الراهن ودراسته دراسة شاملة دقيقة ، فن دراسة الموقف الراهن

(١) المصدر السابق - الفقرة (٢١) ص ٧ .

يستمد المخطط المعلومات والحقائق التي توجهه في رسم خطته ، وتساعد ، على بيان الخطوات التي تتخذ أو التغييرات التي ينبغي أن تحدث من أجل بلوغ الأهداف المطلوبة ويستلزم ذلك دراسة البيانات والاحصائيات ، والتنظيم والقوانين واللوائح القائمة وجميع التقارير والملاحظات ، واستقراء نتائج التقويم ، وتبين نواحي الضعف أو التغييرات التي يخطط لها ، وتصوير دقيق عن الإمكانيات المادية والقوى البشرية المتوفرة .

تلك هي بداية التخطيط السديد ، وبدونها تقوم المشروعات على غير أساس من الواقع ، وعلى غير أساس من الدراسة الصحيحة ، ثم يأتي بعد ذلك اقتراح الحلول والاقتراحات المختلفة لتحقيق الهدف ومدى قابليته للتنفيذ ، والأساليب التي يمكن اتباعها لتعديل الموقف القائم ، وتطويره للوصول إلى الهدف المنشود على أن تكون الوسائل والأساليب في حدود الإمكانيات والظروف على مدى طويل ، وعلى مدى قصير (١) .

وبعد ، فإنه على ضوء الأهداف القومية والاجتماعية والاقتصادية التي تتضمنها أيديولوجية الزعيم الخالد ، والتي تصدينا لعلاجها في شيء من التفصيل والتحليل في الفصول السابقة ، وعلى هدى الأسس العامة للتخطيط التعليمي كما أوضحناها الآن ، نحاول فيما يلي رسم الخطوط الرئيسية التي تصور الإطار العام لسياسة التعليم في مجتمعنا المصري المعاصر ، تحقيقاً للأهداف العظمى التي رسمها الزعيم الخالد لأمتة لإحداث التغيير الاجتماعي الذي يعتبر التعليم إحدى دعائمه الكبرى .

واقع التعليم قبل مشروعات التخطيط :

وانطلاقاً من القاعدة التي أشرنا إليها من قبل ، وهي وجوب البدء بتحليل الموقف القائم ، واتخاذ منطلقاً لمشروعات التخطيط وصولاً إلى الأهداف المنشودة ، فإنه لا مناص من تصوير الواقع التعليمي قبل مشروعات التخطيط التي رسمتها ثورة عبد الناصر في هذا المجال ، أي تصوير واقعنا التعليمي في مطلع الخمسينيات . . .

(١) وزارة التربية والتعليم المركزية : أضواء على تخطيط المشروعات التعليمية والتربوية ، الكراسة رقم (١٢) - سبتمبر سنة ١٩٦٠ .

وهذا الصدد فقد كانت ظاهرتا التخلف وعدم التوازن هما الطابع البارز في أكثر من جانب في مجال التعليم ، ومن دلائل ذلك :

١ — أن هيكل النظام التعليمي كان يغلب عليه طابع الطبقية وعدم تكافؤ الفرص ، حيث كانت المرحلة الأولى من التعليم تشمل مدارس متعددة غير متجانسة النظم أو المناهج ، فكانت هناك رياض الأطفال ومدتها سنتان يليها المدرسة الابتدائية ذات اللغة الأجنبية ومدتها أربع سنوات ، وتعد قلة خاصة من التلاميذ يمكنهم وخدم مواصلة التعليم الثانوي ومدته خمس سنوات ، وبجانب هذه المدرسة الابتدائية ، كانت هناك المدارس الأولية المنشأة في الريف وأحياء المدن ، ولا تدرس اللغة الأجنبية ، ولا ترقى إلى مستوى المدرسة الابتدائية ، وتعد طبقة أخرى من التلاميذ وهم الغالبية من أبناء الشعب ، ولا تؤدي بهم إلى مراحل تعليمية تالية اللهم إلا الانتظام لثقله منهم في دور المعلمين والمعلمات الأولية .

٢ — أن العناية كانت موجهة إلى تعليم الخاصة في المدارس الابتدائية والثانوية والكلية الجامعية والمعاهد العليا ، أما تعليم الكثرة العظمى من أبناء الشعب في المدارس الأولية فلم يكن يحظ بمثل هذه العناية ، وآية ذلك أن كافة الجهود التي بذلتها الدولة في مصر خلال النصف الأول من القرن الحالى وحتى عام ١٩٥٢ في نشر التعليم الابتدائي ، على ازدواج مدارسسه ، وضعف مستواه لم تستوعب من المازمين إلا ما يعادل ٤٨ ٪ فقط من هم في سن الإلزام .

٣ — أن عدم التوازن بين التعليم الفني والتعليم العام حتى عام ١٩٥٤/٥٣ كان ظاهرة تستلقت النظر ، فقد كانت نسبة من ينظمون في التعليم الفني إلى من ينظمون في التعليم العام لا يتجاوز ٥ ٪ (١) .

التعليم كأداة لإعادة البنيان الاجتماعى ، والنهوض الاقتصادى :

ومواجهة لهذا الواقع ثورياً أى تحقيق التغيير علمياً بأسلوب التخطيط في خطوات

(١) الجهاز المركزى للمتابعة العامة والاحصاء ، المؤشرات الاحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ - ١٩٥٤ القاهرة يوليو ١٩٦٥ - ص ١٢٣ وما بعدها حتى ص ١٢٩ .

واسعة ، وليس في مجرد خطوات النمو البطيء التقليدية ، تعويضاً عن التخلف الطويل المدى الذى عانت منه البلاد في ظل سلطات الاحتلال ثم في ظل الحكومات الرجعية ، ووصولاً إلى التقدم الذى فرضته ثورة عبد الناصر ، وتطلعات الجماهير المتحررة ، وإلحاحها في تأمين حياة إنسانية كريمة لها ، وفرضه كذلك السعى العالمى إلى التحرك بسرعة نحو الأمام ، والطبيعة المتغيرة لعالم النصف الثانى من القرن العشرين . . . مواجهة لذلك ، رسمت وزارة التربية والتعليم المعالم الرئيسية للخطط التربوية الجديدة ومشروعاتها التى وضعت موضع التنفيذ وبما أحدث ثورة حقيقية كبرى في مجال التعليم .

وكانت نقطة الانطلاق في الثورة التعليمية ، هي أن المجتمع المصرى في اتجاهاته الجديدة يستهدف — كما سبقت الإشارة — النمو الديمقراطى ، والنهوض الاقتصادى وتحقيق العدل الاجتماعى ، وتأسيس القيم الروحية والمثل العليا وتعمية العلاقات الإنسانية السليمة ، ورفع مستوى كفاية المواطن ، وكفاية الإنتاج ، ومن ثم فإنه لا مناص من الاتجاه إلى التعليم باعتباره أداة من أدوات الإصلاح الاجتماعى والنهوض الاقتصادى والنمو الروحى ، وباعتباره سلاحاً في يد المجتمع يناضل به في معركة النور والنهوض فلا بد — وهذه هي الحال — أن تقوم الدولة بتيسير التعليم وتوفير أسبابه للجماهير ، وذلك تأسيساً على أن العلاقة بين كل من التعليم ، والنظام الاجتماعى ، والنمو الاقتصادى علاقة عضوية وثيقة . فمن المسلم به أن الديمقراطية مثلاً تصبح عبثاً إذا لم يتدرب المواطنون على ممارستها ، وأن التقدم الاقتصادى غير ممكن إذا ظل الصانع والفلاح على حالهما من استخدام الطرق البدائية في الصناعة والزراعة دون الأخذ بالأساليب الحديثة ، وأن المستوى الصحى سيقى منخفضاً ، والمرضى سيظل منتشراً مادام المواطن العادى غير قادر على أن يحيا حياة صحية ، وغير عارف لأسرار هذه الحياة ، ولا شئ غير نشر التعليم وتعميمه ، يمكن أن يزيل الظلم الاجتماعى ويقضى على الفرة بين الطبقات ، ويوحد شمل أى شعب من الشعوب ، إذ أنه لو انفردت طائفة قليلة من الناس بالثروة والتعليم ، وبقيت الغالبية العظمى منهم تتردى في حمأة الجهل والفقر ، فإن الحقيقة السافرة هو أن العلاقة التى تقوم بين هاتين الطائفتين ستؤول في آخر الأمر إلى علاقة سيد بمسود ، وتابع بمتبوع ، ولكن انتشار التعليم هو الذى يؤدي حتماً إلى نمو الثروة وعدالة توزيعها ، فالطائفة المتعلمة من الناس لا يمكن أن تبقى في حرمان . . . فالتعليم هو بلا شك أقوى العوامل

في نشر المساواة بين الناس وهو أساس العدل الاجتماعي فهو الذي يعطى كل فرد القوة والوسيلة لمقاومة أطماع الآخرين، وهو الذي يحول بين الإنسان وبين الفقر (١).

على ضوء هذه الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية لوظيفة التعليم ، اتجهت الثورة التعليمية أول ما اتجهت إلى إصلاح الهيكل التعليمي الجائر ، وبلورت أهداف السياسة التعليمية، ثم وضعت الخطط الخمسية للتعليم الأولى ٦٠/٦١ — ٦٤/٦٥ والثانية (٦٥/٦٦ — ٦٩/٧٠) ثم الخطة الثالثة (٧٠/٧١ — ٧٤/٧٥).

وفما يلي نتناول في إيجاز أهم معالم السياسة التعليمية الجديدة، واتجاهاتها الأساسية، تحقيقاً لأيدولوجية الرعيم الخالد في إحداث التغير الاجتماعي :

[أولاً] التنظيم الثوري للسلم التعليمي :

أعادت الثورة بناء السلم التعليمي ، وقومت ما كان فيه من انكسار على خطوات، كانت أولها إلغاء الثنائية في مرحلة التعليم الابتدائي حين صدر القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ ، وبمقتضاه استقامت لمصر — لأول مرة في تاريخها الحديث — مدرسة موحدة في المرحلة الأولى ، وزالت بذلك الطوة المقتدة ، والحاجز الطبقى بين التعليم الأول ، والابتدائي ، وأصبحت المدرسة الابتدائية الواحدة وسيلة فعالة لدعم الوحدة العسكرية والقومية بين أبناء الأمة ، إذ أنها في الواقع هي المرحلة الأولى والاخيرة لنسبة كبيرة من أبناء الشعب . وقد نصت التنظيمات الثورية الجديدة للتعليم على أن مدة الدراسة بالمدرسة الابتدائية ست سنوات ، وأن التعليم الابتدائي إلزامي لجميع الأطفال، ثم صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧ فجعل الدراسة الإلزامية مرحلة قائمة بذاتها ، قوامها ثلاث سنوات ، وبذلك استقر هيكل السلم التعليمي الجديد على النحو الآتي :

١ — المرحلة الابتدائية : ومدتها ست سنوات وتعتبر الحد الأدنى الإلزام وهي مرحلة قائمة بذاتها ، وهي في نفس الوقت الأساس التعليمي للمرحلة التالية .

(١) دكتور عبد العزيز السيد : اعداد المعلمين وتدريبهم في البلاد العربية (القاهرة : دار المعارف بمصر ١٩٥٥) ص ٨ ، ص ٩ .

٢ — المرحلة الإعدادية : ومدتها ثلاث سنوات ، وتضم التلاميذ الناجحين في عاتمة المرحلة الابتدائية من الثانية عشرة والخامسة عشرة تقريباً ، وهي مرحلة منتهية تعد بعض أبنائها للحياة بعد قليل من المراتب والتدريب لمن يقف بهم التعليم عند هذا الحد ، وهي في نفس الوقت تعد أصحاب الإعدادات من التلاميذ للحاق بنوع التعليم الثانوي الذي يناسبهم عاماً كان أم فنياً .

٣ — المرحلة الثانوية : ومدتها ثلاث سنوات ، ويختار لها ذوو الإعدادات من الناجحين في إمتحان إتمام الدراسة الإعدادية والدراسة بالفرقة الأولى عامة ، ثم تنقسم في الفترتين الثانية والثالثة إلى شعبتين إحداهما للعلوم والأخرى للآداب .

والمدرسة الثانوية العامة تزود طلابها برصيد من الثقافة العامة ومزيد من القيم الخلقية والاجتماعية والمهارات المتقدمة ، والاتجاهات التي تحقق للطالب النمو السليم المتزن ، وتكسبه الخبرات التي تمكنه في نهاية المرحلة أن يضطلع بمسؤولياته الفردية والاجتماعية كموطن كفاء . والمدرسة الثانوية في الوقت نفسه تعمل على مواصلة التنشيف العام والخاص للطلاب الذين يواصلون الدراسة في مرحلة التعليم العالي وتوجيههم الوجهة التي تؤهلهم لها قدراتهم .

هذا فيما يخص التعليم الإعدادي والثانوي العام . أما فيما يخص التعليم الفني فقد كان من الاتجاهات البارزة في ميدان التربية والتعليم في مرحلة ما بعد قيام ثورة ١٩٥٢ ، أن أخذت الدولة تعيد النظر في التعليم الفني والمهني ، مستوحية من النهضة الناصرية الشاملة التي انتظمت مرافق البلاد الاقتصادية والعمرانية ، سياسة جديدة تقوم على أساس توجيه وتطوير هذا النوع من التعليم بحيث يسد احتياجات البلاد من الفنيين على مختلف المستويات تأسيساً على أن التعليم لم يعد خدمة خسب ، ولكنه أحد ميادين الاستثمار يرفع من كفاية الفرد ويعاون على تنمية الانتاج العام .

بهذا الوعي أصدرت الوزارة القوانين المنظمة للتعليم الفني ، فأصدرت القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم التعليم الصناعي ، والقانون رقم ٢٦١ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم التعليم التجاري ، والقانون رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم التعليم الزراعي . وبمقتضى هذه القوانين أنقسم التعليم الفني إلى مرحلتين : إعدادية وثانوية ، قوام كل منهما ثلاث سنوات ، وكل مرحلة تعتبر منتهية بالقياس إلى الغالبية الساحقة

من طلابها ، غير أنها تسمح للممتازين منهم بأن ينتقلوا إلى المرحلة الأعلى بشروط خاصة ، وعلى قبة هيكل التعليم للفنى أنشئت معاهد عالية صناعية ، وزراعية ، وتجارية ، مواجهة لحاجات البلاد من طبقة الفنيين الذين يستطيعون النهوض بمطالب مشروعاتها الإنتاجية في كافة القطاعات الاقتصادية .

ولما تبين أن الإعدادى الفنى لا يحقق أهدافه ، فقد ألغى هذا النوع التعليم اعتباراً من ١٩٦٦ / ٦٥ ، وأبقى على الإعدادى الفنى الملاحق بالمصانع فقط .

وأما عن موقع دور المعلمين والمعلمات في السلم التعليمى الجديد ، فقد تقرر منذ عام ١٩٥٥ أن يكون القبول بهذه الدور قاصراً على الحاصلين على الشهادة الإعدادية ، وكانت مدة الدراسة بها ثلاث سنوات ثم زيدت إلى أربع سنوات ثم إلى خمس سنوات اعتباراً من العام الدراسى ١٩٦٢ / ٦٣ ، وذلك بهدف تعميق الإعداد الثقافى العام للمعلم ، وتنمية شخصيته ، وإعداده ليكون معلماً ورائداً اجتماعياً .

وكان من الطبيعى أن يصاحب عملية تنوير لإصلاح السلم التعليمى ، عملية تطوير في المناهج الدراسية باعتبارها أداة أساسية تسعى المدرسة عن طريقها إلى تحقيق أهداف المجتمع وقيمه الجديدة ، وقد سبق أن عالجتنا هذا الموضوع في تفصيل في الفصل السابع من الكتاب .

[ثانياً] مشروعات الخطط التعليمية :

أشرنا من قبل أن أولى الخطوات التى يجب أن يبدأ بها المخططون تخطيطهم ، هي تحديد الأهداف المراد بلوغها تحديداً واضحاً ، وإعداد البرامج الزمنية لتحقيقها ، وتأسيساً على ذلك ، فإنه يصبح من الضرورى أن نصور الإطار العام الذى وضعته الدولة لخطط التربية والتعليم الذى تم في نطاقه رسم تلك الخطط ابتداءً من ١٩٦٠ . ثم تنصدي بعد ذلك إلى معالجة مقومات كل خطة فيها على حدة ، وما حققته وصولاً إلى تحقيق الأهداف الكبرى المرسومة .

إن الخطط التعليمية التى شهدتها البلاد ، استجابة للفكر الثورى لعبد الناصر ، أرسيت قواعدها على المبادئ التالية ، طبقاً لما جاء في « الوثائق الرسمية » (١)

(١) بيان وزير التربية والتعليم بمجلس الأمة ، القاهرة ١٩٥٧ .

١ — تكافؤ الفرص بالنسبة لأبناء المواطنين وبناتهم على السواء في الحصول على نصيب أساسي من التربية والتعليم ، وعلى أنصبة متفاوتة تتناسب مع قدراتهم واستعداداتهم ومهاراتهم بعد ذلك .

٢ — التفاعل مع البيئة والمشاركة في خدمة المجتمع الجديد مشاركة فعالة .

٣ — احترام العمل ، والزيادة المطردة في التعليم الفني والمهني باعتباره دعامة الإنتاج والتنمية الاقتصادية للبلاد .

٤ — تدعيم التعليم الفني العالي للرفاه بحاجات البلاد من الفنيين الذين يتولون تنفيذ المشروعات ، وكذلك تطوير التعليم الجامعي لتخريج القادة والرواد في مختلف المجالات .

٥ — الاعتزاز بالوطن العربي باعتبار جمهوريتنا جزءاً منه ، والإيمان بالقومية العربية وتأكيد مفاهيمها .

٦ — المشاركة في التطور العالمي الذي تناول العلوم ، والفنون ، والآداب ، والاستفادة من كل ما بلغته الدول المتقدمة في مضمارها .

٧ — التعاون الثقافي بين دول العالم العربي ، والدول الإفريقية والآسيوية ، والدول الأخرى الصديقة ، تعاوناً مشمراً في سبيل تحقيق التفاهم الدولي ، والسلام العالمي .

وفي ضوء هذه المبادئ ، أصبحت سياسة التربية والتعليم في مصر تجري في طريق معلوم لتبلغ غايات معينة ، وتحقق أهدافاً واضحة .

وعلى هدى هذه المبادئ ، قامت الأجهزة المختصة بترجمة هذه الخطوط العريضة لسياسة التربية والتعليم إلى خطط دراسية ومناهج جديدة ، وكتب جديدة ، وأنشطة تعليمية جديدة ، مما أوضحنا جرائبه المختلفة في الفصول السابقة .

وبقي الآن أن نتناول بالدراسة الموجزة الخطط التعليمية في مراحل وأنواع التعليم المختلفة بما يساعد على تحقيق تنمية الخدمات التعليمية بقصد كفالة حق التعليم لجميع أبناء الشعب في ظروف وفرص متكافئة حسباً تمكنهم قدراتهم واستعداداتهم ، وبما يعاون على تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع عن طريق تلبية احتياجاته من العاملين المزدوين بالمعرفة والمهارة مع اختلاف تخصصاتهم ومستوياتهم الفنية ، وفي كافة الميادين

الزراعية والصناعية والتجارية والعسكرية وغيرها من الأعمال في القطاع الحكومي ،
والقطاع العام ، والقطاع التعاوني ، والقطاع الخاص (١) .

أولاً — في التعليم الابتدائي

أشرنا فيما سبق إلى أنه على الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة — قبل الثورة —
في سبيل نشر التعليم الابتدائي على ضعف مستواه وازدواج مدارسسه ، فإن تلك
الجهود لم تسفر إلا عن استيعاب ٤٨ ٪ من هم في سن التعليم الابتدائي . ومن ثم
أخذت الثورة — إيماناً منها بأن التعليم ونشره هو أحد الأسلحة الحقيقية لأحداث
التغيير الاجتماعي والتقدم الاقتصادي — في تعميم التعليم الابتدائي ، بد أن وحدت
نظمه وسارت في ذلك بخطوات واسعة حتى بلغت نسبة الاستيعاب الفعلي ٦٩ ٪ في
عام ١٩٦٠ وتطلب ذلك إنشاء آلاف المدارس وإعداد عشرات الآلاف من المعلمين .

وفي خلال سنوات الخطتين الأولى (٦٠/٦١ — ٦٤/٦٥) والثانية
(٦٥/٦٦ — ٦٩/٧٠) تحققت الارتفاع بنسبة القبول من ٦٩ ٪ إلى ٧٨ ٪ ،
وذلك على الرغم من التفجير السكاني الذي شهدته البلاد في السنوات الأخيرة ، وزيادة
أعداد المزمين بالتبعية زيادة لم تكن متوقعة .

ومن أهم ما تهدف إليه الخطة الخمسية الثالثة (٧٠/٧١ — ٧٤/٧٥) هو تعميم
الإلزام والوصول بنسبة القبول في المرحلة الابتدائية إلى ١٠٠ ٪ من عدد المزمين .
ولكن انطلاقاً من الواقع وما أظهرت الخبرة والتجربة خلال سنوات الخطة الخمسية
الأولى والخطة الخمسية الثانية في سبيل تحقيق النسب المستهدفة لاستيعاب المزمين ،
رأى أن توضع الخطة على أساس الوصول بهذه النسبة إلى ٩٠ ٪ على مستوى الجمهورية
في نهاية سنوات الخطة الخمسية الثالثة ١٩٧٥/٧٤ أي بمعدل ٢,٤ ٪ سنوياً بما يتماشى
مع الواقع وزيادة الوعي التعليمي . ولا شك أن نسبة قبول ٩٠ ٪ من المزمين إنما
تمثل في المفهوم العالمي وصول الإلزام إلى درجة الاستيعاب الكامل .

(١) الدكتور الوزير محمد حافظ غانم : إطار مشروع الخطة الخمسية الثالثة،
(٧١/٧٠ — ١٩٧٥/٧٤) — فبراير ١٩٧٠ — الأهداف والانتجاهات العامة
ص ٢٠

وعلى هذا الأساس تكون خطة التعليم الابتدائي في السنوات الخمس القادمة :
(٧٠/٧١ — ٧٤/١٩٧٥) على النحو الآتي (١) :

— قبول كل من يتقدم للإلتحاق بالمرحلة الابتدائية ، في حدود سن الإلزام (٦ — ٨) .

— الإرتفاع بنسبة القبول على مستوى الجمهورية من ٧٨ ٪ في سنة الأساس ١٩٦٩/١٩٧٠ إلى ٩٠ ٪ في نهاية سنوات الخطة الخمسية الثالثة ، على أن تختلف هذه النسبة باختلاف المحافظات بما يحقق التوازن بينها فيقتصر القبول لاستيعاب نسبة الزيادة السكانية في المحافظات التي وصل الإلزام فيها إلى ما يقرب من النسبة المستهدفة ، والتركيز في الإرتفاع بنسبة القبول في المحافظات المتخلفة وصولاً إلى النسبة المستهدفة .

— تنسيق توزيع المدارس والفصول على قطاعات المحافظة بحيث تصل المدرسة الابتدائية إلى كل قرية يبلغ عدد سكانها ١٦٠٠ نسمة ، وإنشاء المدارس ذات الفصل الواحد في القرى التي يقل سكانها عن هذا العدد ، وبدون ذلك لا يمكن الوصول إلى تعميم الإلزام وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين أبناء الشعب في حق التعليم طبقاً لما تقرره أيدولوجية الزعيم الخالد في المجال الاجتماعي .

مراكز المنتهين من التعليم الابتدائي :

إذا كانت السياسة التعليمية تهدف مستقبلاً إلى الإرتفاع بسن الإلزام إلى سن الخامسة عشرة ، أي جعل المرحلة الإعدادية إلزامية ، وامتداداً للتعليم الكافة في التعليم الابتدائي ، فإن خطط التعليم حالياً في حدود الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة رسمت بحيث تقف عند حد قبول نسبة معينة بالمرحلة الإعدادية ، من جملة التلاميذ المنتهين من المرحلة الابتدائية ، وبذلك تخرج أعداد كبيرة من هؤلاء التلاميذ إلى ميادين الحياة .

وتحقيقاً لما تهدف إليه الوزارة من تحقيق التجاوب المشمرين الخدمات التعليمية ، والتنمية الاقتصادية ، ونشر الوعي الصناعي ، واحترام العمل الحرفي ، باعتباره دعامة

(١) وزارة التربية والتعليم : اطار مشروع الخطة الخمسية الثالثة (٧٠/٧١ — ٧٤/١٩٧٥) للتربية والتعليم — فبراير ١٩٧٠ .

من دعائم الإنتاج والتنمية الاقتصادية ، ورغبة في تهيئة هذه القوى البشرية الكبيرة لتكوين قوة عاملة منتجة ، وضع مشروع لتدريب هؤلاء التلاميذ المنتهين من المرحلة الابتدائية ، ولم تتح لهم ظروف استكمال الدراسة ، وقد اشترك في إعداد هذا المشروع الخبراء المعينون من مصلحة الكفاية الإنتاجية ، والتدريب المهني ، والمؤسسة العامة للتعاون الإنتاجي ، وإدارة الصناعات الريفية المنزلية ، بالاشتراك مع خبراء التربية والتعليم في قطاع التخطيط .

ويستهدف المشروع تزويد هؤلاء التلاميذ بأنواع المهارات ذات الصيغة الإنتاجية في المجالات العملية في بيئاتهم ، والتي تناسب قدراتهم واستعداداتهم ، وتساعدهم على شق طريقهم في الحياة ، ورفع مستواهم الاقتصادي ، كما تهيئهم لاستكمال ثقافتهم العامة ومفاهيم المواطنة المستنيرة^(١) .

وتحقيقاً لذلك ، أنشأت الوزارة في عام ١٩٦٥/٦٤ عشرة مراكز لتدريب بعض هؤلاء التلاميذ على بعض الحرف اليدوية طبقاً لمتطلبات البيئة المحلية ، وقد زاد عدد هذه المراكز بمعدل خمس مراكز سنوياً حتى أصبح عددها في العام الحالي (١٩٧٠) خمس وثلاثين مركزاً موزعة على جميع المحافظات ، وقد روعي في الخطة الخمسية الثالثة زيادة هذه المراكز وفقاً لاحتياجات كل محافظة .

ثانياً — في التعليم الإعدادي

تستهدف هذه المرحلة الارتفاع بمستوى النمو المتكامل للتلاميذ عقلياً وجسمياً وخلقياً واجتماعياً وقومياً ، عن طريق توفير الدراسات والوسائل اللازمة للكشف عن ميولهم وقدراتهم واستعداداتهم وتنميتها بما يمكن من توجيههم إلى العمل بعد تدريب مهني ، أو إلى مواصلة الدراسة في المرحلة الثانوية العامة أو الفنية كل بحسب استعداداته .

(١) وزارة التربية والتعليم : دليل الدراسات التكميلية للمنتهين من المرحلة الابتدائية ، القاهرة ١٩٦٩ ص ٣ ، ص ٤ .

تطور التعليم الإعدادى خلال الخطط الخمسية الثلاث :

— رسمت الخطة الخمسية الأولى (٦٠/٦١ — ٦٤/١٩٦٥) على أساس أن يقبل بالمدارس الرسمية بالمرحلة الإعدادية العامة ٢٠٪ من التلاميذ المقيدىن بالسنة السادسة الابتدائية كل عام ، وفى نهاية الخطة — تجارياً مع تطلعات الجماهير — تجاوزت نسبة القبول التى كانت مقدرة وهى ٢٠٪ من المقيدىن بالصف السادس الابتدائى ، وبلغت الزيادة أن جملة عدد من قبلوا فى سنوات الخطة على أساس أن يكون عدد الفصول الجديدة فى هذه المرحلة خلال الخطة الخمسية الأولى (٦٠ — ١٩٦٤) هو ١٤٨٠ فصلاً ، فقفز هذا الرقم إلى ٢٦٨٥ فصلاً ، وبذلك وصلت نسبة القبول الفعلية بالمدارس الرسمية ٢٦٪

— ورسمت الخطة الخمسية الثانية (٦٥/٦٦ — ٦٩/١٩٧٠) على أساس أن يقبل بالمرحلة الإعدادية ٢٦٪ من تلاميذ الصف السادس الابتدائى فى السنة الأولى من الخطة ، ثم تتدرج فى الزيادة سنة بعد أخرى أملاً فى الوصول بالمرحلة الإعدادية إلى مرحلة إجبارية فى المستقبل . وفى نهاية الخطة ١٩٦٩/١٩٧٠ ، بلغت نسبة المقبولين بالمدارس الرسمية نتيجة لسياسة التوسع بهذه المرحلة ٣٥٩٪ من المقيدىن بالصف السادس الابتدائى ، ونحو ٤٢,٨٪ بصفة عامة ، إذا أضفنا أعداد المقبولين بالمدارس الخاصة المعانة والخاصة بمصروفات .

أما فيما يخص الخطة الخمسية الثالثة (٧٠/٧١ — ٧٤/٧٥) فقد تضمن مشروع الخطة اتجاهاً بارزاً نحو زيادة التوسع فى التعليم الإعدادى العام ، بحيث يقبل جميع الناجحين فى الشهادة الابتدائية بالمدارس الإعدادية المجانية والخاصة بمصروفات ، وذلك أملاً فى مد فترة الإلزام مستقبلاً حتى تشمل المرحلة الإعدادية ، مع الأخذ فى الاعتبار ما ينتظر من ارتفاع تدريجى فى نسبة الناجحين فى الشهادة الابتدائية نتيجة لتنفيذ ما نص عليه قانون التعليم العام ، من إلزام جميع المقيدىن بالصف السادس بالقدم لامتحان الشهادة الابتدائية ، ونتيجة لتحسين نوعية التعليم الابتدائى .

ثالثاً — في التعليم الثانوى العام

أهداف التعليم الثانوى :

يهدف التعليم الثانوى العام ، فضلاً عن الارتقاء بالإعداد العام للطلاب ، عقلياً وجسمياً ، وخلقياً ، واجتماعياً ، وقومياً ، إلى تزويدهم بما يحتاجون إليه من العلوم والآداب والفنون والمهارات العملية ، بما يمكنهم من مواصلة الدراسة بالتعليم العالى والجامعى .

تطور التعليم الثانوى فى الخطط الخمسية الثلاث :

وقد رسمت الخطتان الخمسيتان الأولى والثانية على أساس التوسع المحدود فى نسبة المتقبولين فى التعليم الثانوى العام من بين التلاميذ فى الشهادة الإعدادية ، فبلغت هذه النسبة ٢٠٤ ٪ فى عام ٦٨ / ٦٩ ، وذلك نتيجة لما التزمت به الوزارة من تجميد الفصول الصف الأول بهذا النوع من التعليم ، تمشياً مع ما سبق أن أوصت به اللجنة الوزارية للقوى العاملة من اتجاه لتحديد من يقبلون بالجامعات والمعاهد العليا ، وذلك تأسيساً على أنه إذا كانت سياسة الباب المفتوح فى جميع مراحل التعليم قد دعت إليها ضرورة تأكيد مبدأ تكافؤ الفرص كاملاً لجميع أفراد الشعب الذى عانى من التخلف والنظام الاجتماعى ، فإن المرحلة التالية تستلزم — فى المقام الأول — تخطيط السياسة التعليمية على النحو الذى يراجه حاجات المجتمع من حيث أن تحقيق مبدأ الكفاية فى الإنتاج يتطلب بالضرورة أن يرتبط تخطيط التعليم ارتباطاً سليماً وواقعياً باحتياجات البلاد من الأيدي العاملة حتى لا تواجه البلاد بتخرج أعداد من تخصصات لا تدعو إليها حاجة ، وفى وقت تشكوفية مجالات أخرى من النقص فى الطاقة العامة اللازمة لها ، وهو ما يعوق سرعة عملية التنمية . ومن ثم اقتضى الأمر إعادة النظر فى تخطيط التعليم فوق المرحلة الإعدادية . ولقد سبقته الإشارة إلى أن التخطيط الكف هو المستم بطابع المرونة بحيث يفي بحاجات المجتمع تبعاً لتطور تلك الحاجات فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى .

أما الخطة الخمسية الثالثة (٧٠/٦٩ — ٧٥/٧٤) فقد وضعت على أساس التوسع فى القبول بالتعليم الثانوى العام بعد أن كان مجمداً خلال سنوات الخطة الخمسية

الثانية ، وذلك لمقابلة الزيادة المضطردة فى أعداد التلاميذ بالمرحلة الإعدادية بحيث يستوعب التعليم الثانوى العام نحو ٢٢٪ من الحاصلين على الشهادة الإعدادية كما روعى فى مشروع الخطة الأخذ بيد المحافظات المتخلفة التى يقل فيها نصيب المحافظة فى فصول الصف الأول بالتعليم الثانوى العام ، وفقاً للتوزيع النسبى لعدد السكان على محافظات الجمهورية ، وتعزيزها بالفصول اللازمة لتعويض تخلفها على مدى سنوات الخطة .

هذا وإذا رجعنا إلى البيانات الإحصائية ، وجدنا أن عدد تلاميذ المرحلة الثانوية قفز خلال عصر الزعيم الراحل عبد الناصر من ٩٢,٠٦٢ سنة ١٩٥٤/٥٣ إلى ٣٠٣,٣٦١ سنة ١٩٧٠/١٩٧١ أى بزيادة قدرها ٣٢٥ ٪ .

رابعاً : فى التعليم الثانوى الفنى

أهداف التعليم الثانوى الفنى :

يستهدف التعليم الفنى — بالإضافة إلى ارتقاء بالإعداد العام للطلاب عقلياً ، وجسمياً ، وخلقياً ، واجتماعياً ، وقومياً ، بقصد إعداد المواطن الإشتراكى المدرك لواجباته نحو ربه ، وأسرته ، ووطنه ، والإنسانية جمعاء ، تزويدهم بالقدر المناسب من الدراسات التى من شأنها إعداد فئة من العمال المهرة والمساعدى الفنيين فى المجالات الفنية المختلفة .

تطور التعليم الفنى فى الخطط الخمسية الثلاث :

ولقد كان ضمن الأسس التى بنيت عليها خطط التعليم ابتداء من الخطة الخمسية الأولى ٦٠/٦٤ ، أن يقوم التعليم الفنى بسد حاجات البلاد فى نهضتها الاقتصادية الشاملة من الطاقات البشرية التى تستطيع النهوض بمطالب مشروعاتها الإنتاجية فى كافة الميادين .

وواقع الأمر أن الخطة الخمسية الأولى ، أولت اهتماماً كبيراً بالتعليم الفنى وتوسعت فى إنشاء مدارس وقبول طلابه ، وقفرت أعدادهم من ٣٣,٨٦٢ فى عام ١٩٥٢/٥١ إلى ٦٣,٥٣ فى العام الدراسى ١٩٥٨/٥٧ ، ثم إلى ١٣٦,٤٨٦ فى خاتمة

الخططة الخمسية الأولى أى أن الزيادة فى التعليم الفنى بشكل عام بلغت أكثر من ٤٠٠٪ بينما كانت الزيادة فى التعليم الثانوى العام فى نفس المدة نحو ٥٠٪ فقط ، وبذلك تحقق شيء من التوازن بين الثانوى العام والفنى .

وقد سارت الخططة الخمسية الثانية (٦٤/٦٥ — ٦٩/١٩٧٠) فى اتجاه التوسع فى التعليم الثانوى الفنى ، وارتفعت نسبة القبول فى التعليم الثانوى الفنى ٢٢,٤٪ من الحاصلين على الشهادة الإعدادية فى عام ٦٥/٦٦ إلى ٢٩,٥٪ فى عام ٦٨/٦٩ لمقابلة احتياجات التنمية الاقتصادية من القوى العاملة المدربة فى مختلف المجالات الصناعية والزراعية والتجارية :

وقد بينت الخططة الخمسية الثالثة (٧٠/٧١ — ٧٤/٧٥) على أساس استمرار التوسع فى التعليم الفنى بحيث يقبل بهذا النوع من التعليم بنوعياته الثلاث (الصناعى ، والزراعى ، والتجارى) ٣٢٪ من عدد الناجحين فى الشهادة الإعدادية العامة ..

التطوير الجديد للتعليم الفنى :

ولما كان الواقع التطبيقي قد أسفر عن عجز كيمي فى خريجي المدارس الفنية — ولاسيما فى بعض التخصصات — فقد اتجهت الوزارة أخيراً إلى إعادة النظر فى التعليم الفنى برمته ، وتمخضت الدراسات والبحوث عن صدور القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٠ فى شأن التعليم الفنى (١) . وقد تضمن نظاماً جديداً للدراسة بمقتضاه أصبحت مدة الدراسة فى كل نوع من أنواع التعليم الفنى (الصناعى ، والزراعى ، والتجارى) خمس سنوات لمستوى فئة الفنيين ، وثلاث سنوات لمستوى فئة العمال المهرة فى المجالات الفنية المختلفة ، كما تضمن القانون أنه يجوز للخريجين من مستوى فئة العمال المهرة استكمال دراستهم ليصبحوا من مستوى فئة الفنيين طبقاً للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير التربية والتعليم ، كما يجوز للخريجين من مستوى فئة الفنيين استكمال دراستهم بالكليات والمعاهد العالية طبقاً للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير التعليم العالى .

(١) هذا القانون هو أحد القوانين التى أصدرها القائد الخالد عبد الناصر ، فى خاتمة حياته الحافلة بمآثره على التعليم .

وتحقيقاً لمستوى أداء أفضل في المدارس الثانوية الفنية ، تضمن مشروع الخطة الخمسية الثالثة (٧١/٧٠ — ٧٥/٧٤) التأكيد على ضرورة العمل على ربط المدارس الفنية بالمؤسسات الإنتاجية ومواقع الإنتاج الثقيل والعمل ، وضرورة توفير هيئات التدريس وإعداد البرامج التدريبية للمدرسين القدامى والجديد ، في التخصصات المختلفة ، واعتماد المبالغ اللازمة من العملات الأجنبية لشراء الآلات والمكينات والأجهزة اللازمة لمدارس التعليم الفني من الخارج التي لا تتوفر في السوق المحلية .

خامساً : في دور المعلمين والمعلمات

أهداف دور المعلمين والمعلمات :

يلتحق بدور المعلمين والمعلمات الحاصلون على الشهادة الإعدادية العامة ، أو الإعدادية الأزهرية بشروط خاصة ، وقد سبقته الإشارة في الفصل الخاص بإعداد المعلم ، أن مدة الدراسة في تلك الدور وكانت ثلاث سنوات فقط ، زيدت إلى أربع ثم إلى خمس سنوات دعماً للإعداد الثقافي والمهني لمعلم المرحلة الابتدائية وجعله قادراً على الريادة الاجتماعية والإسهام في خدمة المجتمع المدرسي في البيئة الموجودة فيها .

تخطيط القبول بدور المعلمين والمعلمات :

رسمت خطط القبول بتلك الدور على أساس قبول الأعداد التي تفي عند تخرجها باحتياجات التعليم الابتدائي من المعلمين والمعلمات ، مع مراعاة أن تقبل في كل محافظة العدد اللازم لها من أبنائها تطبيقاً لمبدأ الاكتفاء الذاتي ، ورغبة في القضاء على ظاهرة « لا غراب » . وانطلاقاً من ذلك ، فإن الخطة الخمسية الأولى خططت على أساس قبول ٨٪ من الحاصلين على الشهادة الإعدادية ، ومع زيادة الأعداد المضطردة في عدد الناجحين بالشهادة الإعدادية ، وتحقيق الارتفاع السريع بنسبة استيعاب الملتزمين بالمدارس الابتدائية ، فقد أخذت نسبة القبول بدور المعلمين في الهبوط ، بحيث رسمت الخطة الخمسية الثالثة (٧١/٧٠ — ٧٥/٧٤) على أساس قبول ما يساوي ٣ — ٤٪ فقط من الحاصلين على الشهادة الإعدادية بتلك الدور وفاء بحاجات التعليم الابتدائي من المعلمين في سنوات الخطة الخمسية الرابعة (٧٦/٧٥ — ١٩٨٠/٧٦) .

تعليم الكبار

أهمية تعليم الكبار :

إذا كان نشر التعليم الابتدائي ، والتخطيط لتعميمه ضرورة قومية فوق أنه ضرورة اجتماعية واقتصادية تفرضها ظروف الحياة الجديدة في المجتمع المصري ، فإن ثمة حاجة ملحة لتربية أجيال الراشدين من العاملين في ميادين الحياة ولم تتركهم فرص التربية والتعليم في الماضي .

ذلك لأن التقدم والارتفاع بمستوى الحياة أمر غير ممكن — كما أشرنا من قبل — إذا ظل الفلاح عند استعمال الطرق البدائية في الزراعة ، ولم يأخذ الصانع بالأساليب الحديثة ، وعجز المواطن العادي عن أن يحيا حياة صحية نظيفة ... وفضلا عن ذلك فإن إطار النمو الديمقراطية وما شهده من ميلاد مؤسسات سياسية شعبية ، والتقدم الاجتماعي وما صاحبه من إنشاء مؤسسات جديدة لإصلاح الريف على وجه خاص ، وصدور قوانين الإصلاح الزراعي وما صاحبه من تكوين التعاونيات الزراعية ... كل هذه مبررات تحتم نوعاً جديداً من المواطنين قد بلغوا درجة من الفهم والوعي تسمح لهم بمراجعة الحياة الجديدة حلاً لمشاكلها ومواقفها ، وارتفاعاً بمستواها ، والسبيل إلى ذلك التربية الأساسية ، إنها وسيلة ضرورية لمساعدة الغالبية العظمى من الأميين البالغين والأطفال في البلاد التي لم تتوافر فيها النسيجات الكافية لتعليم الجميع .. والتربية الأساسية بهذا الوضع محاولة لإنقاذ تلك المجتمعات بتقديم حد أدنى من التعليم من نوع تمكن الاستفادة به في حل المشاكل اليومية ، وتمكن المجتمع من الترقى في نوع الحياة ، والإنتاج ، والصحة ، والنشاط الاجتماعي ، والاقتصادي ، والتنظيم السياسي (١) .

(١) متى عقراوى : التربية الأساسية في العالم العربي .
وزارة الشؤون الاجتماعية : حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية ،
١٩٥٠ ، ص ٨١ .

والترية الأساسية كشاط من أنشطة التعليم ، تتعدد مجالاتها وأقسامها ، وقد عنى مؤتمر الدول الإفريقية للتخطيط التربوى بتصنيف هذه المجالات ، فقسمها إلى خمسة أقسام كبرى طبقاً لظروف المواطنين أنفسهم لاسيما مستواهم الثقافى القائم ، وتلك الأقسام هى (١) :

١ — تعليم الجماهير : وهو النشاط الذى ينشأ فى نطاق تنمية المجتمع المحلى وبراجه ، خاصة فى المناطق التى ترتفع فيها نسبة الأمية ، ويكون هدف هذا النوع من النشاط التعليمى ، تقديم أنواع من المعرفة والمهارات ذات صبغة تطبيقية للحياة الاجتماعية والحالة الاقتصادية للمجتمع ، كالتعاون ، والعادات الصحية ، وفلاحة الأرض ، وتربية الحيوانات والصناعات الريفية .

٢ — نحو الأمية : وهو تعليم الكبار عمليات القراءة والكتابة والحساب ، كوسيلة للارتفاع بقدرة الفرد على الإنتاج ، وتحسين مستواه ، ونمو إدراكه ، وفى كثير من الأحيان يضم هذا النشاط إلى النشاط السابق .

٣ — برامج تعليمية متقدمة : وتقدم هذه الخدمات لمن لديهم مبادئ تعليمية على أى مستوى ، سواء أكانت هذه المبادئ كاملة أو غير كاملة ، وتكون الأنشطة فيها على صورة محاضرات أو مناقشات أو بتوزيع مطبوعات أو برامج إذاعية أو برامج تليفزيون أو أسرطة سينمائية .

٤ — التدريب المهنى : وهذه الخدمة تمتد إلى الكبار والشباب ، سواء أكانوا يعرفون القراءة والكتابة أو لا يعرفونها ، وللعامل وأصحاب الحرف فى أى صورة من التدريب العملى الخارج عن نطاق النظام المدرسى ، وذلك لرفع مستوى المهارة بينهم أو لإكسابهم مهارات جديدة .

(١) مؤتمر الدول الإفريقية للتخطيط التربوى والتعليمى فى أديس أبابا ، ١٩٦٥ ، القاهرة ص ٤١ .

اهتمام الدولة بتعليم الكبار :

لما كان حجم الامة بالجمهورية العربية المتحدة يبلغ الآن حوالى ٦٨ ٪ ممن تقع أعمارهم فى سن الإنتاج (أى أكثر من ١٠ سنوات) كان لابد من التفكير الجدى فى أن تتضافر كل الجهود فى الدولة بكل إمكانياتها للقضاء عليها تمكينا لبناء الدولة العصرية التى تنشدها .

وتحقيقاً لذلك ، أصدر الزعيم الخالد القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ فى شأن تعليم الكبار ومحو الامة ، وتضمنت مادته الأولى أن تعليم الكبار ومحو الامة مسئولية قومية سياسية ، الهدف منه تعليم المواطنين الاميين ، ورفع مستواهم ثقافياً ، واجتماعياً ، ومهنياً .

كما تضمنت تلك المادة أن تلتزم بتنفيذه — من خلال الاتحاد الاشتراكي العربى على جميع مستوياته ، مع وزارة التربية والتعليم — الوزارات ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والاتحاد العام لنقابات العمال ، والنقابات المهنية ، والجمعيات وأصحاب الاعمال والمتقنون من الأفراد .

وحدد القانون المستوى الثقافى الذى ينبغى أن يبلغه المواطنون الاميون بأنه مستوى نهاية الصف الرابع الابتدائى .

وحفزاً لانتظام المواطنين الاميين فى برامج محو الامة ، نص القانون على أنه لا يجوز بعد مضى خمس سنوات من تاريخ العمل به ترقية العامل الأسمى عن أن يثبت له الفرصة لمحو أميته ولم يحصل على شهادة النجاح فى مناهجها المقررة .

تعليم الكبار فى الخطة التعليمية الجديدة :

لم تتضمن الخطتان الخمسيتان الأولى والثانية بالنسبة للمشروعات الجديدة ، خطة مستقلة لتعليم الكبار ، وكان مدى إسهام الوزارة فى برامج محو الامة يتحدد بقيمة ما يدرج لها فى الميزانية السنوية من اعتمادات تزيد أو تنقص حسب الظروف .

ورغبة في تكامل الخطة الخمسية الثالثة وتمشياً مع الاهتمام العام للدولة بتعليم الكبار ، وإظهاراً للدور الذي تقوم به الوزارة في هذا المجال ، باعتبار مشروعات محور الأمية تقع في المجال الأول على كاهل وزارة التربية والتعليم ، بوصفها الوزارة المسؤولة عن التعليم في الدولة ، فقد روعى أن تكون خطة محور الأمية ضمن التخطيط التربوي للدولة ، وأن تتحمل وزارة التربية والتعليم مسؤولية التخطيط لبرامج واسعة النطاق لمحو الأمية ، بالإضافة إلى قيامها بتنفيذ بعض البرامج بمفردها (١) .

(١) وزارة التربية والتعليم : اطار مشروع الخطة الخمسية الثالثة (٧١/٧٠ - ٩٦٤ / ١٩٧٥) للتربية والتعليم - فبراير ١٩٧٠ .

كلمة ختامية :

نظرة تحليلية حول مؤتمر التعليم في الدولة العصرية على ضوء أيديولوجية عبد الناصر

في العشرين من فبراير من العام الحالي (١٩٧١) انعقد بالقاهرة مؤتمر التعليم في الدولة العصرية ، لمدارسة تطوير التعليم في بلادنا ، ومناقشة وسائل ذلك التطوير بغية جعل التعليم أكثر اتصالاً بالتقدم العلمي في عصرنا الحاضر حتى ينهض بدور الحيوى في أداء وظيفته في بناء الوطن وتطويره في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وواقع الأمر ، أننا اليوم ونحن نحاول السعى للوصول إلى نظام عصرى في التعليم في بلادنا بوصفه المفتاح الصحيح للتنمية وصنع التقدم ، وإحداث التغيير الاجتماعى والاقتصادى المنشود ، إنما نستلهم في ذلك الفكر الثورى للمعلم الأول وزعيم العصر الخالد ، جمال عبد الناصر .. لقد سجلت السنين التي كان القائد بيننا فيها — على نحو ما جاء في خطاب السيد رئيس الوزراء في افتتاح المؤتمر — مدى اهتمامه بتطوير التعليم ، وتفجير إمكاناته الكبرى ، وإيصاله للشعب كله في مجتمعنا الثورى الجديد .. وإن نظرة تحليلية إلى الأفكار الخلاقة التي انبثقت عن بحوث المؤتمر ودراساته ، وتبلورت في أعماله وتوصياته ، لتشير في وضوح إلى أن تلك الأفكار ، والبحوث ، والدراسات ، كانت تحتويها أيديولوجية الزعيم الخالد ومفاهيمها في التربية والتعليم التي حاولنا تصوير جوانبها في فصول هذا الكتاب ، فكانت بمثابة إرهابات لأعمال المؤتمر وهاديات له في مساره الفكرى .. وفى ذلك يقول السيد نائب رئيس الوزراء لقطاع الخدمات في الاجتماع الافتتاحى للمؤتمر :

« لقد فارقنا عبد الناصر ... الإنسان ،

وبقى لنا منه المعلم ... والمعلم العظيم ،

وهذا لقاء ... يتم في ساحة العلم والتعليم ،

فلتسكن مبادئه وتعاليمه هادياً لمؤتمركم ... ومعالم طريقه .. »

إن الفكر الرحيب للزعيم الكبير ، المفتوح على كل التجارب ، وأيديولوجيته الحية المتميزة بديناميتها ، وشموها ، وتعدد وتكامل جوانبها ، وتركيزها على حاضرتنا ومستقبلنا ... إن هذا الفكر نظراً وعملاً ، على نحو ما أوضحنا في فصول الكتاب — ليمهد أمام بلادنا الطريق لأن نضع التعليم عندنا في بعده الزمني الصحيح في أواخر القرن العشرين — كما قال السيد رئيس الجمهورية — ونفتح أمامه آفاقاً يطل منها على بواكير القرن الحادى والعشرين ، وحتى نضاعف قدرته على تزويد الإنتاج والخدمات والقوات المسلحة على مستوى عال بكل ما يلزم من العلماء والخبراء والفنيين ، ثم حتى نقدم واثقين غير هيا بين في مجال الحياة الدولية الزاهرة بالعلاقة الاقوياء .

وفي الحقيقة ، أننا ونحن نحاول تطوير التعليم ، فإنما نفعل ذلك من أجل تحقيق الكيان الوطنى ، ودعم الذات القومية في عالم لاكرامة فيه للأمم بغير القوة المستندة إلى العلم ، ومن أجل تأمين رفاهية الإنسان المصرى وهو المعيار الحقيقى لكل تطور وتقدم نقصد إليه .

وبعد ، فنحن إذ نحاول الدخول إلى التعليم العصرى لبناء دولتنا العصرية الحديثة التى رفع شعارها الزعيم الخالد في بيان ٣٠ مارس ، نتجه إلى ترائه الفكرى الخصيب لاستقرار الضوابط التى تحكم التعليم العصرى في بلادنا وتحدد مساره .

١ — فإذا كان من خصائص التعليم العصرى — وسط التحديات التقنية الهائلة ومتطلبات التنمية الشاملة والعميقة — أن بنائه لا يتم مصادفة أو ارتجالاً وإنما يتم بالتدبير والتخطيط العلمى الكفء والتطبيق الواعى الرشيد ، فإن أيديولوجية الزعيم الخالد في الميثاق الوطنى تؤكد أن التخطيط ينبغى أن يكون عملية خلاق منظم يجيب على جميع التحديات التى تواجه مجتمعنا ، فهو ليس مجرد عملية حساب الممكن ولكنه عملية تحقيق الأمل .

٢ — وإذا كان من وظائف التعليم العصرى الشمول ومواجهة احتياجات البلاد من الطاقات البشرية في مختلف المجالات ، فإن الزعيم الخالد يؤكد هذا الاتجاه بقوله إن العلم للجتمع يجب أن يكون شعار الثورة الثقافية في هذه المرحلة من مراحل تطورتنا ، ويعان في وضوح أن الجامعات ليست أبراجاً عاجية ولكنها طلائع متقدمة تستكشف للشعب طريق الحياة . .

وقد أكد السيد رئيس الوزراء هذا المغزى حين أعلن أن المفتاح الصحيح للتقدم هو أن ندرس احتياجات بلادنا لعشرات السنين القادمة ثم نضع نظاماً لكل مراحل التعليم على هذا الأساس .

٣ — وإذا كان من خصائص التعليم العصري الانفتاح على تجارب الغير في عالمنا المعاصر المتقدم ، فإن المعلم الخالد يؤكد هذا الاتجاه حين يقول « إننا مطالبون بأن ندرس تجارب الآخرين حتى نستطيع أن نستفيد منها » ، وهنا يضع المعلم الأول ضابطاً يحكم الانفتاح على تجارب الآخرين هو ألا ندير ظهورنا لموارثنا الحضارية ، فالحلول الحقيقية لمشكلات أى شعب لا يمكن استيرادها من تجارب شعب غيره .

وإلى هذا الفكر الذى يجمع بين الأخذ بالتجاهات العصر والتكنولوجيا والأيدولوجيا ، الناطقة بشخصيتنا الحضارية المتفردة ، أشار السيد رئيس الوزراء حين أعلن أمام ممثلى الأمة « سنواصل مقارنة ما عندنا فى مجال التعليم بما عند سوانا شرقاً وغرباً وفى كل مكان إذ ليس الإبداع حدود سياسية أو مالكة يفرد به ، وسوف نحاول جاهدين الاستفادة من تجارب سوانا الناجحة ، ونختار لأنفسنا ما يلائم بيئتنا وعقائدا .

٤ — وإذا كان من خصائص التعليم العصري أنه يوجه مزيداً من الجهد والاهتمام نحو تطوير وتنمية المناهج المدرسية والربط فيها بين عنصرى الأكاديمية والتطبيقية مضموناً وطريقة باعتبارها أداة أساسية لتنمية قدرات ومهارات المتعلمين وتعاونهم على استغلال إمكانياتهم وطاقاتهم إلى أقصى حد وتوجيههم الوجهة المناسبة لاستعداداتهم وتحفزهم على تحقيق نموهم ذاتياً والإفادة من كافة مصادر التعليم والتثقيف فإن الفكر الثورى للزعيم الخالد حين يطرح قضية مناهج التعليم يؤكد فى هذا الصدد « أن مناهج التعليم فى جميع الفروع ينبغي أن تعاد دراستها ثورياً لكي يكون هدفها هو تمكين الإنسان الفرد من القدرة على إعادة تشكيل الحياة » .

٥ — وإذا كان من سمات التعليم العصري تحقيق مبدأ الديمقراطية أى مبدأ تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع من حيث أنه يحمى الكفاءات الطبيعية التى تنبع عن الفوارق الطبيعية فى الذكاء والنشاط والقدرة على الابتكار والإبداع لدى الفرد كإنسان بصرف النظر عن وضعه الاجتماعى أو جنسه أو دينه . . . فإن المفكر الخالد فى هذا الصدد

يؤكد أن التعليم لم يعد حكراً لطبقة ولا امتيازاً لفئة ويؤكد حق كل مواطن في العلم مجانياً بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه ، ويؤكد حق كل مواطن في عمل يتناسب مع كفايته واستعداده ، ومع العلم الذي تحصل عليه .

وإذا كان من مفاهيم تكافؤ فرص التعليم أن يتحقق هذا المبدأ بين سائر الأفراد في سائر بيئات الوطن الواحد في الريف والحضر على حد سواء ، فإن الزعيم الخالد يؤكد في هذا المجال ضرورة أن تصل القرية إلى مستوى المدينة الحضارية وخصوصاً من الناحية الثقافية . . وليس ذلك ضرورة عدل فقط وإنما ضرورة أساسية من ضرورات التنمية .

٦ — وإذا كان من خصائص التعليم العصري التصدي بكل قوة ونقل لمشكلة الامة وضرورة محوها في أقل وقت ممكن باعتبار أن محور الامة ضرورة سياسية واقتصادية وتربوية ، فإن الزعيم الخالد كما أوضحنا في الفصل الأخير من الكتاب - أولى المشكلة عناية كبرى وأصدر في ذلك قانون محور الامة عام ١٩٧٠ .

٧ — وإذا كان من سمات التعليم العصري أن المدخل إليه متعدد الجوانب لأنه يتصل بحياة المجتمع في كافة مجالاته ، فإن تطوير التعليم بما يحقق روح العصر لا يجب أن يكون عمل فرد مهما علت كفاءته ، ولا يجب أن يتفرد به المعنيون بالتعليم وحسب ، وإنما هو نتاج فكر جماعي لفريق من الخبراء يمثلون كل نواحي النشاط في المجتمع ، ومن هنا تبرز حكمة الزعيم الخالد حين دعا إلى ضرورة إنشاء المجالس على المستوى القومي للدراسة والبحث والتوجيه وتحمل المسؤولية في كافة المجالات القومية . .

وهذا ما أكدّه السيد رئيس الوزراء حين قال : تصوري أنني لن أطلب من رجال التعليم وحدهم إصلاح نظام التعليم . لابد أن يجلس ممثلو كل نواحي النشاط في المجتمع ويحددوا للتعليم أهدافه . . وزراء الإنتاج . . وزراء الخدمات . . وزير الحرية ، ثم يحددون لنا نوع التعليم الذي يريدونه ويكون علينا أن نقدم لهم أن التعليم للتقدم وليس لهدف آخر . . وإذا كان خيال رجال التعليم عندنا يحتاج إلى خبرة وتجربة من الخارج فيجب ألا نتردد . .

هذا وبنية أن يحيط القارئ بخلاصة مستوفاة عن أعمال مؤتمر التعليم وبحوثه ودراساته ، وما أسفرت عنه من توصيات ، هي في واقع الأمر ذات صلات وثيقة بما عالجنا في الباب الثاني من الكتاب من مفاهيم للتربية والتعليم على ضوء أيديولوجية الزعيم الخالد ، في مجالات أهداف التربية ، وتخطيط المناهج ، وتخطيط التعليم ، وإعداد المعلم الخ ... رأينا من المفيد أن نسجل في الصفحات التالية من هذا الكتاب توصيات المؤتمر .

وبعد فلتسكن مبادئ الزعيم الخالد وتعاليمه هادياً للمسؤولين عن تطوير التعليم
لبناء وطننا العزيز . والله الموفق ؟

توصيات

مؤتمر التعليم في الدولة العصرية

المنعقد بمبنى نقابة المهنة التعليمية بالقاهرة
(٢٠ - ٢٣ فبراير ١٩٧١)

يمر مجتمع الجمهورية العربية المتحدة في هذه الفترة الحاسمة ، بسباق سريع مع الزمن ، مستلماً تراث الزعيم الخالد « جمال عبد الناصر » المهلم الذي فجر ثورة من أكبر الثورات التي عرفتها الإنسانية ، ثورة الكفاح الوطني والقومي ، وثورة البناء الاجتماعي ، وثورة الفكر الاشتراكي .

وتحقيقاً لمبادئ الزعيم الخالدة التي آمنت بأن المفاهيم الثورية الجديدة للحرية والاشتراكية والوحدة ، لا بد أن تفرض نفسها في الحدود التي تؤثر على تكوين المواطن ، وفي مقدمتها التعليم ، الذي ينبغي أن تعاد دراسته بطريقة ثورية تستهدف تمكين الإنسان من إعادة تشكيل الحياة تحقيقاً لما ورد في ميثاق العمل الوطني .

وانطلاقاً من درس النكسة الذي تبلور في بيان ٣٠ مارس كعالم هادية على الطريق ، وكبرنامج عمل تلتزم به الأمة لمواجهة مسؤولياتها ، وكنهج للتغيير يقوم على فكر أوضح ، وعلى حشد أقوى ، وعلى تخطيط أدق ، لبناء الدولة العصرية التي تستند إلى العلم والتكنولوجيا . . .

واستجابة لدعوة السيد الرئيس أنور السادات رئيس الجمهورية العربية المتحدة في خطابه الموجه إلى مجلس الأمة في التاسع عشر من نوفمبر الماضي ، من وجوب التفتح على آفاق التقدم ، والأخذ بأسباب العلم كضرورة حتمية ، لكي تنسق آمالنا العريضة مع منجزاتنا الحقيقية — وأن تكون أول خطوة على هذا الطريق هي التعليم الذي ينبغي أن ننتقل به من بقايا القرن التاسع عشر إلى آفاق عصر تفجير الذرة وغزو الفضاء . . .

وبناء على توجيه السيد الدكتور محمود فوزي رئيس الوزراء في أكثر من مناسبة إلى أن التعليم — قبل كل شيء — هو القوة القادرة على إزالة آثار التخلف ، وبناء الدولة العصرية . . .

وفى ضوء التقدم العلمى المتلاحق ، باستغلال العلم والتكنولوجيا ، وما تفرضه حاجات العصر على كل دولة نامية من ضرورة مواكبة ركب العلم ، والأخذ بأسباب التقدم عن طريق التخطيط العلمى السليم ، والتطوير الحادى للتعليم . . .

ولإيماناً بأن القوى البشرية المتعلمة المدربة ، التى تجنى ثمرة لنظام تعليمى جيد هى أمن ما تملكه الأمم المتقدمة . . .

والتزاماً بالخط الاشتراكى الذى يقوم على الكفاية والعدل ، والذى ارتضاه مجتمعنا نظاماً ومنهجاً ، للقضاء على التخلف ولتحقيق الرخاء للجماهير — ولما للتعليم من أهمية فى دعم هذا الخط ، وضمان قيامه واستمراره . . .

واستجابة لمقتضيات الدور الطليعى الذى تنهض به الجمهورية العربية المتحدة فى الوطن العربى ، وإيماناً منها بأن تطوير التعليم — فوق أنه ضرورة يحتملها استمرار الحياة فى مجتمع متطور — فهو ضرورة تقتضيها الظروف التى نعيشها ، دعماً لمحركة المصير التى تخوضها ، ويواجهها معنا الوطن العربى كله . . .

واستكمالاً للإنجازات الضخمة التى تمت فى مجال التعليم وتطويره منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، التى أتاحت الفرص المتكافئة أمام الملايين من أبناء الشعب التى كانت محرومة من حقها المشروع فى التعليم . . .

فى ضوء ذلك كله يتمدد هذا المؤتمر الذى كرمه السيد رئيس الجمهورية بكلمة توجيه وتشجيع ، وافتحه السيد رئيس الوزراء والسيد نائب رئيس الوزراء للخدمات ، وشارك فى إعداده ومناقشاته حشد علمى وتربوى كبير .

إن العصر الحديث يتسم بظهور عدد من التغيرات فى النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ، وهذه التغيرات لها أثرها على التعليم ، باعتباره مظهراً من مظاهر الحضارة والتقدم . وعلى الرغم من الجهود التى بذلتها وتبذلها الأجهزة التعليمية فى الجمهورية العربية المتحدة ، فإن سرعة هذه التغيرات وتلاحقها تفرض مداومة البحث فى مجال التعليم ، بفرض الوصول بالنظام التعليمى فى بلادنا إلى المستوى الذى يتلائم مع التطور العلمى والتكنولوجى فى العالم الحديث .

وتمهيداً لبحث موضوع « التعليم فى الدولة العصرية » عقدت وزارة التربية والتعليم — بالتعاون مع الاتحاد الاشتراكى العربى ونقابة المهن التعليمية — عدداً من الندوات

والمؤتمرات النوعية والمحلية ، بهدف وضع الخطوط العريضة اللازمة لدراسة التطوير ، واستنقاء التطورات التي يمكن الاهتداء بها في تنظيم « مدرسة المستقبل » ، متخذة أسلوب البحث العلمي وسيلة لمناقشة الموضوعات التي أسفرت عنها هذه الدراسة المبدئية وقد ساعدها على المضي في هذا السبيل ما أبداه السيد رئيس الجمهورية ، ومجلس الوزراء ، والاتحاد الاشتراكي العربي ، ومجلس الأمة ، من اهتمام بقضية تطوير التعليم .

ولقد مكنت الدراسات التي أجرتها وزارة التربية والتعليم حول تطوير التعليم ورفع كفاية العملية التعليمية ، سواء داخل المدرسة نفسها ، أو من حيث قيامها على خدمة احتياجات المجتمع ومتطلباته ، من بلورة أهداف المؤتمر في الأمور الآتية :

(١) تكوين فكر تربوي موحد واتجاه متكامل حول مستقبل التعليم في بلادنا في إطار نظرة كلية للمجتمع ، تربط بين نواحي النشاط المختلفة فيه ، وعلى ضوء الاتجاهات التربوية العصرية ، والتطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة ، سواء في الجمهورية العربية المتحدة ، أم العالم الخارجي .

(٢) تصور الخطوط العريضة لبناء وتشكيل مدرسة المستقبل في بلادنا ، بالأوضاع التي تتفق مع طموحنا وآمالنا وتلائم مع ظروفنا وإمكاناتنا .

(٣) إجراء دراسات في شئون تطوير التعليم ، يشترك فيها المهتمون بالتربية ورجال السياسة ، والاقتصاد ، والاجتماع ، والفكر ، والرأي العام ، ضماناً للشمول وللتكامل في الدراسة من جهة ، وحتى يكون التطوير وفقاً لاحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومنسجماً مع احتياجات الشعب ومطالبه من جهة أخرى .

(٤) تهيئة المجال لدراسات تفصيلية ونوعية أخرى في شئون التعليم ، بحيث يكون هذا المؤتمر حلقة من حلقات عمل علمي كبير يتم في المستقبل ، في صورة دراسات طويلة ومتخصصة لشئون تطوير التعليم ، بنوعياته ومراحلها المختلفة .

من أجل ذلك قام مجلس البحوث التربوية بوزارة التربية والتعليم بتشكيل لجنة تحضيرية متخصصة ، ولجان قرعية خمس للاعداد لهذا المؤتمر ، وتجهيز الدراسات والبحوث اللازمة له ، وأشرك في ذلك ممثلين عن الوزارات والهيئات المختلفة ، تحقيقاً للتلاحم التام بين أجهزة التعليم ، وغيرها من الأجهزة المعنية بالتعليم ، والمهكلة له ، والمستفيدة منه .

وفى ضوء التقدم العلمى المتلاحق ، باستغلال العلم والتكنولوجيا ، وما تفرضه حاجات العصر على كل دولة نامية من ضرورة مواكبه ركب العلم ، والأخذ بأسباب التقدم عن طريق التخطيط العلمى السليم ، والتطوير الهادف للتعليم . . .

وإيماناً بأن القوى البشرية المتعلمة المدربة ، التى تجنى ثمرة لنظام تعليمى جيد هى أمن ما تملكه الأمم المتقدمة . . .

والتزاماً بالخط الاشتراكى الذى يقوم على الكفاية والعدل ، والذى ارتضاه مجتمعنا نظاماً ومنهجاً ، للقضاء على التخلف ولتحقيق الرخاء للجماهير — ولما للتعليم من أهمية فى دعم هذا الخط ، وضمان قيامه واستمراره . . .

واستجابة لمقتضيات الدور الطليعى الذى تتحضر به الجمهورية العربية المتحدة فى الوطن العربى ، إيماناً منها بأن تطوير التعليم — فوق أنه ضرورة يحتملها استمرار الحياة فى مجتمع متطور — فهو ضرورة تقتضيها الظروف التى نعيشها ، دعماً للحركة المصيرية التى تخوضها ، ويواجهها معنا الوطن العربى كله . . .

واستكمالاً للنجزات الضخمة التى تمت فى مجال التعليم وتطويره منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، التى أتاحت الفرص المتكافئة أمام الملايين من أبناء الشعب التى كانت محرومة من حقها المشروع فى التعليم . . .

فى ضوء ذلك كله يندم هذا المؤتمر الذى كرمه السيد رئيس الجمهورية بكلمة توجيه وتشجيع ، وافتتحه السيد رئيس الوزراء والسيد نائب رئيس الوزراء للخدمات ، وشارك فى إعداده ومناقشاته حشد علمى وتربوى كبير .

إن العصر الحديث يتسم بظهور عدد من التغيرات فى النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ، وهذه التغيرات لها أثرها على التعليم ، باعتباره مظهراً من مظاهر الحضارة والتقدم . وعلى الرغم من الجهود التى بذلتها وتبذلها الأجهزة التعليمية فى الجمهورية العربية المتحدة ، فإن سرعة هذه التغيرات وتلاحقها تفرض مداومة البحث فى مجال التعليم ، بفرض الوصول بالنظام التعليمى فى بلادنا إلى المستوى الذى يتلائم مع التطور العلمى والتكنولوجى فى العالم الحديث .

وتمهيداً لبحث موضوع « التعليم فى الدولة العصرية » عقدت وزارة التربية والتعليم — بالتعاون مع الاتحاد الاشتراكى العربى ونقابة المهنة التعليمية — عدداً من الندوات

والمؤتمرات النوعية والمحلية ، بهدف وضع الخطوط العريضة اللازمة لدراسة التطوير ، واستقراء التطورات التي يمكن الاهتداء بها في تنظيم « مدرسة المستقبل » ، متخلفة أسلوب البحث العلمي وسيلة لمناقشة الموضوعات التي أسفرت عنها هذه الدراسة المبدئية وقد ساعدها على المضي في هذا السبيل ما أبداه السيد رئيس الجمهورية ، ومجلس الوزراء ، والاتحاد الاشتراكي العربي ، ومجلس الأمة ، من اهتمام بقضية تطوير التعليم .

وقد مكنت الدراسات التي أجرتها وزارة التربية والتعليم حول تطوير التعليم ورفع كفاية العملية التعليمية ، سواء داخل المدرسة نفسها ، أو من حيث قيامها على خدمة احتياجات المجتمع ومتطلباته ، من بلورة أهداف المؤتمر في الأمور الآتية :

(١) تكوين فكر تربوي موحد واتجاه متكامل حول مستقبل التعليم في بلادنا في إطار نظرة كلية للمجتمع ، تربط بين نواحي النشاط المختلفة فيه ، وعلى ضوء الاتجاهات التربوية العصرية ، والتطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة ، سواء في الجمهورية العربية المتحدة ، أم العالم الخارجي .

(٢) تصور الخطوط العريضة لبناء وتشكيل مدرسة المستقبل في بلادنا ، بالأوضاع التي تتفق مع طموحنا وآمالنا وتلائم مع ظروفنا وإمكانياتنا .

(٣) إجراء دراسات في شئون تطوير التعليم ، يشترك فيها المهتمون بالتربية ورجال السياسة ، والاقتصاد ، والاجتماع ، والفكر ، والرأي العام ، ضماناً للشمول وللتكامل في الدراسة من جهة ، وحتى يكون التطوير وفقاً لاحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومنسجماً مع احتياجات الشعب ومطالبه من جهة أخرى .

(٤) تهيئة المجال لدراسات تفصيلية ونوعية أخرى في شئون التعليم ، بحيث يكون هذا المؤتمر حلقة من حلقات عمل علمي كبير يتم في المستقبل ، في صورة دراسات طويلة ومتخصصة لشئون تطوير التعليم ، بنوعياته ومراحلها المختلفة .

من أجل ذلك قام مجلس البحوث التربوية بوزارة التربية والتعليم بتشكيل لجنة تحضيرية متخصصة ، ولجان قرعية خمس للاعداد لهذا المؤتمر ، وتجهيز الدراسات والبحوث اللازمة له ، وأشرك في ذلك ممثلين عن الوزارات والهيئات المختلفة ، تحقيماً للتلاحم التام بين أجهزة التعليم ، وغيرها من الأجهزة المعنية بالتعليم ، والمكلفة له ، والمستفيدة منه .

إن هناك خطأ عاجلة تقوم وزارة التربية والتعليم بتنفيذها لتحقيق الأغراض الآتية :

(١) التوسع السكاني في التعليم وتنمية حجمه ، من أجل كفالة حق كل مواطن في التعليم .

(٢) رفع كفاية التعليم وتحسين مستوى الأداء فيه ، سواء أكان ذلك متصلاً بالمعلم ، أو بالمنهج ، أو بالكتاب ، أو بطرق التدريس ، أو بالمبنى .

(٣) الربط الوثيق بين الخطة التعليمية ، وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولكن هذه الخطط تحتاج بالضرورة إلى خطط آجلة ، تستهدف تحقيق التقدم التعليمي المنشود وتتضمن :

(١) دراسة واعية للأوضاع التعليمية القائمة في بلادنا ، بما فيها من تقدم أو تصور .

(٢) تصوراً للأوضاع التعليمية المستهدفة لتحقيق الدور الطليعي للتعليم بكل ما في هذا التصور من أبعاد حديثة واتجاهات عصرية .

(٣) خطة زمنية للانتقال من الوضع القائم إلى الوضع المستهدف ، بما تقتضيه هذه الخطة من إجراءات تخطيطية وتنفيذية .

وهذه الخطط ترتبط بسؤال هام وهو : لماذا تحدث عملية تطوير التعليم ، وفي أي المجالات تحدث ، وكيف تتم ؟ . ذلك لأن عملية التطوير مهمة وضرورية للأسباب الآتية :

(١) إنها ترتبط بالتغيرات التي طرأت على حياة المجتمع ، نتيجة للتطبيق الاشتراكي .

(٢) إن تطوير التعليم فيه دعم واستمرار للشورة التعليمية التي تمت في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، والتي يجب أن تستمر وتزداد فاعليتها .

(٣) أن تطوير التعليم يمكن شعبنا من مواجهة احتياجات معركة المصير ، والتحديات الحاضرة والمستقبلية .

(٤) إن الاتجاه العالمى فى كافة الدول المتقدمة أو النامية ، يسير نحو تطوير العملية التعليمية بكل أبعادها ، حتى يواكب التعليم تنمية المجتمع وتقدمه .

وفى مجال تطوير التعليم ، يبرز عدد من الموضوعات وتقضى عملية التطوير التصدى لبعثها ودراسها بطريقة علمية متكاملة ، ومن هذه الموضوعات ما يأتى :

(١) توثيق الصلات بين الخطة التعليمية وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يقتضى أن تتعرف أجهزة التعليم على متطلبات العمالة المستقبلية ، من حيث الكم والنوع والمستوى .

(٢) أثر التصنيع الحديث والتطور العلمى للزراعة ، ولكافة أنشطة الإنتاج والخدمات على التعليم ، فى جوانبه الثقافية والفنية .

(٣) التنسيق بين التعليم والتدريب والثقافة بما يحقق التكامل فى مجال إعداد المواطنين ، ويضمن ربط النظام التعليمى بفسكرة التعليم المستمر مدى الحياة .

(٤) إعداد المعلم ، بما يتطلبه دوره فى العملية التربوية بأبعادها العصرية .

(٥) تنظيم عملية البحث والتجريب فى مجال التربية والتعليم .

(٦) دعم التربية الدينية والقومية والأنشطة التربوية ، بما يؤدى إلى تعديل السلوك واكتساب القيم الصحيحة .

(٧) تطوير المناهج والخطط الدراسية والكتاب المدرسى والوسائل التعليمية .

(٨) اقتصاديات التعليم وتمويله ، وأهمية الحصول على أكبر عائد ممكن .

(٩) رفع كفاية الإدارة التعليمية لمواجهة المتطلبات الجديدة للمدرسة العصرية .

(١٠) دعم الخدمات الطلابية .

وفى ضوء الخطط السياسى والاقتصادى والاجتماعى الذى تحدد فيما سبق ، وعلى أساس الاعتبارات التى تتصل بالنواحي التربوية والتعليمية التى تقدمت الإشارة إليها ، قامت اللجنة الرئيسية للؤتمر بوضع تصورات لاهم سمات الدولة العصرية التى لها انعكاسات على التعليم ، وهى :

- (١) سيادة العلم ، مادة ، وطريقة للحياة .
 - (٢) الوحدة بين العلم والتكنولوجيا من جهة ، وبين الأيديولوجية والتكنولوجيا من جهة أخرى ،
 - (٣) التغير السريع في المجتمع ، ومن ثم تغير دور الإنسان في الإنتاج .
 - (٤) النظرة الشاملة للمجتمع ، وما تقتضيه من الحاجة إلى تطوير مكوناته بصفة مستمرة ومتكاملة .
 - (٥) تخطى حواس الإنسان ، والموارد الطبيعية في المجتمع .
 - (٦) حاجة المجتمعات إلى التقدم على أساس خطة شاملة ومتكاملة .
 - (٧) تأكيد مبدأ الحرية والديموقراطية ، مهما تزد الجوانب المادية للحياة .
 - (٨) الانفتاح على العالم الخارجى ، والتأثير فيه .
- وفي ضوء هذه السمات ، وعلى أساس البحوث والدراسات التحضيرية للمؤتمر ،
رؤى أن يتناول المؤتمر بالدراسات الجوانب الأساسية الآتية ، التي شكل لكل جانب
منها لجنة لبحثه :
- أولاً — المناهج والكتب الدراسية وطرق التدريس والأنشطة التربوية ،
والوسائل التعليمية .
 - ثانياً — إعداد المعلمين ، ورفع مستوى الأداء التعليمي .
 - ثالثاً — اقتصاديات التعليم ، وتمويله .
 - رابعاً — الإدارة التعليمية
 - خامساً — الخدمات الطلابية .
- ولقد أسفرت المناقشات العامة لأعضاء المؤتمر ، والمناقشات المتخصصة التي
دارت في لجان البحث عن التوصيات الآتية :

أولاً — التوصيات العامة

— لما كان بحث مسائل التعليم يجب أن يقوم على أساس الأسلوب العلمى السليم والدراسة الوافية لجوانبها المختلفة ، وهو أمر لا يمكن أن يتم على أساس فردى ، بل يجب أن تقوم به هيئة شاملة من العلماء الأكفاء بتخصصهم وخبراتهم ، فإن المؤتمر يوصى بأن تشكل هيئة متفرغة للبحوث التربوية ، تقوم بالدراسة والتجريب فى مسائل التعليم المختلفة .

— لما كانت عملية تطوير التعليم فى أشد الحاجة إلى التخطيط الدقيق والمتابعة الجادة ، لنسلك السبل المؤدية إلى تحقيق أهداف هذا التطوير ولما كانت هذه الدورة من دورات مؤتمر التعليم فى الدولة العصرية بداية لدورات أخرى متتالية ، فإن المؤتمر يوصى بأن يستمر مجلس البحوث التربوية ، واللجنة الرئيسية للمؤتمر فى متابعة توصيات هذه الدورة ، وتحديد موعد انعقاد الدورة القادمة ، وذلك إلى أن يتم إنشاء هيئة البحوث التربوية المتفرغة الدائمة المشار إليها فى التوصية السابقة .

— لما كان الربط بين الإنتاج وحاجات العمالة فى الدولة على اختلاف مستوياتها وبين نظام التعليم وأساليه ، أمراً لا بد منه فى عملية التطوير التى يبحثها هذا المؤتمر ، فإن المؤتمر يوصى بإنشاء هيئة متفرغة للبحوث والدراسات الخاصة بالعمالة ، ضماناً لإقامة إعداد القوى العاملة فى أجهزة الدولة المختلفة على أساس سليم ، كما وكيفاً .

— لما كان التعليم عاملاً أساسياً فى التنمية الاقتصادية بجوانبها المختلفة ، واستثماراً حقيقياً لأموال الدولة ولتنمية القوى البشرية فيها ، مما يقتضى التوسع فى التعليم وسنواته إلى أقصى ما تسمح به الطاقات الاقتصادية للدولة وإمكانيات التربية ، فإن ذلك يتطلب النظر فى الموضوعات الآتية :

- (١) الإلزام من حيث فترة ، وسن بدايته ، ومناهجه .
- (٢) رعاية الأطفال قبل سن الإلزام .
- (٣) مراجعة صورة السلم التعليمى ، وعلاقة مراحله ، الواحدة بالأخرى .

ثانياً — في مجال اقتصاديات التعليم وتمويله

إيماناً بضرورة طبع التعليم بطابع التفكير الاقتصادي لينتقل ذلك الطابع إلى بقية قطاعات الاستثمار في الدولة ، ومراعاة لبعض المفاهيم المتعلقة باقتصاديات التعليم ، كالتكلفة ، والعائد ، والفاقد ، والتمويل ،

ومراعاة لأهمية مناقشة موضوع تكلفة التعليم على ضوء التزايد السريع للسكان الذي يلقى بأعباء متزايدة في مجال الانفاق على التعليم مع مقارنته بانفاق على نواحي التنمية الأخرى ، والنظر إلى المطالب المتعلقة بنمو حجم العملية التعليمية ورفع كفاءتها ،

والترزماً بأهمية الحساب الدقيق لتكلفة التعليم ، وما يقتضيه ذلك من تحديد هذه التكلفة بأسلوب محاسبي دقيق ، على مستوى كل مرحلة تعليمية — مع مراعاة الاستفادة الكاملة من الاعتمادات المخصصة للتعليم خصوصاً الاستثماري منها ، وتطوير التوزيع النسبي لتكلفة التعليم على مكوناتها من أجور ومستلزمات واستثمارات وتحويلات،

وتحقيقاً لربط ميزانية التعليم بأهداف خطته ، متوخياً المرونة الكافية في التنفيذ، ورغبة في رفع كفاية عملية المتابعة ، وإزالة بعض الموقفات المتصلة بالصرف من الاعتمادات المتاحة ، بما يحقق أهداف الخطة التعليمية في إطار خطة التنمية الشاملة ،

يوصى المؤتمر بما يأتي :

(١) تطبيق نظام «ميزانية البرامج والأداء» في الخدمة التعليمية بما يحقق الترابط بين تخطيط التعليم في إطار الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والفصل بين ميزانية المراحل التعليمية المختلفة على أساس برامج تعليمية لكل مرحلة .

(٢) تخطيط التعليم في إطار خطة متكاملة في ضوء أهداف الخطة القومية ، على أن تتضافر جهود المهتمين بشؤون التعليم والتخطيط وقوة العمل لإجراء مزيد من البحوث التفصيلية التي تؤدي إلى تخريج الكفايات والمهارات اللازمة لتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما وكيفاً .

(٣) تنظيم الجهود الذاتية تنظيماً مالياً وإدارياً ، مع إيجاد التنسيق اللازم بينها وبين مشروعات الخطة بإشراف المجالس المحلية ، ومعاونة الأجهزة الفنية بالمحافظات ووزارة الإدارة المحلية — وذلك لما يلاحظ من أن المشروعات التي يتم تنفيذها عن طريق الجهود الذاتية يعوزها التنسيق بينها وبين المشروعات التي تقوم بها الدولة وتمول عن طريق الميزانية العامة.

(٤) العمل على إعداد البحوث العلمية لقياس كل من العائد والفساد والعوامل المؤثرة والمحددة لكل منهما بصورة علمية وواقعية مع توفير البيانات اللازمة ، حتى يمكن تحقيق الرقابة المالية والاقتصادية على الإنفاق في مجال الخدمات التعليمية ، وذلك للوقوف على العائد والفاقد من الخدمة التعليمية .

(٥) العمل على تطبيق نظام المقررات الوظيفية المبني على نظام ترتيب الوظائف وذلك لأن النوصل إلى تحديد احتياجات تأدية الخدمة التعليمية من الوظائف — كما ونوعاً ومستوى — تحديداً علمياً دقيقاً ، يعتبر عاملاً أساسياً في تحديد تكلفة هذه الخدمة باعتبار أن هذا التحديد سيمكن بالتالي من التعرف على الاعتمادات المالية التي تصرف على عنصر هام وأساسي من عناصر تهيئة الخدمة التعليمية وهو العنصر البشري الذي يشمل في القائمتين على شؤون التعليم .

(٦) دعم أجهزة الإحصاء والتخطيط والمتابعة في وزارة التربية والتعليم بالمتخصصين والخبراء ، مع الربط بين هذه الأجهزة والأجهزة المركزية المسؤولة عن الإحصاء والتخطيط والمتابعة ، وإيجاد الترابط بين الموازنة العامة وميزانية النقد الأجنبي والخطة السنوية للخدمات التعليمية ، وذلك مراعاة لأهمية التخطيط في المجتمع الاشتراكي .

(٧) التزام الهيئات التي تقوم بتقسيم أراض للمساكن ببناء الوحدات التعليمية اللازمة على نفقتها لخدمة الأهالي بتلك المناطق طبقاً للمواصفات الموضوعة للمباني المدرسية ، وأن يكون ذلك شرطاً من شروط اعتماد التقسيم ، مع مراعاة إنشاء أبنية تعليمية ضمن المجموعات السكنية الاقتصادية لتخدم سكان تلك المجموعات ، وذلك لأن التمويل هو العنصر الأساسي لحل مشكلات الأبنية التعليمية ، لأن وزارة التربية والتعليم لا تستطيع وحدها أن تتحمل القيام بتنفيذ جميع المشروعات التي ترتبط بأبنية التعليم .

(٨) إعفاء الأجهزة والمعدات الفنية من الرسوم الجمركية ، أسوة بما هو متبع بالنسبة لأجهزة البحوث العلمية والتقنية الأخرى ، وذلك لشدة حاجة المدارس الثانوية الفنية إلى التجهيزات والمعدات ، وارتفاع الرسوم الجمركية التي تقدر عليها ، والتي تشكل في مجموعها مبالغ ضخمة تتحملها الاعتمادات المدرجة لشرائها .

(٩) الاستفادة الكاملة من اعتمادات الميزانية المخصصة للتعليم ، مع إزالة المعوقات والعمل على تخصيص مزيد من اعتمادات الاستثمارية ، لرفع كفاءة العمالية التعليمية في إطار الظروف التي تمر بها البلاد ، وذلك في ضوء واقع التحول الإشتراكي ، وتحقيق مبدأ الفرص المتسكقة في التعليم لجميع المواطنين في مختلف مراحلها ، وفي ضوء الزيادة السكانية السريعة التي تأتي عبئاً كبيراً على الدولة وفي ضوء الاعتمادات المتزايدة التي تخصص للإنفاق على التعليم ، مقارنة بالإنفاق الدولي .

ثالثاً — المناهج والكتب الدراسية والأنشطة التربوية والوسائل التعليمية

المناهج بمفهومه الحديث هو كل ما تقدمه المدرسة لتلاميذها ، بقصد تحقيق أهدافها ووسائلها ، والمناهج في ضوء هذا المفهوم تتضمن المقررات الدراسية والطريقة والنشاط والوسيلة والكتاب وأساليب التقويم والحياة المدرسية ، بكل جوانبها ومقوماتها . والعلاقة بين هذه المكونات علاقة عضوية متينة وليست مجرد علاقة إضافة أو جوار .

ولسنا في حاجة إلى الإشادة بأهمية المنهج بالنسبة للعملية التربوية ، فهو وسيلة المدرسة إلى تحقيق رسالتها في تثقيف المتقو و توجيه الساو و تربية الضائزو الوجدان والنفوس ، وهو وسيلتها إلى تفجير القوى البشرية الكامنة في نفوس التلاميذ .

ولما كانت مراجعة المناهج وتطويرها أمراً حتمياً تدعو إليه طبيعة العصر الذي تميز بهذا التقدم العلمى التكنولوجى السريع ، وتدعو إليه نتائج الدراسات والأبحاث التربوية الحديثة التي طورت من أهداف التربية وطرقها ووسائلها وأدواتها وأساليبها كما تدعو إليه التغيرات الثورية الهائلة التي تمت في مجتمعاتنا ، وما استفدناه من درس النكسة .

وعند حديثنا عن تطوير المناهج ، ينبغي الإشارة إلى أن أسلوب التطوير نفسه قد تغير ، فلم يعد يعتمد على الخبرة الشخصية الضيقة ، أو يستخدم أساليب الإضافة والحذف التي تتم ارتجالاً وعلى غير أساس علمي ، بل يستخدم الأسلوب العلمي ، ويعتمد على البحث والتجريب .

وقد تدارس المؤتمر المشكلات المتصلة بأسلوب التطوير ومجالاته ، وأصدر في ذلك التوصيات الآتية :

[أولاً] فيما يتصل بأسلوب التطوير :

(١) اعتبار عملية تطوير المناهج عملية شاملة تتم بصورة كلية تتناول جميع جوانب المنهج من مقررات وطرق تدريس ووسائل وكتب وأساليب التقويم في وقت واحد ، حتى لا يتأثر التطوير بالجانب الذي يهمل أو يؤجل تطويره من هذه الجوانب .

(٢) أن يكون التطوير عملاً تعاونياً ، يشترك فيه رجال التربية والتعليم والمسؤولون عن السياسة والانتاج والخدمات وخبراء المواد والطلاب ، على أن يحدد لكل منهم دوره في هذه العملية .

(٣) مراجعة أهداف التعليم لكل مرحلة ولكل نوعية من نوعيات التعليم مجال من مجالات الدراسة وذلك في ضوء وظيفة المدرسة وخصائص مجالات الدراسة بها وحاجات المجتمع ومطالب نمر التلاميذ والتقدم التربوي والثقافي المعاصر .

(٤) تجربة مقترحات التطوير في المناهج قبل تعميمها في عدد كاف من المدارس أو الفصول مع استخدام الأسلوب العلمي والأدوات والمقاييس اللازمة لتقويم مقترحات التطوير وذلك قبل تعميم تطبيق هذه المقترحات مع سائر المدارس .

(٥) الإعداد الكافي لتنفيذ المقترحات الجديدة في سائر المدارس من حيث المدرسين والكتب والوسائل والأدوات ، قبل تعميم التطبيق الشامل .

[ثانياً] فيما يتصل بتطوير المقررات وطرق التدريس والنشاط التربوي :

لما كانت أهداف المنهج لا تشتق من حاضرننا وآمالنا وظروف حياتنا الحالية فحسب ، وإنما ينبغي أن يراعى في تحديدها تراثنا التليد بجوانبه الحضارية والثقافية والدينية فإن المؤتمر يوصي بما يأتي :

(١) أن يتجه التطوير إلى العناية بالنواحي العملية والتطبيقية والسلوكية، بحيث تتأكد الرابطة العضوية بين النظرية والتطبيق من جهة ، وبين العلم والعمل من جهة أخرى .

(٢) أن يكون أسلوب التعليم بحيث يشجع التلاميذ على التعليم الذاتي ، مما يساعد المواطن على استمرار التعلم خارج المدرسة مدى الحياة .

(٣) تطوير أسلوب التعليم بحيث يدرّب التلاميذ على استخدام الأسلوب العلمي في التفكير وينمى لديهم القدرة على التجديد والابتكار .

(٤) اتخاذ الوسائل الكفيلة بدعم مناهج التربية الدينية وتطويرها في مراحل التعليم المختلفة ، من حيث محتوى المنهج وطرق تدريسه ، وربطه بمشكلات الحياة ، وتطوير نمو التلاميذ ، ومن حيث الجو المدرسي ، وما ينبغي أن يسوده من الملاح الدينية البارزة ، والقدوة الحسنة والسلوك القويم .

(٥) وضع خطة لتنسيق ما تقدمه وزارة الثقافة ووسائل الاعلام المختلفة من نشاط تربوي له آثار كبيرة في حياة التلاميذ وتوجيه سلوكهم ، مع عمل المدرسة ورسالتها .

(٦) وضع التطبيق الاشتراكي الذي تمارسه الدولة موضع الاعتبار في كافة المناهج والأنشطة المدرسية لإعداداً للجيل الصاعد على المبادئ التي تعده لايش فيها عن فهم وإيمان .

[ثالثاً] فيما يتصل بتطوير الوسائل التعليمية :

(١) يقتضي الوسائل التعليمية لخدمة التعليم في صورته العصرية المشوذة ، القيام ببحوث ودراسات تسمح الواقع في مدارسنا ، وتحديد مشكلاته واحتياجاته من الوسائل بمختلف أنواعها ، وتضع خطة تنظيمية وافية لإعداد وإنتاج واستخدام الوسائل التعليمية الكافية المتطورة والبسيطة .

(٢) توفير القوى البشرية اللازمة لإنتاج الوسائل التعليمية وتطويرها وحسن استخدامها عن طريق تدعيم الدراسات الخاصة بها في كليات التربية وإعداد الفنيين والموجهين وتدريب المعلمين في الخدمة على استخدامها في كافة المستويات .

(٣) تدعيم الإدارة العامة للوسائل التعليمية وأقسامها بالمديرية التعليمية ، بما يلزم لها إمكانيات مادية وبشرية متخصصة ، لرفع كفاية إنتاجها وخدماتها — وإنشاء دائرة تليفزيونية مغلقة ، كاملة ، مزودة بأجهزة تسجيل (الفيديو) في إدارة الوسائل التعليمية ، وذلك لأغراض التدريب والتجريب وإنتاج البرامج التليفزيونية في مختلف المواد .

(٤) التنسيق بين الإدارة العامة للوسائل التعليمية من جهة ، وكليات التربية ، ودور المعلمين والمعلميات ، وهيئات ومراكز البحوث والإنتاج والتوزيع ، من جهة أخرى .

(٥) المبادرة بإنشاء التنظيم الذى يكفل أضلاع وزارة التربية والتعليم بمسؤولياتها الكاملة في مجال التعليم المدرسى بالراديو والتليفزيون . ويدخل في إطار هذا التنظيم تشكيل هيئة تضم الكفايات المتخصصة في مجال الإذاعة والتليفزيون تكون مسؤولة عن كل ما يتعلق بالإذاعات المرئية والمسموعة اللازمة للمدارس ، وكذلك تنسيق العمل مع هيئة الإذاعة والمؤسسات الثقافية والجهات الأخرى المعنية في هذا الشأن .

(٦) وضع خطة لتزويد المدارس باحتياجاتها من الوسائل التعليمية ، وعمل التعديلات اللازمة في حجرات الدراسة والمباني المدرسية ، بما يجعلها تلائم استخدام الوسائل العصرية في التعليم ، وأن يراعى ذلك في تصميم وإنشاء المباني المدرسية الجديدة .

[رابعاً] فيما يتعلق بتطوير الكتاب المدرسى :

(١) عمل تخطيط علمي لإعداد الكتاب المدرسى ، على أساس التجريب الكافي قبل اختياره على مجموعة من الفصول ، تحت إشراف علمي دقيق وإدخال التعديلات اللازمة عليه في ضوء التجربة قبل تعميم استخدامه .

(٢) الأخذ بسياسة إصدار كتاب المعلم جنباً إلى جنب مع كتاب التلميذ ، لتوجيه المعلمين إلى كيفية استخدام كتاب التلميذ وأفضل الطرق لتحقيق أهداف المنهج .

(٣) لإجراء دراسة علمية حول اقتصاديات الكتاب المدرسى يحقق أكبر عائد تربوي ممكن بأقل تكلفة .

[خامساً] فيما يتعلق بتطوير الامتحانات ووسائل تقويم أعمال التلاميذ :

(١) أن تهتم هيئة البحوث التربوية المقترح إنشاؤها بما يأتي :

[أ] إعداد اختبارات مقننة في جميع المواد الدراسية ، تزود بها المدارس للاستفادة منها في عملية تقويم التلاميذ .

[ب] استكمال إعداد المقاييس العلمية اللازمة لاكتشاف قدرات التلميذ المختلفة واستعداداته وميوله وسائر نواحي شخصيته ، حتى يمكن تطبيقها والاستفادة منها في توجيه التلاميذ دراسياً ومهنياً .

[ج] تدريب المعلمين على حسن استخدام الاختبارات والمقاييس وغيرها من الوسائل في عملية التقويم .

[د] تحليل نتائج امتحانات الشهادات العامة والامتحانات الأخرى ، وتقويمها تقوياً عالياً والاستفادة منها في تحسين العملية التعليمية نفسها .

[هـ] اسداء المشورة في كل ما يتعلق بمشكلات الامتحانات ونظم التقويم .

ويتطلب تنفيذ هذه التوصية الاستعانة بالاختصاصيين في ميدان الاختبارات والمقاييس والتوجيه من أساتذة كليات التربية ، وبالألات الحاسبة الإلكترونية في تقويم أعمال الأعداد الكبيرة من التلاميذ .

(٢) إجراء دراسة علمية لأسلوب تقدير أعمال التلاميذ ، تشمل :

[أ] مدى صلاحية الدرجات لتحقيق الغرض المنشود .

[ب] وإذا لم تكن تصالح فما هو البديل ؟

[ج] وإذا كانت تصالح ، فعلى أى أساس تخصص الدرجات للمواد المختلفة ؟

وكيف نحدد مستويات النجاح والرسوب ؟

[د] تحديد شروط الانتقال من صف إلى صف أعلى أو من مرحلة إلى مرحلة أعلى .

(٣) تجريب إنشاء سجل مجمع لكل تلميذ ، ينتقل معه من مرحلة إلى أخرى ، ويسجل فيه مدى تقدمه وجميع البيانات الخاصة به واللازمة لحسن توجيهه دراسياً ومهنياً .

(٤) إشراك الآباء وجميع المتصلين بالتلميذ في تقويم سلوكه داخل المدرسة وخارجها ، للمساعدة في تشخيص مشكلات التلميذ تمهيداً لحلها .

(٥) توعية الآباء والرأى العام بالاتجاهات الحديثة في التقويم والتوجيه الدراسى والمهنى .

(٦) العناية بالبطاقات المدرسية والتقارير الفترى الذى يرسل لولى الامر ، ومراعاة الشروط اللازمة التى تجعل من البطاقة المدرسية وسيلة فعالة فى توجيه التلميذ توجيهاً تربوياً ونفسياً ، دراسياً ومهنياً .

(٧) إجراء دراسة مقارنة لتقويم أعمال التلميذ فى بعض الدول المتقدمة وتحديد طرق الاستعادة منها فى بلادنا .

رابعاً — فى مجال إعداد المعلم ورفع مستوى الأداء

اعتقاداً بأن المعلم هو محور العملية التربوية ، الذى عليه يتوقف نجاحها وفعاليتها فهما شيدنا من الابنية التعليمية الفسيحة ، وزودناها بالأدوات والوسائل والمعامل والمكتبات ، فإن تكون لها فعاليتها مالم يكن أساسها المعلم المؤمن بمهنته المؤهل لها تأهيلاً عملياً وفنياً بدرجة كافية ، والراضى عن عمله .

واستناداً إلى أهمية التعليم فى دفع مجتمعتنا الاشتراكى للأخذ بأسباب العصر واتجاهاته بما يجعل لتفضية المعلم وإعداده مبنياً وعلمياً أهمية بالغة .

وانطلاقاً من الأهداف القومية التى تنبثق عن فلسفة مجتمعتنا الاشتراكى وتطلعاته وفى ضوء خصائص العصر التى تتطلب تطور إعداد المعلمين بصورة شاملة وجذرية ليضطلعوا بمسؤولياتهم فى بناء مجتمع عصرى .

وتسليماً بأن إعداد المعلم يستند إلى أسس أهمها ، الأساس العلمى ، والأساس المهنى التربوى ، والأساس الثقافى ، والأساس القيمى الروحى ، والأساس القومى العقائدى ، والأساس الفنى العلمى ، مع مراعاة تكامل هذه الأسس فى إعداد المعلم لشقى المستويات والتخصصات .

وإيماناً بأن مهنة التعليم كغيرها من المهن الرفيعة لها أصولها العلمية ومهاراتها العملية التى تحتاج إلى إعداد خاص فى معاهد متخصصة .

واقترعاً بوجوب تحديد مصادر إعداد المعلم أياً كان نوع التخصص أو المرحلة التي يعد لها، فإن المؤتمر يوصي بدراسة المشكلات الآتية :

١ — مشكلة اختيار الطالب لمعاهد إعداد المعلمين :

لأن فاعلية إعداد المعلم تتوقف على مدى الدقة في اختيار العناصر الصالحة للمهنة ، مما يتطلب القيام بدراسات حول أسس اختيار هذه العناصر ووسائل القياس ، ووضع برامج الاختيار في مختلف المستويات ، على أن تقوم هذه الدراسة على أساس تجريبي علمي إحصائي ، مستعينة في ذلك بالدراسات المختلفة في مجالات التربية وعلم النفس التربوي .

٢ — مشكلة الخوافز :

حيث أن المعلم في الدولة العصرية مطالب بتعليم أكبر قدر ممكن من العلم والخبرة في أقل وقت ممكن . كما أنه مطالب باكتساب طلابه طرق التفكير والانتجاهات التي تساعد على التوافق مع مجتمع عصره ، فيجب أن نضع منهجاً للخوافز يساعد على جذب وتنشيط العناصر القادرة على تحمل هذه المسؤوليات وأن يكون هذا المنهج قائماً على دراسة النقاط الآتية :

[أ] الأوضاع الاقتصادية للمعلمين في مختلف المستويات ، مع مراعاة تحقيق الاستقرار المادي في مختلف نواحيه بالنسبة لهم .

[ب] الخوافز الاجتماعية والعلمية وغيرها من الخوافز التي تناسب مطالب المعلم المصري في بيئته الحالية والمستقبلية ، وتشجيع حاجاته الاجتماعية .

٣ — مشكلة التوجيه الفني :

التي تتطلب إجراء دراسات لتحديد أهداف التوجيه الفني على أساس أنه الضمان الأساسي للارتقاء بالعملية التعليمية والنمو المهني للمعلمين في كل مرحلة من مراحل التعليم وفي مختلف التخصصات ، وبالتالي أنه يمكن من دراسة الوسائل التي تحقق هذه الأهداف .

٤ — المشكلات المتعلقة بإعداد معلمين لنوعيات مختلفة من التعليم :

ومن أمثلة ذلك إعداد معلمة لما قبل المرحلة الأولى ، ومعلم المتخلفين عقلياً .

والمعوقين ، ومعلم المنفوقين ، ومعلم المواد النوعية الخاصة « كالتربية الرياضية ، والتربية الموسيقية ، والتربية الفنية ، ومعلم الكبار ... الخ » .

وكل هذه مشكلات متشعبة تحتاج إلى دراسات متكاملة من حيث تكاليف الإعداد ونظمه وأهدافه وطرق توزيع هذه المعاهد على محافظات الجمهورية ، وشروط أعضاء هيئة التدريس بها ، وعلاقة كل من هذه المعاهد بالسلطات التربوية المحلية والمركزية ، وطرق التوجيه والإشراف وغير ذلك .

(٥) مشكلات عامة في إعداد المعلمين ورفع مستوى الأداء :

بالإضافة إلى ما سبق يوصى المؤتمر بدراسة المشكلات الآتية :

[أ] وسائل تقويم عمل المعلم ونموه .

[ب] تقويم أساليب كليات التربية في إعداد المعلم .

[ح] معوقات النضج المهني في المهن التعليمية .

خامساً — في مجال الإدارة التعليمية

إيماناً بأن التعليم العصري يقتضي وجود قيادات متطورة تمثل في الإدارات التعليمية في مختلف المستويات ، تقوم بتنفيذ كل متطلبات النواحي التعليمية وتبنيها لها أسباب تحقيق أهداف التعليم في شتى المجالات بما يتناسب مع حجم المستويات ، وبما يحقق تطوراً جذرياً وإنتاجاً تعليمياً أفضل يتلاءم مع روح العصر ...

يوصى المؤتمر بما يأتي :

(١) لإسراع وزارة التربية والتعليم — مشتركة مع الأجهزة المختصة — بإعادة تنظيم الوزارة وفروعها ، ووضع تنظيم نمطي لمديريات التربية والتعليم وتحديد علاقاتها مع الإدارة المحلية من جهة وديوان عام الوزارة من جهة أخرى ، وكذلك علاقة وحداتها مع بعضها البعض وأن تحدد تفصيلات التنظيم الذي تنتمي إليه هذه الدراسة بغية أن تنسجم هذه التنظيمات بطابع الاستقرار لتجنب التغيير الدائم .

(٢) إنشاء مكتب فني بديوان عام وزارة التربية والتعليم لخطيط شؤون العمالة داخل الوزارة ، ووضع السجلات والدفاتر ونماذج جمع البيانات من المديريات

التعليمية ، وخطوات ونظم العمل ومتابعة تطبيقها ، على أن يوضع في الاعتبار أن تشغل وظائف مديري شئون العاملين بمن تتوافر فيهم شروط هذه الوظيفة كاملة ، وأن يتبع هذا المكتب المقترح الهيئة الفنية للخطيط التي سبق اقتراحها .

(٣) دراسة إصدار ميزانية للمديرية التعليمية ، وإرفاقها ضمن وثيقة ميزانية الدولة ، باعتبار أن هذا الاتجاه يحقق تبسيط الإجراءات وتنفيذ البرامج الفنية بدقة ، وضبط عمالية توزيع العمالة وتقدير الأجور ، والتمهيد لعملية وضع مقررات وظيفية .

(٤) دراسة ترتيب الوظائف بالوزارة والوحدات التابعة لها ، وإعادة دراسة معدلات الوظائف التربوية والإدارية وتعديلها بما يحقق أهداف المدرسة المصرية . وتراعى بالنسبة للمدارس الظروف الطارئة التي تواجهها خلال العام الدراسي ، كالإجازات بأنواعها ، والأمراض المستعصية واستدعاء العاملين للتدريب — مع تحديد المقررات الوظيفية بكل مديرية تعليمية وبكل وحدة من وحداتها المختلفة تأسيساً على ما يستقر عليه الرأي في معدلات الأداء وبما يتلاءم مع طبيعة كل محافظة تحقيقاً للعدالة وبذلك يقضى على الفوارق بين العاملين بالدولة ويكون الأجر على قدر العمل .

(٥) زيادة الاهتمام بعماليات التدريب على أن يكون التدريب بالطريقة التطبيقية وليس بالطريقة التقليدية ، وأن تتنوع البرامج التدريبية بحيث تكون هناك برامج توجيهية للمعينين الجدد ، والمرقين للوظائف الأعلى ، وبرامج تجديدية تكون على فترات زمنية يلتحق بها جميع العاملين ، وأن يسبق الترقية لأي وظيفة التدريب عليها بعد اختبار من تتوافر فيهم مواصفات الوظيفة التي سيرقون إليها وذلك لأن من أهم سمات العصر الحالي التغير السريع في المجتمع ، وفي أساليب الحياة ، وفي العلوم وفي الفنون ، مما يتطلب من العاملين في حقل التربية والتعليم التلاؤم مع هذا التغير .

(٦) استخدام الإمكانات المادية والبشرية التي يمكنها تقديم تعليم أفضل لتدارك فاقدة التعليم الذي يؤدي إليه أمور عديدة منها على سبيل المثال :

[أ] قلة نصاب الفصل من المعلمين .

[ب] كثرة الغياب بين المعلمين والمعلمات .

[ح] زيادة كثافة الفصول .

[د] تعدد الغياب في كثير من المدارس .

[هـ] عدم استقرار الدراسة في بداية العام الدراسي ونهايته .

[و] عدم ملائمة نظم التعليم ، ولا سيما الفني منه مع خطة التنمية .

(٧) إعادة النظر في مواد قانون العاملين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الخاصة بإجازات العاملين في الدولة ، والاخذ بما هو متبع في المؤسسات والقطاع العام مع إعادة النظر في القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ فيما يتعلق بغياب التلاميذ ، ووضع نظام يحد من عزوف المعلمين عن مهنتهم ومحاولة العمل بجبهات أخرى .

(٨) العمل على توفير الإمكانيات البشرية والمادية التي تؤدي إلى العودة لنظام اليوم الكامل والفترة الواحدة في جميع المراحل .

(٩) الالتزام بتزويد المدارس باحتياجاتها من القوى البشرية والمادية قبل بدء العام الدراسي بوقت كاف .

(١٠) جعل مسؤولية مكاخفة الأمية وتعليم الكبار من مسؤوليات التنظيمات السياسية والمؤسسات والمصانع على أساس أن تكون معركة شعبية وأن يقتصر عبء الوزارة في هذا المجال على تيسير السبل أمام هذه الهيئات وعلى إفساح الفرص في النظام التعليمي الحالي أمام الكبار للاستزادة من تعليم أعلى يناسب مع قدراتهم .

(١١) اتباع الوسائل التي تحول العملية التعليمية من عملية تعليم (الطالب في سلب) إلى عمية تعليم (الطالب فيها إيجابي) .

(١٢) دعم المؤسسات والأجهزة التي ترعى الأطفال في فترة ما قبل المدرسة الابتدائية ، مراعاة ظروف المرأة التي خرجت في مجتمعنا الاشتراكي إلى ميادين العمل المختلفة ، وأن تسهم وزارة التربية والتعليم بالعناصر الصالحة من القوى البشرية المتخصصة في نجاح هذه المؤسسات والأجهزة في القيام بعملها .

(١٣) تأسيساً على ما سبق من توصيات ، يؤكد المؤتمر ضرورة الاخذ بالمبادئ الآتية :

أولاً : الالتزام بمبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ .

ثانياً : أن يكون توزيع السلطات على الجهات الإدارية المختلفة هادفاً إلى تأصيل هذه السلطات في أيدي من وزعت عليهم .

ثالثاً : أن تكون المدرسة هي الوحدة الأساسية في حقل التربية والتعليم إدارياً وفيماً — ويقتضى هذا منحها الكثير من السلطات وإتاحة فرص الترقية للمدارس حتى أعلى الدرجات بغض النظر عن الترقية إلى وظائف إدارية أو فنية معينة .

رابعاً : المشاركة الجادة بين الهيئات التعليمية والمنظمات والمؤسسات الشعبية لاستكمال النقص في الأبنية التعليمية عن طريق الحلول الذاتية .

خامساً : تحديد معالم العمل الإدارى عن طريق إعادة النظر في جميع اللوائح والتعليمات المالية لتصبح واضحة ومختصرة ومرنة وبعيدة عن القيود والشكليات .

سادساً : تنظيم الأرشيف الذى هو ذاكرة الجهاز الإدارى ، حيث يحفظ فيه الوثائق والمستندات المختلفة ، ويعرض الموظف المختص منه ما يتم فى أية مسألة معروضة وذلك حتى لا يودى اضطراب الأرشيف إلى اضطراب العمل وتضييع أوقات الموظفين والجمهور .

سابعاً : توعية الجمهور وإرشاده إلى التعاون مع الأجهزة الإدارية ، حتى تستطيع تلك الأجهزة أن تتجزأ عماله ، وأن تنشئ بينها وبينه علاقات إنسانية طيبة من المودة والتفاهم وتبادل الثقة .

سادساً — فى مجال الخدمات الطلابية

أخذاً بمبدأ أن التلميذ الفرد هو محور التربية كعضو فى جماعة عليها أن تقدم له جميع احتياجاته الاجتماعية والنفسية والخلقية والصحية فى شكل متوازن ومنسجم .

وتحقيقاً للصيغة الاشتراكية التى يجب أن تسود التعليم .

وإيماناً بأن الخدمات الطلابية عملياً تربوية أساسية تحقق أهداف رئيسيين :

الاول : استيعاب التعاميم للجوانب الإنسانية المتعلم ، لتمكينه من النمو المتكامل والصحيح ، هذا النمو الذى يودى إلى استمراره فى التعليم بنجاح .

الثانى : تمكين التعليم من أن يكون أداة فعالة لتدريب الفوارق بين الفئات

المختلفة التي ينتمى إليها الطلاب ، وإسقاط ما هنالك من حواجز اقتصادية أو اجتماعية بينهم .

وتحديداً للخدمات الطلابية في ضوء هذا المفهوم على النحو الآتي :

١ — الخدمات الثقافية — وتشمل المكتبة — والصحافة المدرسية — ووسائل الإعلام — والمسرح ، وغيرها .

٢ — الخدمات الاجتماعية — وتشمل خدمة الفرد والجماعة — والرحلات والمعسكرات — والإيواء — ومجالس الآباء — واتحادات الطلاب — والتأمين ضد الحوادث وغيرها .

٣ — الخدمات الصحية — وتشمل التغذية والفحص الطبي — والعلاج — والنظافة الصحية — وغيرها .

٤ — الخدمات النفسية — وتشمل التوجيه المهني — والارشاد النفسي — ومشكلات الطلاب وغيرها .

فإن المؤتمر يوصي بما يأتي :

التنسيق بين جهود وزارة التربية والتعليم وغيرها من الهيئات التي تعمل في ميادين الخدمات والرعاية الطلابية ، ومنها وزارة الشباب ووزارة الشؤون الاجتماعية ، ووزارة الصحة ، ووزارة الداخلية ، ومنظمات الشباب — مع تخصيص دور للجهود الأهلية عن طريق إنشاء مزيد من الجمعيات المختصة برعاية الطلاب .

(٢) العناية بالبطاقة المدرسية والصحية ، التي تمثل سجلاً لنمو الطالب وتطوره ، وتساعد في الكشف عن ميموله واتجاهاته ، ويقضى ذلك تدعيم نظام الزيادة في المدارس وتطويره ، لكي يشمل التوجيه التربوي والمهني والنفسي للطلاب .

(٣) وضع تخطيط سليم للخدمات الطلابية ، بحيث تقوم أساساً على النشاط الذاتي للطلاب تحت إشراف أجهزة مركزية ومحلية متخصصة ، ويتضمن هذا التخطيط دراسة نظام اليوم الكامل للتمسكين من تنفيذ الخدمات الطلابية .

(٤) تزويد المدرسة بكتب مناسبة ، تضم المراجع المتصلة بالمنهج ، والكتب المبسطة في المجالات الثقافية والمهنية والعلمية ، ومراجع طيئات التدريس واستخدامها بطريقة تؤدي إلى إذكاء روح البحث والدراسة . ويقتضى ذلك التوسع في تزويد المكتبات المدرسية بالقوى البشرية اللازمة لها من أمناء وموجهين .

(٥) نشر الوعي الإعلاني بين الطلاب على صورة صحائف الحائط والمجلات السنوية ، وإنتاج الأفلام الثقافية والدينية والاجتماعية التي تعالج مشكلات الشباب ، أو المسرحيات المدرسية التي تعالج منهجاً دراسياً أو ناحية اجتماعية أو سلوكية ، وبإنشاء متاحف تعليمية إقليمية .

(٦) التوسع في إنشاء الأقسام الداخلية ، وبيوت للطلبة الغرباء ، وللطلبة الذين لا تتوفر لهم ظروف الرعاية الطبيعية اللازمة — ويمكن أن تلعب الجماعات المدرسية للخدمة الاجتماعية للطلاب ومكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية دوراً هاماً في هذا الشأن .

(٧) تنشيط مجالس واتحادات الطلاب بمراجعة مسؤولياتهم الحقيقية في معاونة الطلاب على التوافق الاجتماعي والتكيف النفسي — ويمكن الاستفادة من إمكانيات المدارس خلال العطلات باستثمار أوقات الفراغ في الرحلات والمعسكرات والأنشطة الصيفية وخدمات البيئة والخدمة العامة .

(٨) توجيه الطلاب لاستثمار أوقات فراغهم في العطلات الصيفية في العمل بالمجالات الإنتاجية المختلفة .

(٩) دعم هيئات العاملين في الخدمة الاجتماعية والنفسية ، وتوجيه معاهد الخدمة الاجتماعية لإعداد طائفة من خريجيها للخدمات الاجتماعية المدرسية ، وكذلك إدخال بعض الدراسات المرتبطة بالخدمة الطلابية في خطة الدراسة بدور وكليات إعداد المعلمين والمعلمات .

(١٠) التوسع في التأمين على الطلاب ضد الحوادث والتيسير في شروطه ، والاستفادة من حصيلة في إنشاء وحدات للخدمات الطلابية

(١١) زيادة عدد وحدات الصحة المدرسية والتوسع في إنشاء الوحدات الصحية النوعية ، وذلك على أساس معدلات ، تحقيقاً للخدمات الصحية للطلاب والمخاطبين لهم من العاملين بالمدرسة ، والعمل على تعميم التغذية المدرسية وتوفير المصادر التمويل والإمكانيات اللازمة لذلك — ويتطلب ذلك وضع مخطط لنشر النفاذة الصحية بين الآباء والطلاب .

(١٢) إعداد نظام للتوجيه والإرشاد النفسي بالمدارس ، والإفادة من العيادات النفسية الطلابية ، وطريقة العلاج الجمعي ، وإعطاء أهمية خاصة للطلاب المتفوقين وذوى المواهب ، والمعوقين على اختلاف أنواعهم .

(١٣) إجراء بحوث في التفوق الدراسي والمواهب ، وفي الإعاقة ، وتقديم أنواع الرعاية والخدمات المناسبة .

فهرس

الصفحة

الموضوع

الباب الأول : أيديولوجية جمال عبد الناصر

٣	تقديم : بقلم الأستاذ الدكتور محمد حافظ غانم
٦	مقدمة : مفهوم الأيديولوجية
١١	الفصل الأول : أيديولوجية عبد الناصر في المجال الاجتماعي والاقتصادي
٥٢	الفصل الثاني : أيديولوجية عبد الناصر في مجال الفكر السياسي المصري
٢٩	الفصل الثالث : أيديولوجية عبد الناصر في المجال القومي العربي
٣٧	الفصل الرابع : أيديولوجية عبد الناصر في المجال الثقافي
٤٢	الفصل الخامس : أيديولوجية عبد الناصر في المجال الدولي

الباب الثاني : التطبيقات التربوية في أيديولوجية عبد الناصر

٥١	الفصل السادس : أيديولوجية عبد الناصر وأهداف التربية
٧٥	الفصل السابع : أيديولوجية عبد الناصر وتخطيط المناهج
١٠٠	الفصل الثامن : أيديولوجية عبد الناصر واعداد المعلم
١١٦	الفصل التاسع : أيديولوجية عبد الناصر وتخطيط سياسة التعليم

الفصل العاشر : كلمة ختامية

١٣٩	نظرة تحليلية حول التعليم في الدولة العصرية على ضوء أيديولوجية عبد الناصر
-----	--

رقم الايداع بدار الكتب ٧١/٢٣٤٩

مطبعة العالم العربي
٢٣ شارع الظاهر - القاهرة
تليفون ٩٠٦٧٠٦

يطلب من



٣٠١ شارع كامل صدقي (بالفجالة)
تليفون ٩٠٢١٠٧

الثمن ٣٥ قرشا